دراسات حقوق الإنسان

١

حقوق الإنسان فى ليبيا

حدود التغيير

أحمد المسلمانى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

حقوق الإنسان في ليبيا
حدود التغيير

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق أنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامجا علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٤٦١ ص. ب ١١٧
مجلس الشعب - القاهرة
تليفون ٣٥٤٣٧١٥ - فاكس ٣٥٥٤٢٠٠
e.mail- cihrs@idsc.gov.eg

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض	(مصر)
أحمد عثماني	(تونس)
آسمى خضر	(الأردن)
السيد يسن	(مصر)
آمال عبد الهادي	(مصر)
سحر حافظ	(مصر)
عبد الله النعيم	السودان)
عبد المنعم سعيد	(مصر)
عزيز بو حمد	السعودية)
غانم النجار	(الكويت)
فيوليت داغر	(لبنان)
محمد أمين الميداني	(سوريا)
هاني مجلي	(مصر)
هيثم مناع	(سوريا)

المدير التنفيذي
علاء قاعود
منسق برامج المرأة
آمال عبد الهادي
مدير البحوث
جمال عبد الجواد
مستشار البحوث
محمد السيد سعيد
مدير المركز
بهي الدين حسن

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مبادرات فكرية (١٢)

حقوق الإنسان في ليبيا
حدود التغيير

أحمد المسلماني

حقوق الإنسان في ليبيا
حدود التغيير
أحمد المسلماني
©حقوق الطبع محفوظة ١٩٩٩
الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩شارع رستم جاردن ستي القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥ ٣٥٥١١١٢
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠
العنوان البريدي: ص ب:١١٧ مجلس الشعب-القاهرة

E.mail cihrs@idsc.gov.eg

إخراج : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رقم الإيداع بدار الكتب :
الترقيم الدولي :

مُقَدِّمَة

ثلاثة مشاهد لا أنساها.. وقعت أحداثها أثناء زيارتي للجماهيرية الليبية في ربيع ١٩٩٧. في المشهد الأول.. كنت -مع آخرين- في زيارة لمنزل الرئيس معمر القذافي الذي قصفته الطائرات الأمريكية عام ١٩٨٦ أثناء حكم الرئيس ريجان ودلفت إلى ساحة المنزل الذي يشبه منازل أعيان الريف المصري قبل الثورة.. كما أثر القصف واضحا ودقة الهدف تثير الخوف والدهشة.. غير أن أهم ما لفت نظري في هذا المشهد هو ذلك البناء التذكاري الذي وضعته الحكومة الليبية في فناء المنزل. إنه قبضة الرئيس القذافي.. يصل ارتفاعها إلى نحو خمسة أمتار وداخل القبضة نموذج لطائرة أمريكية تعتصرها يد الرئيس فيختفي جسم الطائرة بين أصابعه فلا يزهر منها سوى الذيل والمقدمة على أطراف أصابعه: والواقع انه بناء رائع وبليغ ومن المؤكد أن صاحب التصميم والتشديد يمتلك عقلية معمارية بارعة. وعندما دخلت إلى المنزل وجدت لوحات وصور القذافي ملقاه وممزقة على الأرض، خلت حجرة نوم الرئيس وباقي الحجرات والصالات.. كلها متهالكة وآيلة للسقوط، وعرفت أن ابنة القذافي "بالتبني" كانت نائمة على سرير أبيها حين أصابها القصف وماتت في الحال.

وهكذا فيما تدل كل الوقائع والمشاهد على دقة وكفاءة القصف الأمريكي وعلى تلاشي مهين للدفاعات الليبية.. فإن البناء التذكاري يشير إلى قوة سحق أسطورية تختفي الطائرة بين أصابعها.. المعنى الوحيد لذلك هو اللامعنى.. اللامضمون.. اللامعقول.

لقد وجدت هذه المعاني كلها في وجه الزعيم الأفريقي كينيث كاوندا رئيس زامبيا الأسبق الذي رأيته يتأمل الصورة الملقاة، ويعتدل

لآلات التصوير التي تتابعه، ويتجول معنا في أرجاء المنزل.. وهو يبتسم وينشر التحيات والمداعبات يمينا ويسارا.. وعندما سألته -وكنت قد تعرفت عليه قبل يوم- من هذا المشهد- ما رأيك يما ترى يا سيادة الرئيس قال: دعنا نكمل ما نرى.. هناك أماكن لم نزرها بعد.. ومضى يتحرك ويبتسم.. وكأنه قد رأى البناء التذكاري ثم رأى آثار القصف.. ثم أدرك أنه ..لا معنى.. وأنه يشهد عملا عبثيا جميلا.. أو أنه في أحسن الأحوال يؤدي واجبا بيروقراطيا.. لا يختلف كثيرا عما كان يفعله في لوساكا قبل سنوات.

ثم كان المشهد الثاني.. إذ دعانا السيد سيف الإسلام معمر القذافي نجل الرئيس القذافي على حفل عشاء، وما إن رفعت الموائد حتى جلس على المنصة عدد من الشخصيات المهمة وراح الخطباء يتقدمون واحدا تلو الآخر وآلاف ممن جمعتهم اللجان الثورية يملأون المكان ويبدأون الهتافات معا.. ومعا ينتهون، وكأنهم أوركسترا من الفوضى المنظمة.. تحدث فلان وفلان وفلان.. ثم كان أن قال مقدم الحفل: والآن أيها السادة.. سوف يتحدث إليكم المناضل الثوري البرازيلي".. "الذي يرأس خلية ثورية عالمية تؤيد فكر الأخ القائد معمر القذافي.. ثم شرع المناضل البرازيلي ذو الثلاثين خريفا في الحديث.. تحدث المناضل باللغة البرتغالية، وقد نظرت في وجوه الحضور جميعا فما وجدت غير وجوم وعجز.. ماذا يقول هذا الرجل.. كان المناضل البرازيلي قد انفعل وأحمر وجهه وعلا صوته ولم نعد نسمع غير صرخات وتشنجات باللغة البرتغالية.. لقد اختفت اللغة التي لا يعرفها أحد تحت وطأة النحيب والعويل.. وهكذا.. لا صوت ولا لغة.. وما هى إلا دقائق حتى نطق المناضل من بين الصراخ اسم "القذافي".. وانفجرت على الفور ثورة عارمة من التصفيق والصياح والانفعال.. كأنما هم جميعا قد تحولوا فجأة إلى لسان برتغالي مبين. ومضى الرجل يرغي ويزيد.. ومضت الناس تصفق وتمرح والمعنى الوحيد لذلك.. هو اللامعنى.. اللامضمون.. اللامعقول. لقد وجدت هذه المعاني كلها في وجه فتاة

ليبية تغطي حيرتها جاذبيتها، ويطفئ القلق في عينيها البريق.. وعندما سألتها.. هل تفهمين البرتغالية؟. قالت: هل أدهشك أنني أصفق بحرارة مع هذه المجموع؟.. إننا لا نفهم "البرتغالية".. ولكننا أيضا لا نفهم "العربية".. وعندما يضيع المعنى تستوي اللغات. ثم كان المشهد الثالث.. في مطار مدينة سرت الليبية كنا في لقاء مع الرئيس القذافي في خيمة رئاسية بالمدينة ثم غادرناها إلى مطار المدينة قاصدين العودة إلى العاصمة طرابلس. وفي قاعة للضيافة بالمطار أخذت مقعدي بجوار الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي الذي حضر معنا لقاء القذافي كان من حظي أني قطعت المسافة من الخيمة إلى المطار مع جارودي في سيارة واحدة، وقبلها جاورته في مقعده بالطائرة من طرابلس إلى سرت.. ثم كان لقاؤنا مطولا في قاعة الضيافة للمرة الثالثة. كان جارودي يمسك في يده نسخة أولية من كتابه المتميز "طلائع التدهور"، وقال لي إنه ينتظر خلال أسابيع أن يصدر كتابه في الأسواق، وعلى نحو عابر أثار جارودي بعضا من البراكين التي تضمنها الكتاب، ولما كانت الحمم التي خلفها حديثه المقتضب شديدة الحرارة وبالغة القسوة.. لم أشأ أن ينهي المقام بنا قبل مناقشة مستفيضة فيما قاله لي. وهنا كان لزاما أن أقنع أكاديميا لبنانيا وصحيفة جزائرية كلاهما يجيد الفرنسية بالترجمة بيننا حيث لم تعد الإنجليزية –التي يتحدثها بصعوبة كلغة ثالثة– تصلح للحوار ودار حوار طويل وعميق رأيت أن أنشر بعضا منه، وقد فعلت ذلك بعد عام تقريبا حين كان جارودي ضيفا على القاهرة. لقد سألت جارودي في نهاية حديثنا: سيادة الفيلسوف.. إنك تتحدث عن انهيار الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط كحتمية ولكن أيضا كضرورة.. دعنا من الأولى وأسألك عن الثانية.. هل من الأفضل للعالم ان تسقط الولايات المتحدة؟.. هل يفيد البشرية في عمرها القادم أن تتوالى طلائع التدهور فتنتهي أمريكا؟.. وإذا حدث ذلك.. فمن يملأ الفراغ.. ومن يزن الصراع. ومن يضبط نتائج الانهيار؟ أجاب جارودي بهدوء:

إنك تسأل خارج وظيفتي.. فليست مهمتي أن أقول ماذا يجب.. إنني أقول ماذا يحدث وماذا يمكن أن يحدث.. لكن مهمتي ليست إدارة العالم ولا خلق البديل.

وهذه أسوأ إجابة قال بها فيلسوف، إذ ربما تكون الإجابة الصحيحة هى عكس ذلك تماما، ولربما تكون أولى مهام الفيلسوف هى صياغة البديل

على أي حال.. فقد انتهى اللقاء وخرجنا مع المنتظرين في أرض المطار.. وإذا بأمر بالغ الغرابة.. آلاف الركاب يتحركون كالموجه مع حركة صغيرة، ولما توقفت اندفع الناس كأنما يوم الحشر.. ثم تكرر المشهد مع كل طائرة فيما يفوق كثيرا ما تصوره السينما المصرية عن زحام الأتوبيسات في شوارع القاهرة.

لقد رأيت جارودي يحمل كتابه ويختفي في الزحام. فلا أحد رفع القبعة ولا أحد أفسح الطريق.

والذي رآه جارودي ورأيناه معه في الجماهيرية الليبية لم يكن معبرا عن عنوان كتابه الجديد "طلائع التدهور".. وإنما كان أبعد من ذلك كثيرا.. الذي رأيناه كان مشهدا من "وقائع التدهور". أو "ما بعد التدهور".

ولكن ما الذي يدعو لاسترجاع هذه المشاهد الثلاث في مقام التقديم لبحث علمي حول حقوق الإنسان؟

واقع الحال.. أن هذه المشاهد تمثل صميم أزمة المجتمع والدولة في ليبيا. اللامعنى الذي يكسو الأشياء في ليبيا، الكتاب الأخضر.. اللجان الثورية.. اللجان الشعبية.. المؤتمرات الجماهيرية.. الخيام واللافتات والجامعات. لا معنى لأي شئ من ذلك. وعلى ذلك "اللامعنى العام".. فلا معنى لأن تكون موهوبا أو عديم الموهبة، وطنيا مخلصا أو عديم الانتماء، مجتهدا صادقا أو قليل الحيلة عديم المقدرة. لا معنى لأن تبذل وتأمل.. أو لأن تعمل وتنتظر. لا أحد يعرف على وجه الدقة برنامج يومه ولا احتمالات غده. هنا الأزمة الحقيقية لحقوق الإنسان في ليبيا.. "اللا أدرية" التي تعم الناس في

كل مكان، اللامعنى الذي يلف الأشياء والأشخاص. ومن بين هذه الأزمة الأساسية تولد الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والتي تجد لها إطارا قانونيا مساعدا ونظاميا سياسيا مؤهلا بحكم طبيعته لتحقيق الحد الأقصى من الانتهاكات.

ولما كانت إجابة جارودي" "تقديم البديل ليس مهمتي".. غير مقبولة هنا ولا في أي موضع آخر.. فإننا نحونا في هذا الكتاب إلى عدم إحكام الغلق وسد الأبواب. ولو كان هذا مذهبنا لكفى مقال بليغ يصب جام الغضب على النظام السياسي، ثم ينتهي إلى أنه لا حل إلا بعد رحيل القذافي، ولكننا فضلنا البحث قدر الإمكان- في الأقرب والأمكن.. ولذا دارت الفكرة الأساسية للكتاب حول إمكانية تطوير حالة حقوق الإنسان في ليبيا في ظل بقاء نظام الرئيس القذافي. ولأن ذلك كان يحتاج المرور على حالة المجتمع والدولة والإيديولوجيا في ليبيا..فقد عكفت فصول الكتاب على ذلك لتهيئ القارئ للمزيد من البحث -بطريقته- عن حلول قد تكون أكثر توفيقا مما عرض لها الكتاب.

وتبقى ملاحظة أخيرة تتعلق بميقات صدور هذا الكتاب.. إذ هو يصدر في الوقت الذي يفتح فيه الغرب ملفا آخر للحكومة الليبية في شأن إسقاط الطائرات فيما لا يزال الغموض يكتنف مصير المتهمين في حادث لوكيربي بعد أن أبدى الرئيس القذافي استعداداته لبدء إجراءات تسليمهما.

وهو يصدر أيضا.. في لحظة تقارب مصري-ليبي مثلتها زيارات الرئيس القذافي في القاهرة والتي كانت أكثرها إبهارا وأعلاها صخبا زيارة ١٩٩٩.. التي أقام خلالها في خيمة فاخرة بحديقة قصر القبة.

وقد يرى البعض أن ما يطرحه هذا الكتاب يمثل أفكارا في غير آوانها.. وربما يكون هذا صحيحا من وجهة النظر الإقليمية والدولية.. غير أنه على المستوى العام تبقى لهذه الأفكار قيمتها.. وفي هذا التوقيت. إذ تدل جملة الحوادث التي مرت بها ليبيا على ضعف شديد وربما مهانة واضحة، وحيث إن ليبيا دولة صغيرة تم

تبديد مواردها الضخمة في إطار "اللامعنى" فلا تظل إلا بقيـــة مـــن حكمة النظام السياسي، ولما كان الأمل ضعيفا في هذه البقيـــة فـــإن الأمل الوحيد وهو بـــالطبع الأول والأخـــير- يظـــل مـــاثلا فـــي "الإنسان"الليبي.. هنا تكمن أهمية إعادة الاعتبار إليه.. أو على الأقل حماية وجوده وضمان الحد الأدنى من حقوقه.

وأخيرا.. فإنني مدين بالشكر والتقدير للمفكر المصري المرمـــوق د. محمد السيد سعيد الذي رشحني لتقديم هذا البحث وأفادني باســـتمرار في فرضياته وتحليلاته. وكذلك للخبير السياسي البارز د. جمال عبد الجواد الذي تابع باهتمام مراحل البحث حتى خرج إلى النور، وإلـــى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي رعى موضوع البحـــث حتى صدر على هذا النحو.. مدين بالشكر كذلك إلـــى أســـرة قســـم المعلومات بالأهرام وإلى أصدقاء عديدين كانت لمناقشاتهم إفـــادات قيمة.. ثم إلى أسرتي وعائلتي.. شكر بلا حدود.

أحمد المسلماني

تمهيد

شهد العصر الحديث صراعات عنيفة بين اتجاهات ايديولوجية وسياسية عديدة، واليوم وبعد الحرب الباردة وانتقال الحضارة البشرية إلى مرحلة جديدة من تطورها، يبدو أن البشرية تتجه لتستقر على الانحياز الايديولوجي للإنسان.

ولم تعد الإنسانوية بذلك نزعة طارئة في الأدب أو اتجاها رائجا في الفلسفة أو مسحة جمالية في الحكم.. وإنما تعدت ذلك في هذا السياق- إلى أن تكون إطارا غائيا للحياة. ليكون الإنسان هو الهدف وهو المبتغى.. وكأنها بذلك تقول بحتمية إنسانوية تضاف إلى حتميات كثيرة سبق التبشير بها والدعوة لها. وهكذا كان الطريق ممهدا لاستقبال مفهوم جديد يدعو للإنسان دون تفرقة بسبب اللون أو الدين أو الانتماء.. ونجح مفهوم "حقوق الإنسان" في أن يصيغ مكوناته وأهدافه ومجالات انطلاقه.. وتشكلت مجموعات كبيرة من حركات ومنظمات ودوائر حقوق الإنسان، وأصبحت بذاتها إحدى ملامح الساحة الدولية في عقد الثمانينيات والتسعينيات، وأقرت وزارات الخارجية في دول عديدة التعامل معها.

ومنذ ذلك الحين توازت طريقتان متكاملتان لتطوير حالة حقوق الإنسان في العالم.. عنيت الأولى بإنشاء المزيد من منظمات حقوق الإنسان الناشطة والفاعلة في الميدان العام. واعتنت الثانية بإحداث تراكم نظري في أبحاث ودراسات حقوق الإنسان. فتدرس الأطر القانونية والدستورية كما تدرس الأنساق الاجتماعية والثقافية وكذا الأوضاع السياسية والاقتصادية بغية تطوير المعرفة العلمية بحقوق الإنسان. وتقع هذه الدراسة ضمن الطريقة الثانية في تطوير المعرفة العلمية بحقوق الإنسان. وقد اخترنا لها نموذجا عربيا صاخبا يعج برؤى وسياسات تبدو استثنائية وبالغة الغرابة.. فليبياهي الدولة الوحيدة في العالم التي أخذت اسمها الرسمي من عموم الناس فتسمت "بالجماهيرية"، ثم إنها الوحيدة أيضا في زعمها اعتناق وتطبيق نظرية الديمقراطية المباشرة بالشكل الكلاسيكي عن الإسبرطيين.

وهي ثالثا الدولة الوحيدة التي يستند مجمل نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي إلى كتاب بشري واحد.. ظل إلى الآن يمثل المرجعية الوحيدة لكل شئ.
وهي إضافة إلى ذلك لها خصوصيتها المجتمعية.. حيث تمدد الأرخبيل القبلي وبروز النتوء الديني البدوي وهشاشة القشرة التحديثية النفطية.
وعلى ذلك تكون دراسة حالة حقوق الإنسان في ليبيا أمرا بالغ الحساسية.. فالأزمة تشمل الدولة والمجتمع وما بينهما.. وهي تشمل فيما يعنينا بالأساس- ندرة المعلومات وترهل الخطاب الرسمي وخطابية الخطاب المعارض وغياب الخطاب المجتمعي.. وكانت بذلك- أولى المشكلات التي واجهتنا هي صعوبة فصل الخطاب السياسي المعارض عن خطاب حقوق الإنسان، ثم كانت ظاهرة التكرارية في تعامل النظام السياسي مع حقوق الإنسان.
إذ تكاد تتكرر أساليب انتهاكات الحقوق الفردية والمدنية والسياسية وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. كل عام.. إلى أن كانت مشاعر الإحباط التي تولدت من ضيق فرص تحسين أوضاع حقوق الإنسان في ظل النظام القائم.
وقد رأينا عدم التلكؤ كثيرا عند استعراض اوجه وحالات انتهاكات حقوق الإنسان، والوقوف أطول على علاقة المجتمع بالدولة وإمكانات الطرح الإصلاحي.
والسؤال البحثي الكبير الذي يعبر عن هذا الهدف.. هل يمكن تحسين أوضاع حقوق الإنسان الليبي في ظل النظام القائم؟ وعلى ذلك تم تجزئة هذه الدراسة إلى فصول أربعة.. يتناول الأول منها.. إشكالية المنهج في نظرية حقوق الإنسان، ويستعرض الفصل الثاني حالة حقوق الإنسان في ليبيا، ويقف الفصل الثالث على ثلاثية [الأيديولوجيا والقبيلة والنفط] في فهم طبيعة المجتمع والدولة في ليبيا، ويبحث الفصل الرابع في احتمالات تحسين أوضاع حقوق الإنسان من خلال الطرح الإصلاحي.
ويأمل الباحث أن يلفت الأنظار بهذه الدراسة إلى حالة خاصة في التعامل مع حقوق الإنسان.
إن لفت الأنظار من طبيعته وضع القضية في دائرة الضوء وفتح الطريق أمام تطوير طرائق وآليات الحل.. وقد يفضي هذا في نهاية المطاف إلى تفعيل حركة حقوق الإنسان الليبية باتجاه الأفضل.

القاهرة ١٩٩٨

الفصل الأول

نظرية حقوق الإنسان.. إشكالية المنهج

أين تقع نظرية حقوق الإنسان في العلوم الاجتماعية؟ .. هل تنضوي كفرع هام في أحد العلوم.. أم هى علم مستقل بذاته؟.. إن الإجابة على هذا التساؤل يحدد أدوات البحث وطريقة التحليل بما توفره من مرجعية أكاديمية واضحة. على أن ذلك لن يتم حسمه في لحظة، فالنظرة الواسعة لجغرافيا العلوم الاجتماعية المعاصرة لا ترتد بمسمى واضح لعلم حقوق الإنسان، ثم إن الطريقة المدرسية في الاستكشاف تنبئ بعدم إدراج هذا "العلم الاحتمالي" -حتى وقت قريب- في مناهج العلوم بالجامعات والمعاهد كعلم مستقل هل مناهجه ومقوماته الاستقلالية.

وقد يكون مرد ذلك إلى الجدل الواسع الذي شهده هذا المفهوم بما يضعه في مقدمة اكثر المفاهيم الاجتماعية إزعاجا، وقد يعود إلى ارتباط المفهوم بجوانب نشاط نضالية بحتة لم تمكن الفرصة له ليستوي علما له وضعه الخاص، وقد يرجع إلى شيوع الأصل "البورجوازي" ثم "الإمبريالي" الغربي للمفهوم بما يضع علامات استفهام حول النوايا فضلا عن الخطاب والمقولات.

على أي حال.. فقد أدى الزخم المتلاحق للإعلانات والمواثيق والعهود والاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحقوق الإنسان إلى إحداث تكدس "قانوني معاهداتي" أضعف الفرصة في إمكانية بلورة علم خاص خارج أسر التفسير النصي والنقدي لهذه المعاهدات.

ويلاحظ هنا.. أن هذا الزخم قد بلغ أوجه في النصف الثاني من القرن العشرين، ففيما لا يشتهر من التراث القانوني لحقوق الإنسان طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر إلا أربع معالم بارزة هى،
قائمة الحقوق الإنجليزية عام ١٦٢٧، إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦، دستور الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٩١،والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩.. فإن القرن التاسع عشر لم يشهد اشتهار معلم بارز..فيما تراصت في النصف الثاني من القرن العشرين ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢١٧ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ أكثر من (٢٤) اتفاقية دولية تتناول جوانب مختلفة من حقوق الإنسان.. في مقدمتها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذان أقرتهما الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٢٠٠ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦.[١]
وتعاقب على هذه المعاهدات العديد من المنظمات المعنية بحالة حقوق الإنسان، ما بين وطنية وإقليمية، وعالمية، وما بين رسمية وغير رسمية، وما بين عامة وخاصة.. ونجحت منظمات عالمية شاملة مثل، منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، لجنة المعوقين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين في أن تثبت جدارة أخلاقية في بلادها الأم قبل أن تتجه للخارج[٢].
إزاء هذا الذيوع لمعاهدات ومنظمات حقوق الإنسان، احتلت قضية حقوق الإنسان موقعها في التنظيم الدولي.. فنشطت ستة أنواع من الأجهزة يجري فيها تناول قضايا حقوق الإنسان.
الأول: الجمعية العامة للأمم المتحدة.. حيث تبحث اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة والمعروفة باسم "اللجنة الثالثة" في اجتماعاتها السنوية شتى الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان.
الثاني: المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يتفرع عنه من لجان متخصصة: مثل لجنة حقوق الإنسان التي تعقد اجتماعاتها سنويا بالأمم المتحدة في جنيف. وهى أكثر الأجهزة تركيزا في مداولاتها على قضايا

حقوق الإنسان. الثالث.. لجان الخبراء والتي تتابع موقف كل دولة إزاء اتفاقيات حقوق الإنسان كالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في طهران ١٩٦٨ التي تدخل طرفا فيها. الرابع.. المؤتمرات الدولية التي تعقد من حين لآخر وتبحث في قضايا حقوق الإنسان في فيينا.. يونيو ١٩٩٣. الخامس.. منظمة العفو الدولية*. والسادس.. منظمات حقوق الإنسان الإقليمية[٣].

وهكذا توالى إبرام المعاهدات وإنشاء المنظمات وخلق إطار التعامل من خلال آليات واضحة في التنظيم الدولي دون أن تسفر المعاهدات أو المنظمات أو الآليات عن بلورة علم نظري لحقوق الإنسان، وقد يكون من حق أن يتساءل.. ما أولوية تصميم علم نظري مستقل إذا كان الأمر -بداية ونهاية- هو إقرار وحماية حقوق الأفراد والجماعات بما يحفظ لهم إنسانيتهم ويفتح الباب واسعا تجاه الإبداع والإنجاز والتطوير. وبرغم وجاهة هذا التساؤل الذي يحمل إجابته.. فإن صياغة علم مؤطر لأي من حقول النشاط أو المعرفة يظل احتياجا هاما لإحداث تراكم نظري ومعرفي في نسقه ومكوناته. وإذا صح الاتجاه الذي يمثله التساؤل المذكور ثم تم تطبيقه على فروع أخرى في العلوم الاجتماعية لكانت الإجابات ذات طابع عدمي لا يفيد. فما الغرض من علوم النفس والاجتماع والتاريخ والقانون إلا تطوير الإنسان.. ومع ذلك كان لزاما تطوير نظريات ومناهج ومقولات هذه العلوم باستمرار إلى أن تولدت علوم أخرى من بين ظهورها ومن نتاج تلاقيها.

لقد نجحت الرؤية الأولى، والتي ترى في حقوق الإنسان مجالا للنشاط والنضال والفعل، في أن تبشر بحقوق الإنسان كمجال جهادي تحكم قواعده رؤية المجاهدين أنفسهم، فيما ظلت نظرية حقوق الإنسان على خلافاتها البينية.. ما بين الرؤية الغربية والاشتراكية والإسلامية وغيرها، أي بين

---

* تعمل مع منظمة العفو الدولية من أجل ذات الهدف عدد من المنظمات الدولية بشبه الحكومية وغير الحكومية، من بينها، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

التصور العالمي للمفهوم وبين التصورات ذات الخصوصية لـــه. بـل إن ارتباط حقوق الإنسان بالجوانب السياسية والنضالية في الغـــرب وأوقفـها على مجموعة التقارير والدوريات التي ترصد حيادا أو انحيازا- أوجـــه الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، ثم إن ذيوع النظريـــة فـــي الشـــرقين الاشتراكي والإسلامي كان شأنه شأن النظريات الغربية الأخرى موضعـــا للنقد أو التأييد فتكونت أجنة أخرى للجدل فيما يطرحه الآخر وفيما يكمـــن لدى الذات. وتحركت بهذا الجدل عدة تصورات لا مناهج- رئيسية فـــي النظر إلى حقوق الإنسان. عمادها جميعا اتخـــاذ موقـف بشـأن عالميـة وخصوصية حقوق الإنسان. والأهم فيها إيجازا- ما يلي:

أولا: التصور الغربي

ولد مفهوم حقوق الإنسان في الغرب، فكان ذلك في مجال الفكـــر القـــانون والسياسي ابتداء من القرن السابع عشر في انجلـــترا وفرنســـا والولايـــات المتحدة إذ أدت كتابات عدد من الفلاسفة وفقهاء القانون أمثال جروشـــيوس ولوك ومونتسكيو وجيفرسون إلى ظهور نظرة جديدة لطبيعـــة الإنســـان، وهى النظرة التي قادت إلى المسلمات الأساسية في إعلان الاستقلال وفـــي إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تقول" خلق الناس جميعا متســـاوين.. مزودين بحقوق لا يمكن إنكارها.. من بينها حق الحيـــاة والحريـــة وحـــق السعي لتحقيق السعادة".

وإذا كان القرنان السابع عشرة والثامن عشر يمثلان المرحلة التاريخية التي شهدت صياغة وبلورة مفهوم الحقوق الطبيعية للإنسان فقد شـــهد القـــرن العشرين بسطا لنطاق المفهوم وتأسيسه في المنظمـــات الدوليـــة إذ اســـتند الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي بنته الأمم المتحدة ١٩٤٨ إلى أفكـــار جيفرسون.

ثانيا: التصور الاشتراكي

على حين قامت النزعة الإنسانية humanism في مفهومها الغربـــي علـــى الفردية، قامت في مفهومها الاشتراكي على الجماعية. وقام مـــاركس فـــي نظريته عن فلسفة الإنسان بطرح الحلول الكفيلة بالقضاء علـــى اغـــتراب الإنسان عن العمل وعن الحياة الاجتماعيـــة، ســـعيا وراء القضـــاء علـــى

الظروف اللا إنسانية التي تحيط بالإنسان والتي تكمن أسبابها في النظام الرأسمالي ذاته. وفي الوقت الذي يعلن فيه التصور الاشتراكي اهتمامه بالحقوق السياسية والمدنية فإنه يؤكد وضع الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية موضع الصدارة.

ثالثا: التصور الإسلامي

يرى هذا التصور أن الإسلام قرر حقوق الإنسان على نحو يفوق الاتجاهات الوضعية التي عرفها الفكر القانوني قديما وحديثا وتفوق عليها.. إذ شمل كافة الحقوق للرجال والنساء.. للمسلمين وغير المسلمين.. للفرد والجماعة والدولة. وعلى ضوء ذلك صدرت مبادرات عدة بصيغ إسلامية في شأن حقوق الإنسان أهمها،

١- إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام _(رابطة العالم الإسلامي ١٩٧٩).

٢- البيان الإسلامي العالمي (المجلس الإسلامي- الأوربي. في لندن ١٩٨١).

٣- البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام (المجلس الإسلامي- الأوربي لندن ١٩٨١).

٤- مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام (قدم لمؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالطائف يناير ١٩٨٩).

٥- مشروع إعلان حقوق الإنسان في الإسلام (المؤتمر الخامس لحقوق الإنسان في طهران ١٩٨٩).[٥]

وقد شهدت التصورات السابقة جدلا واسعا حول أولوية كل منها، وبمعنى أوضح حول صلاحيته وعالمية كل منها*. وفيما أعمل بعض المثقفين الذهن في نقد المشروع الغربي لمخالفته الخصوصيات الحضارية للآخرين حاول آخرون عقد الصلح بين الرؤيتين انتصارا لعالمية المفهوم.

---

* توجد بالطبع تصورات نظرية أخرى تنطلق من خصوصيات ثقافية واجتماعية مختلفة، ولكننا وقفنا هنا على أهم تصورين عالميين إضافيين إلى التصور النابع من الخصوصية الإسلامية لقربه من طبيعة البحث وحالة الدراسة.

ممثلا للاتجاه الأول، يرى السيد ياسين -مستعينا بالمنهج التاريخي النقدي المقارن- أن مفهوم حقوق الإنسان كما ظهر تاريخيا إنما هو غربي النشأة فردي الاتجاه، وهو بهذا الوصف لا يصلح ليكون مقياسا موضوعيا وعالميا للحكم على احترام حقوق الإنسان في كل مكان.

إن هذه المزاعم ليست في الواقع سوى انعكاس لما يطلق عليه "الاتجاه الأيديولوجي المتمركز حول السلالة" ويعني به أن مجموعة حضارية ما تصوغ أيديولوجيا أو نظرية ولا تعترف بنسبتها، وإنما تعتبرها نظرية عالمية، مغفلة الفروق بين الحضارات والاختلافات بين المجتمعات.

ويذكر السيد ياسين أن هذه المركزية الأوربية قد تهاوت في مجال العلوم الاجتماعية الغربية في السنوات الأخيرة بتأثير النقاد التقدميين في الغرب وفي العالم الثالث، ولكنها لازالت رغم ذلك فعالة في مجال حقوق الإنسان، والذي لم يخضع لنقد أيديولوجي متكامل(٦).

على أن هذه القطيعة مع المفهوم الغربي لحقوق الإنسان يصلها محمد عابد الجابري بمحاولة إيقاظ الوعي بعالمية حقوق الإنسان داخل الثقافة العربية وذلك بإبراز عالمية الأسس النظرية التي تقوم عليها والتي لا تختلف جوهريا عن الأسس التي قامت عليها حقوق الإنسان في الثقافة الغربية. هنا طبقا للجابري- يبرز الطابع العالمي الشمولي الكلي المطلق لحقوق الإنسان من داخل الخصوصية الثقافية نفسها.

إن الخصوصية والعالمية ليستا على طرفي نقيض، بل هما متداخلتان إذ كل "خاص" شئ ما من "العام" و"العام" ليس كذلك إلا لأنه يضم ما هو "عام" في كل نوع من أنواع الخاص(٧).

ويذهب الجابري إلى أن هذا النوع من التأسيس لحقوق الإنسان الذي قام به فلاسفة أوروبا في العصر الحديث يتجاوز الخصوصيات الثقافية، إنه تأسيس يرجع بحقوق الإنسان إلى "البداية" .. إلى "ماقبل" كل ثقافة وحضارة.. إلى "حالة الطبيعة"، ومنها إلى "العقد الاجتماعي" المؤسس للاجتماع البشري.

وإذا كان فلاسفة القرن الثامن عشر في أوروبا بلجوئهم إلى فكرة "حالة الطبيعة" وفرضية "العقد الاجتماعي" يؤسسون ثورة، هي الثورة المعروفة

بالثورة البورجوازية، ثورة الطبقة المتوسطة، فإن الدعوة الإسلامية بتوظيفها مفهوم "الفطرة" كانت تؤسس بدورها ثورة المستضعفين" على "المستكبرين" .. ثورة "التوحيد" على "الشرك" .. ثورة الارتباط بالله والتحرر من كل السلطات والقيود.

وينتهي الجابري إلى أن مرجعية الإسلام الأساسية في تقرير عالميته هي "حالة الفطرة" وبالتالي فما يقرره هو بمثابة "قانون الفطرة" أو القانون الطبيعي الذي فطر الله الناس عليه[٨].

وهكذا كانت عين الخصوصية التي امتطاها السيد ياسين وهو يصم هجوم المفهوم الغربي هى عون الجابري في امتصاص الآخر ببعث المتشابهات في خبرة الذات. وفي الحالتين لم يقبل المفهوم الغربي "العالمي" بذاته، فالأول حكم بالرفض وراح يبحث في حيثيات الحكم، والثاني لم يشأ أن يقبله إلا من خلال اتساقه وامتزاجه بتراث الخصوصية العربية، وفيما يبدو انحياز يسين ضد المفهوم الغربي في مسماه أكثر منه لمضمونه ومكوناته، فإن الجابري يقترب في نهجه من مدرسة المعتزلة في الفكر الإسلامي التي تعلن براءة قبول المسلمات ثم تبحث بطرائق عقلية بحتة وبتميز "موضوعي" معلن للتدليل على صدمة المسلمات المقبولة سلفا. فالجابري الذي يقبل بداية بالمفهوم الإسلامي الكلاسيكي لحقوق الإنسان.. اجتهد في تأويل الأصول الغربية للمفهوم لتتسق مع الأصول الإسلامية له (في القانون الطبيعي أو حالة الفطرة)، وعندما اصطدم الجابري برؤى هامة تقع في صميم الرؤية الغربية وتقع تماما خارج الرؤية الإسلامية كحق الحرية والمساواة. واللذان يصطدمان مع حكم (المرتد) في فقه الحدود، وأحكام الميراث والشهادة والزواج)، في فقه المرأة.. لجأ إلى التمييز بين كليات الشريعة،والأحكام الجزئية، والمقاصد وأسباب النزول ليخرج بأن الوضع القانوني للمرتد لا يتحدد في الإسلام بمرجعية الحرية وحرية الاعتقاد، ولكنه يتحدد بمرجعية ما نسميه اليوم "الخيانة للوطن" بإشهار الحرب على المجتمع والدولة. وإذن فالحرية شئ والردة شئ آخر[٩].

وتقديرنا: أن امتعاض السيد ياسين من البيئة الغربية للمفهوم له ما يبرره في الاستخدام المزدوج من الغربي لحقوق الإنسان إلى حد اعتبارها إحدى

ركائز السياسة الخارجية الأمريكية منذ عهد الرئيس جيمي كارتر، وهو الأمر الذي يجعل الغرب يتوقف عند مصرع معارض سياسي في دولة تختلف سياستها مع السياسة الغربية في حين لا تقيم وزنا هاما لانتهاكات أفدح وأوسع في البوسنة وأفريقيا وإسرائيل. غير أن المغالاة في نقد المفهوم الغربي يأخذ بالضرورة من الرصيد العام للمفهوم، بل إن التأكيد على عالمية المفهوم في إطار حالة "الكونية" التي باتت تنتاب المفاهيم والأشياء والعلاقات يصبح هاما في تأكيد وضعية حقوق الإنسان كمعطى له شرعيته الواسعة وتأييده الممتد.

إن ذلك من شأنه أن يحدث اتفاقا عاما بشأن عدد من الحقوق الأساسية التي تمد الحد الأدنى لحقوق الإنسان العالمي.. بما يساعد نشطاء حقوق الإنسان على التكامل بعد توحيد الغاية وتنظيم وسائلها. وعلى أي حال فإن عولمة مفهوم حقوق الإنسان.. قد أخذت دفعة كبيرة من خلال المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا في الفترة من ١٤-١٥ يونيو ١٩٩٣.. إذ دافعت الدول الغربية عن عمومية وعالمية مفهوم حقوق الإنسان ونجحت في الحصول على موافقة المؤتمر على مبدأ العمومية[١٠].

ومن المؤكد أن هناك مشكلات حقيقية تواجه عولمة المفهوم نظرا لاختلاف الثقافات ومعايير القيم والأخلاق بين الدول والأمم.. الأمر الذي يجعل بعض الرؤى التي تتبناها منظمة العفو الدولية ذاتها والتي يعتبرها البعض بمثابة الضمير العالمي الذي يراقب حقوق الإنسان غير مقبولة، إذ تأخذ أحيانا مواقف تمثل أكثر قطاعات اوروبا تحررا في النظر لمفهوم حقوق الإنسان. كمعارضة تطبيق عقوبة الإعدام أيا كانت الجريمة، أو الدعوة لحقوق الشواذ جنسيا من خلال طرح فكرة حرية السلوك والاختيارات الجنسية للفرد. وتزداد هذه المشكلات بدرجة التمدد التي يأخذها المفهوم لدى رؤوس المنظمات المعنية بالموضوع.

على أن ذلك لا يحول تماما دون التوصل إلى حقوق رئيسية تكون مقبولة من الجميع.

وإذا كان الأمر كذلك.. معاهدات ومنظمات وآليات وتصورات في إطار ما من العالمية.. فما الذي أجل ظهور علم حقوق الإنسان ؟ وإلى أن يظهر..

أين تقع نظرية حقوق الإنسان في العلوم الاجتماعية؟ هل تنضوي كفرع هام في أحد العلوم أم هى علم مستقل بذاته؟.. والمقطوع به في هذه التساؤلات أن مفهوم حقوق الإنسان هو بطبيعته مفهوم ينتمي للعلوم الاجتماعية، وهو يقع في منطقة تجاذب بين علمي السياسة والقانون، وفي مصر بدأ تدريس حقوق الإنسان كمادة دراسية في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٥، وتنوي أكاديمية الشرطة المعنية بالدراسات القانونية والجنائية إدراج وتطوير هذه المادة في مقرراتها. وبرغم قبول حقوق الإنسان كمادة دراسية في أقسام العلوم السياسية والقانون، فهى لم تستوف بعد مقومات العلم لتكون علما سياسيا أو علما قانونيا مستقلا، وذلك أن ما يدرس في هذه المادة في كلا المجالين هو استعراض للمواثيق والمعاهدات ودرجة الاهتمام العالمي بالتوقيع أو التصديق عليها. وفي مجال القانون قد تدرس على ضوء نظرية الحق في القانون العام، وفي مجال العلوم السياسية تكاد تنحصر دراستها في استيعاب تطبيقاتها في النظم السياسية، والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية وكذلك علم النظم السياسية المقارنة. والأشهر أن مفهوم حقوق الإنسان يستخدم عادة كمدخل لفهم عمليات التحول الديمقراطي أو وضعية المجتمع المدني. وعلى ذلك يكون المفهوم بذاته أحد اقترابات البحث في حقلي الحكومات المقارنة والتنمية السياسية، ثم إنه قد يستخدم كاقتراب لدراسة التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول لأسباب إنسانية (تتعلق بحقوق الإنسان).. بهدف تقييم مدى مشروعية أو عدم مشروعية التدخل وحدود وظروف هذه المشروعية.

وفي الوقت الذي يستخدم فيه مفهوم حقوق الإنسان كاقتراب للدراسة في العلوم السياسية، فإن دراسته هو- تجد أمامها عدة اقترابات.. وتختلف هذه الاقترابات والتي تبحث في مدى تحقق "حقوق الإنسان" في مكان من عدم تحققه باختلاف رؤية المفهوم.. فقد يستخدم اقتراب المشاركة السياسية في حال التركيز على الحقوق السياسية ضمن حقوق الإنسان، وقد يستخدم اقتراب متوسط الدخل (مستوى الإشباع) في حال التركيز على الحقوق

الاقتصادية، أو الاقتراب القانوني في حال التركيز على الحقوق المدنيـــة.. إلى غير ذلك من اقترابات ومفاهيم حقوق الإنسان.
على أن ذلك كله لم يؤد إلى بلورة علم نظري مستقل لحقوق الإنسان، ومن ثم فإن البحث عن مقولات وفرضيات ونظريات ومناهج بحث هـــذا العلـــم تبدو مبكرة وسابقة للأوان.
وتقديرنا.. إن السنوات القليلة القادمة قد لا تشهد نشأة بل نهضة هذا العلـــم في جوانبه الفلسفية والقانونية والمجتمعية، وعندئذ قـــد تضـــع المـــدارس المختلفة له منهاجا لدراسته انطلاقا من فرضياتها.
ولما كانت إشكالية المنهج في نظرية حقوق الإنسان على هذا النحو، فقـــد رأينا أن نعرض لهذه الدراسة من خلال استعراض حالة حقوق الإنسان في ليبيا على نحو متقارب لما اعتادته تقارير منظمات حقـــوق الإنســـان، ثـــم محاولة التفسير في الفصل الثالث من خلال النظريات القابلة للتطبيق فـــي علمي السياسة والاجتماع، ولا يغيب عن الذهن باستمرار أن الغاية من هذه الدراسة الإجابة على السؤال البحثي الكبير.. هل يمكن تحســـين أوضـــاع حقوق الإنسان في ظل بقاء النظام الحالي في إطار الطـــرح الإصلاحـــي.. وهو ما يقف عليه الفصل الرابع.

الفصل الثاني

حالة حقوق الإنسان في ليبيا

للوهلة الأولى يبدو التباين واسعا بين الإطار النظري لحقوق الإنسان في ليبيا والإطار التطبيقي له، وبرغم أن هذه الظاهرة ليست قصرا على النموذج الليبي إلا أنها تبدو أكثر إلحاحا فيه. إذ ينهض النظام السياسي الليبي على جملة مقولات ومبادئ وأفكار تعلي من الإنسان وحاجاته وحقوقه فيما تدل القراءة التطبيقية لانعكاسات ذلك في الواقع الليبي إلى الازدواجية وعدم الاتساق ربما إلى حد التناقض.

وفي عبارة واحدة.. فإن الكتاب الأخضر الذي يبشر بنفسه ككتاب عالمي للإنسانية لم يضمن هذه الإنسانية لأربعة ملايين فقط يعيشون في حدود سيادته السلطوية. ويمكننا استعراض ذلك من خلال القراءة السريعة للإطار النظري لحقوق الإنسان في ليبيا ثم استعراض الجانب التطبيقي من خلال التحقق من مدى الالتزام بالحقوق الفردية والمدنية والسياسية وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولأن ذلك كله يدور في إطار نموذج خاص من النظم السياسية في العالم وهو النظام الجماهيري.. فإن المرور على هيكل النظام السياسي الليبي يبدو ضروريا لاستيعاب البيئة السياسية والعامة لحقوق الإنسان.

أولا: هيكل النظام السياسي الليبي

يعد العام ١٩٦٩ تاريخا فارقا في شكل النظام السياسي الليبي. ففيه انقضت الحقبة الملكية السنوسية التي امتدت منذ الاستقلال عن إيطاليا عام ١٩٥١ إلى قيام مجموعة من الضباط الطموحين غير الراضين عن أوضاع

الليبيين في ظل الحكم السنوسي إلى إنجاز انقلاب عسكري ناجح بقيادة الملازم أول معمر القذافي في أول سبتمبر ١٩٦٩- وفي حين لم يتبلور شكل النظام الجديد طيلة السنوات السبع التالية لقيام سلطة سبتمبر فإن بداية عام ١٩٧٧ شهدت تغيرات رئيسية دفعت باتجاه شكل جديد للنظام السياسي.. ليس فحسب مخالفا لما كان عليه النظام الملكي السنوسي والسنوات الأولى من "ثورة الجيش" ولكنه يخالف في هيكله ومكوناته جميع النظم السياسية المعروفة في العالم بإطلاقها. فتم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب"[١١].

ونص إعلان سلطة الشعب على أن "السلطة الشعبية المباشرة هى أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام". ولم تكن سلطة الشعب هذه إلا البداية لتسويق نظرية مكتملة حول الإنسان في السياسة والاقتصاد والمجتمع أراد لها مؤلفها وهو العقيد معمر القذافي أن تكون أيديولوجيا إنسانية جديدة كخيار ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية، وتم الدعوة لها باعتبارها "النظرية العالمية الثالثة، والدعوة لصاحبها باعتباره "مفكرا أمميا إنسانيا". وفي إطار رؤية الكتاب الأخضر وتطبيقا لما أعلن حول سلطة الشعب توزعت هياكل السلطة في النظام السياسي الليبي على النحو التالي:

١-قائد الثورة:

وهو العقيد معمر القذافي، وقد نشأ القذافي في أسرة فقيرة تتبع عائلة "القذاذفة" قرب سرت، وانخرط في صفوف الطلبة المعارضين للحكم السنوسي أثناء دراسته إلى أن شكل مجموعة من "الضباط الأحرار" على غرار ماحدث في التجربة المصرية قبل ١٩٥٢ استطاع بها الاستيلاء على السلطة عام ١٩٦٩، وبرغم أن القذافي لا يتولى أي منصب رسمي إلا رئاسته العليا للقوات المسلحة الليبية فإن عملية صنع القرار في ليبيا لا يمكن فهمها بصورة كاملة دون مناقشة وتحليل الدور الذي يلعبه فيها[١٢]

ويمارس القذافي نفوذه وتأثيره على عملية صنع القرار بطرق مختلفة ومتنوعة ويستند في ذلك على شرعية الثورة، وعلى حقه كقائد للثورة في التحريض والترشيد، هذا إلى جانب أن المؤتمرات الشعبية الأساسية في دوراتها المختلفة قد قررت اعتبار توجهات "قائد الثورة" منهاجا عمليا تسير عليه المؤتمرات الشعبية وعلى ذلك يوجه القذافي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية باتجاه السياسة الرسمية. وقبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية يقوم القذافي بمناقشة جدول الأعمال عن طريق الإذاعة والتليفزيون لشرح أفكاره ووجهات نظره حول طبيعة واتجاهات القرارات والسياسات الواجب إقرارها(١٣).

ويبدو العقيد القذافي في أغلب الأحوال مركزا وحيدا تتمحور حوله رموز ومكونات النظام السياسي،الأمر الذي دفع البعض لتفسير نخبة النظام السياسي الليبي بأنها "نخبة الفرد الواحد"(١٤).

وترى هذه الوجهة من النظر في نشأة وقراءة وناصرية القذافي عناصر ثلاثة شكلت الثقافة السياسية لنخبة الفرد الواحد، فالسمة العامة لنشأة القذافي هى الفقر والإحباط. فهو من أسرة فقيرة لم تتمكن من توفير نفقات التعليم إلا بالكاد له بمفرده دون باقي الأسرة، حتى إنه كان يضطر للنوم في المسجد بالقرب من مدرسته لضغط هذه النفقات إلى أقصى حد، وقد اقترن هذا الفقر الشديد بالإحباط وذلك حين اصطدم بواقع الفارق الكبير بين ما يعيش فيه وما يعيش فيه أقرانه في المدرسة وأبناء المدن الليبية التي انتقل إليها في مرحلة لاحقة من حياته. وفي قراءته اعتاد القذافي منذ وجوده في المدرسة الثانوية على قراءة المؤلفات الثورية الاشتراكية ، وفي الوقت الذي كانت شخصية الرئيس عبد الناصر الثورية وكتابه "فلسفة الثورة" ملهما أساسيا للقذافي، كما مثلت إذاعة صوت العرب المصرية رافدا أساسيا من روافد تشكيل ثقافته السياسية.

لقد استعان القذافي بهذا المخزون من "الحنق الخاص"، و"التطلع العام" في إدارته للسلطة فيما بعد، والأغلب أن القذافي قد نحى بعيدا في عرض وتطبيق أفكاره عن المعهود في النظم السياسية المعاصرة نظرا لأنه لم ينتظر كثيرا حتى تهدأ "شجونه الخاصة، أو يصل به العمر مدى يقربه من

الطرح الإصلاحي التدريجي في حدود المألوف. فالقذافي الذي امتلأ ببرامج "صوت العرب" وانجذب إلى فلسفة الثورة، وأخذ بشخصية جمال عبد الناصر لم يبق على حالة "المعجب" كثيرا.. إذ سرعان ما كان في قمة السلطة وهو شاب صغير وفي أدنى درجات السلم العسكري. وهكذا لم تباعد المسافة الزمنية ولا خبرة المراس الحياتي بين القذافي "الممتعض" والقذافي "الحاكم".. الأمر الذي أغواه بتطبيق أفكاره "الطازجة" حول الديمقراطية الشعبية وحكم الجماهير وسلطة الشعب مما يتشابه مع أفكار روسو الشهيرة حول ضرورة تعظيم دور الجماهير، وبما يقترب في الأذهان من التجربة الإثنية في دولة المدنية على عصر الفلاسفة العظام.. وإن كان القذافي قد جنح في ذلك إلى مدى يقربه أكثر من بعض الاتجاهات "الفوضوية" من إلغاء الدولة وحل الحكومة وإطلاق الحرية على حالة الفطرة بلا قيد أو شرط.

إن هذه المثاليات لم تظهر بأي حال في التعامل الليبي مع قضايا حقوق الإنسان، كما أنها لم تؤت ثمارها في إقرار نظام سياسي رضائي، وربما لو كان القذافي كاريزما على النحو الذي أوضحه فيربا وما استقر في دراسات النظم السياسية لكان بذاته ضمانا لتحقيق بعض هذه المثاليات. غير أن القذافي ليس زعيما كاريزميا.. فبرغم أنه ظهر في مجتمع يعاني أزمة حداثية في حكم ملكي لم يستطع التكيف مع المدخلات الجديدة، وبرغم طرحه لرؤية جماهيرية يراها جسرا لعبور المجتمع من هذه الأزمة.. فإن القذافي لم يستطع تعبئة الجماهير من أجل هذه الرؤية ليكونوا مستعدين لبذل التضحيات التي يراها الزعيم لتجاوز الأزمة.. ثم إنه -وهذا هو الأهم- لم يعبر بالمجتمع من الأزمة التي طرح رؤية لحلها.

بل إن توترات ظهور تصريحات للقذافي تحمل أفكارا وآراء غير مألوفة في الأدب والفلسفة والدين والسياسة تطرح علامات استفهام حول مدى جدية العقيد القذافي في تحمل مسئولية الحكم وتبعة السلطة.

الأمر الذي يخرج محاولات تغير القيادة الشخصانية للقذافي من "دون الكاريزما" إلى "دون الطبيعي".

٢-مجلس قيادة الثورة:

يتشكل مجلس قيادة الثورة من (١١) عضوا، وقد تولى المجلس برئاسة القذافي السلطة في ليبيا منذ سبتمبر ١٩٦٩ إلى "إعلان سلطة الشعب" في مارس ١٩٧٧ أثناء انعقاد مؤتمر الشعب العام في "جنوب ليبيا".. إذ تم نتيجة لهذا الإعلان حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء، وعين مؤتمر الشعب العام العقيد معمر القذافي أمينا عاما لمؤتمر الشعب العام. كما تم تعيين الأعضاء الباقين في مواقع هامة.. الرائد عبد السلام جلود الذي كان رئيسا لمجلس الوزراء، والرائد الخويلدي الحميدي الذي كان وزيرا للداخلية، والرائد أبو بكر يونس القائد العام للقوات المسلحة، والعقيد مصطفى الخروبي رئيس الأركان.. تم تعيينهم أعضاء بالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، أما مجلس الوزراء فقد تغيرت تسميته إلى "اللجنة الشعبية العامة". وحل لقب الأمين بدلا من لقب الوزير.

على أن ذلك لم يستمر كثيرا إذ سرعان ما أعلن القذافي فصل "السلطة" عن "الثورة" لأن الثورة لديها مهاما تاريخية أبعد من أمانة مؤتمر الشعب العلم، وأبعد من أمانة أي لجنة شعبية،ولذا فقيادة الثورة يجب ألا تتولى أي منصب سياسي أو إداري، لكنها تنضم إلى قوي الثورة وتعمل معها، واستقال القذافي وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، وأصبح المنصب الرسمي الوحيد للقذافي في الهيكلية الرسمية للدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.(١٥)

ومنذ ذلك التاريخ انفض رسميا موقع مجلس قيادة الثورة في هيكل النظام السياسي الليبي. ولم يستطع فيما بعد أن يشكل نخبة متمحورة حول القذافي الذي سرعان ما أطاح بأعضاء مجلس قيادة الثورة تباعا.

واعتمد في سلطته على قبضة جديدة هى اللجان الثورية التي تولاها حال نشأتها الرائد عبد السلام جلود لكنه لم يعد بذات القوة حاليا. وقد انتهى مجلس قيادة الثورة كالتالي،

١-النقيب محمد المقريف، قتل في حادث سيارة قيل أنه مدبر عام ١٩٧٢.

٢- النقيب عمر المحيثي، اتهم بالتخطيط والاشتراك في محاولة انقلاب ١٩٧٥ وتم إعدامه عام ١٩٨٣.
٣- الرائد عبد المنعم الهوني، في المنفى منذ ١٩٧٥ ويشغل حاليا موقع رئيس هيئة التنسيق للقوى الديمقراطية والوطنية الليبية (المعارضة) بالخارج.
٤- الرائد عوض حمزة، فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد اتهامه بالاشتراك في محاولة ١٩٧٥.
٥- الرائد البشير هوادي، فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد اتهامه بالاشتراك في محاولة ١٩٧٥ وتصوف مؤخرا.
٦- الرائد محمد نجم، استقال مبكرا وله نشاط اجتماعي قبلي، وعلى صلة بالنظام إلى الآن.
٧- الرائد مختار القروي: استقال مبكرا وله صلة بالنظام إلى الآن.
٨- العقيد أبو بكر يونس، خفضت رتبته سنة ١٩٨٦، وجرد من كل مناصبه وله صلة بالنظام.
٩- الرائد مصطفى الخروبي، جرد من كل مناصبه وله صلة بالنظام.
١٠-
١١- الرائد عبد السلام جلود، ظل الرجل الثاني لفترة طويلة غير أن موقعه في النظام السياسي لم يثبت عنه هذا السقف[٦] .

وبغياب الوجود الرسمي لمجلس قيادة الثورة ثم تفكيك نخبته على هذا النحو. لم يبق واحدا على رأس النظام السياسي سوى ما سبق وصفه بنخبة الفرد الواحد.

٣- السلطة التنفيذية:

تتمثل في اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء)، وتتولى إدارة الوظائف التنفيذية المختلفة. ويتم اختيار أعضائها عن طريق مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية) وهى مسئولة أمام هذا المؤتمر، وتتكون اللجنة من أمين عام (رئيس الوزراء) ومجموعة من الأمناء (الوزراء) للقطاعات المختلفة (الصحة والتعليم والاقتصاد وغيرها، وكل أمين يرأس لجنة شعبية

نوعية عامة في قطاعه، وإلى جانب ذلك توجد بعض الأمانات (الوزارات) بدون لجان شعبية نظرا لكونها أمانات مركزية مثل أمانة الصناعة الثقيلة وأمانة النفط (نموذج وزارات الدولة).
وقد توالى على رئاسة اللجنة الشعبية العامة من (١٩٧٧-١٩٩٤) ٦ أمناء (رؤساء وزارات) وبلغ عدد الوزراء (٧٦) شخصا، قضى (٦) منهم اكثر من (١٠) سنوات،ومضى (٤٢) وزيرا في السلطة أقل من (٣) سنوات،وطبقا لخلفياتهم، فإن (٥٣) منهم يعدون من التكنوقراط، (٢٢) من اللجان الثورية، ولم يكن أي منهم من القوات المسلحة، وحسب الخلفية الإقليمية استنادا لمعيار الإقامة/ القبيلة، فيعود (٣٩) منهم إلى المنطقة الغربية، (٢٦) إلى المنطقة الشرقية، (٣) من المنطقتين الوسطى والجنوبية، ومصري واحد[١٧].
ومن الصعب استطلاع دور مستقل للجنة الشعبية العامة بعيدا عن شخص القذافي.
حتى لقد اعتاد مرؤوسو الوزراء عدم تنفيذ قرارات وزرائهم إلا بعد قرار القذافي بإجازاتها أو إلغائها.

٤-السلطة التشريعية:

تتمثل في مؤتمر الشعب العام الذين يعين اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء)، وطبقا للكتاب الأخضر فإن القذافي يرفض فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وبين ممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب دون الناخبين، ولأن العضو البرلماني يلتزم بمصالح حزبه أكثر من الجماهير ولأن المال يلعب دورا كبيرا في الحصول على المقعد البرلماني والدعايات الديماجموجية [١٧]. وبذا تكون العملية الانتخابية مرفوضة، فالفائز يكون فائزا بحصوله على أقلية أصوات المجتمع، فالهيئة الناخبة تمثل دوما جزءا من المجتمع ، والذين يدلون بأصواتهم جزء من الجزء، والذين يؤيدون المرشح جزء من جزء من جزء!
وهكذا طرح القذافي آلية "المؤتمرات الشعبية" للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي، فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من

المشروعات الشعبية الأساسية. ومن الناحية الرسمية تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار في ليبيا حيث إنها تقوم باتخاذ القرارات المهمة في الشئون الخارجية والداخلية، وتنتقل قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية عن طريق أمناء هذه المؤتمرات إلى مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية) الذي يقوم بصياغة هذه القرارات في شكل قوانين وسياسات عامة [١٨].

ومنذ عام ١٩٩٢ يوجد مستويان من المؤتمرات الشعبية، المؤتمرات الشعبية الأساسية، مؤتمر الشعب العام.

ويصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يتراوح بين عدة مئات وعدة ألوف في فترات مختلفة، وقد تعاقب على أمانة مؤتمر الشعب العام الذي تعدل عشر مرات من ٧٧-١٩٩٤ ستة أمناء (رؤساء السلطة التشريعية)، وكان مجموع الأعضاء الذين تم اختيارهم لأمانة مؤتمر الشعب العام (٣٤) شخصا. قضى (١٠) منهم عاما واحدا،وقضى اثنان سبعة أعوام، ينتمي (٢٦) منهم إلى اللجان الثورية، (٥) من العسكريين، (٣) من التكنوقراط.

ومنذ الثمانينيات تقلصت صلاحيات أمانة مؤتمر الشعب العام بشكل كبير وأعطيت هذه الصلاحيات لمؤتمر الشعب العام ككل[٢٠].

مما يعني عودتها إلى القذافي أول أمين عام لمؤتمر الشعب العام ٧٧، ١٩٧٨،فقد كان من مهام الأمين العام عندما كان القذافي في موقع تعيين رئيس المحكمة العليا والرئيس البنك المركزي والسفراء،ثم سحب ذلك بعد تركه له.

وبشكل عام فإن المؤتمر غير فعال، فهو يجتمع أسبوعا كل عام، وليس لدى أعضائه معلومات ولا مهارات كافية للقيام بحقوقهم النظرية المذكورة وقد تكررت المرات التي تراجع فيها المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي، وفي عام ١٩٩٠ انتوى المؤتمر خفض الضرائب، فقال القذافي، "إن هذه ليست قرارات الشعب الذي أعرفه جيدا".. وكان أن تراجع المؤتمر على الفور.

٥- السلطة القضائية:

تنتظم المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية التي كان معمولا بها قبل قيام النظام الثوري في نظام قضائي واحد. وتتوزع مكونات هذا النظام القضائي إلى أربعة مستويات هى:

١- المحاكم الجزئية، تمثل المستوى الأول، وتوجد في كل قرية ومدينة ويرأسها قاض وتنظر في الجنح ذات العقوبات التي تقل عن مئة دينار.

٢- المحاكم الابتدائية، تعمل في القضايا ذات العقوبات المتوسطة والتي تزيد عن مائة دينار، وهى محاكم استئناف بالنسبة للقضايا التي تعرض على المحكمة الجزئية.

٣- محاكم الاستئناف، وهى محاكم مراجعة تنظر في القضايا المحالة إليها من المحاكم الابتدائية وليس لها اختصاص أصيل إلا في قضايا الجنايات والجرائم الكبيرة، ويتولى القضاء بها خمسة قضاة.

٤- المحكمة العليا، تتكون طبقا لقانون مؤتمر الشعب العام رقم (٦) لعام ١٩٨٢، من رئيس وعدد غير محدود من القضاة يتم تعيينهم جميعا من قبل مؤتمر الشعب العام.

والمحكمة مقسمة لخمس دوائر، وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل (وزارة العدل) الإشراف الإداري على النظام القضائي.

وعلى صعيد النيابة العامة، فالنائب العام مسئول عن شبكة واسعة من مكاتب التحقيق، والنيابة يتولى رئاستها وكلاء للنيابة يعرضون القضايا أمام جميع المحاكم بمستوياتها المختلفة وهم مسئولون عن التطبيق العادل للقانون من قبل الشرطة[٢١] .

على أن هذا النظام القضائي الطبيعي لم يمنع قيام نظام قضائي خاص من خارجه يتمثل في المحاكم الخاصة وهى المحاكم العسكرية الخاصة، ومحاكم الشعب، لتناول القضايا التي ترتكب ضد الشعب والدولة، بموجب قرار "حماية الثورة" الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٩/١٢/١١.

٦- القوى السياسية الرسمية:

تعد اللجان الثورية هى القوة السياسية الرسمية الوحيدة في ليبيا إذ يمنع القانون تشكيل الأحزاب السياسية، ويفرض قانون تجريم الحزبية في ١٩٧٢، عقوبات مشددة على ممارسة النظام الحزبي، تصل إلى حد الإعدام، وطبقا للكتاب الأخضر، فالمجلس النيابي تمثيل خادع للشعب، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكلة الديمقراطية، والحزب آخر الديكتاتوريات حتى الآن، إذ يقوم على نظرية سلطوية تحكمية، تحكم أصحاب الحزب في غيرهم من أفراد الشعب، وحتى لو قام الحزب أصلا بتمثيل الشعب، فإن القيادة الحزبية تصبح ممثلة للأعضاء، ثم يصبح رئيس الحزب ممثلا للقيادات، وهكذا يتضح زيف اللجنة الحزبية الهزلية الخادعة[٢٢].

لقد أدرجت هذه الآراء المعادية إلى حد القطيعة مع الحزبية إلى غياب النظام الحزبي وإفساح الطريق لقوة سياسية وحيدة أشبه بحالة الحزب الواحد في النظم التسلطية، وهى اللجان الثورية. وبرغم أن اللجان الثورية التي تأسست بعد خطاب القذافي في مارس ١٩٧٩، ليست لها أية سلطة أو قوة رسمية، ووظيفتها الوحيدة هى حث وتحريض الجماهير على المشاركة في اجتماعات المؤتمرات الشعبة وبقية الأنشطة الثورية إلا أنها بحلول عام ١٩٨٠ صار من مسئوليتها التصفية الجسدية لأعداء الثورة في الخارج، وتصفية كل العناصر التي تعرقل عملية التحول الثوري، وإقحام الجماهير في تحويل المجتمع البورجوازي الاستهلاكي إلى مجتمع اشتراكي وإنتاجي، وإنشاء محكمة ثورية مكونة من اللجان الثورية ويكون قانونها قانون الثورة وحده[٢٣].

وفي عام ١٩٨٤ تم وضع شروط للعضوية من بينها: تجنيد خمسة رجال وخمس نساء، واكتشاف خمسة عناصر مضادة للثورة وتقديم تقارير كاملة عن نشاطها، والسماح للزوجات والبنات بتلقي التدريب العسكري العام، والموافقة على القيام بأية مهمة ثورية داخل ليبيا أو خارجها.

وبرغم عدم وجود هيكل تنظيم واضح للجان الثورية، وعدم وجود علاقات هيكلية وتنظيمية أفقية بين اللجان الثورية المختلفة فإن اللجان توجد في كل قطاعات المجتمع.

ويشعر الزائر لليبيا بحجم المطاردة التي تحدثها هذه العبارة المكتوبة على لافتات لا عدد لها:
اللجان في كل مكان. ويتولى مكتب الاتصال باللجان الثورية التنسيق بين اللجان إلا أن القيادة الفعلية والسلطة النهائية على اللجان الثورية يتولاها القذافي بنفسه بصفة عامة بصفته قائد الثورة [٢٤].
وتعد اللجان الثورية الذراع اليمنى القوية للقذافي وأداته الرئيسية في الحكم (الحفاظ على الثورة)، وهي بديلة للاتحاد الاشتراكي الذي شكله القذافي عقب وصوله للسلطة والذي فشل فيما بعد، إلى أن كانت اللجان الثورية، لقد منعت هذه اللجان بحكم قوتها المالية وحجم التأييد الرسمي لها وجهادها الإعلامي الخاص (إذاعة الوطن العربي الكبير-صوت اللجان الثورية، وصحيفتا "الزحف الأخضر" و"الجماهيرية" ظهور أية قوة سياسية أخرى رسمية تنازعها المشروعية في البناء السياسي الليبي.
وتجدد اللجان وجودها الفاعل بعمليات التصفية الدائمة للمعارضين السياسيين في الداخل والخارج، وإحكام القبضة على الشعب من خلال المراقبة الدائمة وإعداد التقارير. إذ إن إعداد التقارير والإبلاغ عن المخالفين لا يعد فحسب شرطا للدخول ولكن كذلك شرطا للاستمرار فضلا عن التصعيد.
الأمر الذي يبدو فيه أعضاء هذه اللجان "جواسيس دائمين للسلطة داخل المجتمع المدني الليبي".

٧- القوى السياسية خارج المشروعية:

هذه القوى على وجه التحديد نوعان: المعارضة السياسية، جماعات الإسلام السياسي.

أ- المعارضة السياسية:

تتكون المعارضة الليبية التي تنشط جميعها في الخارج وتذكر في بياناتها أنها تعتمد على أعضاء ومؤيدين في الداخل، من عدة فصائل. بعضها رئيسي والآخر هامشي.

والفصائل الرئيسية هى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، تأسست عام ١٩٨١ وأمينها العام د. محمد المقريف، الحركة الليبية للتغيير والإصلاح وناطقها الرسمي بريك السويسي، التحالف الوطني الليبي. وهو صيغة مقترحة لتجميع المعارضة. بدأ بضم (٤) فصائل عام ١٩٨٣ هى، الحركة الوطنية، التجمع الوطني الليبي، جيش الإنقاذ الليبي، حركة الكفاح الوطني الليبي. تعثرت المحاولة وأعيد تركيبها من جديد عام ١٩٨٦ وانتهت بالتحالف الوطني الليبي الذي انضمت إليه الجبهة الوطنية الديمقراطية (كان منصور الكيخيا أمينها العام)، وإلى جانب ذلك تعد هيئة التنسيق للقوى الديمقراطية والوطنية الليبية برئاسة الرائد عبد المنعم الهوني ضمن الفصائل الرئيسية.
أما الفصائل الهامشية فتضم، حركة الكفاح الليبي برئاسة عاشور بن خيال، التجمع الوطني الديمقراطي، التنظيم الوطني الليبي برئاسة بشير الرابطي، الاتحاد الدستوري الليبي برئاسة محمد بن غليون، منظمة الكفاح، الجبهة الوطنية الديمقراطية، تنظيم النضال.. فضلا عن الاتحادات الفئوية كالاتحاد العام للطلاب،الاتحاد العام للمرأة،واللذان يرتبطان تنظيميا بالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا [٢٥].
وتستهدف هذه الفصائل بشكل عام الإطاحة بنظام الحكم، واعتماد البديل الديمقراطي الدستوري، وتمتلك الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (الفصيل الأساسي للمعارضة الليبية) رؤية متكاملة للبديل الديمقراطي، وعادة ما تطالب في بياناتها بالإطاحة بالقذافي وتشكيل مجلس رئاسة وحكومة مؤقتة خلال فترة انتقالية محدودة تجري خلالها انتخابات عامة لاختيار جبهة وطنية تأسيسية تضع دستورا دائما للبلاد ويطرح على الشعب في استفتاء عام لاختيار رئيس الدولة، وبرغم عقد الجبهة ثلاثة مؤتمرات عامة وتأسيسها الجيش الوطني للإنقاذ ضمن مشروعها العسكري*. إلى أن

---

* تشكل الجيش الوطني لإنقاذ ليبيا في تشاد وقت الحرب الليبية التشادية حول إقليم أوزو،وتكونت عناصره بالأساس من الأسرى الليبيين في تشاد وعناصر من الجالية الليبية فيها بقيادة ضابط كفء برتبة عقيد (خليفة أبو القاسم) كان فيها مع الأسرة في عام ١٩٨٧ وانضم لجبهة الإنقاذ، وعندما سقط حين بري إما قوات ادريس ديبي الذي تسانده ليبيا سافر خليفة وآخرون إلى الولايات المتحدة ١٩٩٠.

التقارب التشادي الليبي قد أتى على حساب استعداداتها العسكرية، كما أن ذيوع علاقتها شبه العضوية بالولايات المتحدة الأمريكية يعطي النظام السياسي فرصة مناسبة لاتهامها في وطنيتها.

ب- جماعات الإسلام السياسي:

فقط منذ التسعينيات تزاحمت أنباء النشاط الأصولي في ليبيا من خلال عمليات العنف السياسي التي نسبت إلى أصوليين في شرق البلاد. وبشكل عام فإن ليبيا دولة إسلامية يدين أهلها بالإسلام، وعلى صعيد الدينين الإبراهيميتين الآخريتين فلا توجد معلومات عن وجود مسيحيين في ليبيا، أما الأقلية اليهودية فقد تراجعت إلى ثلاثة أفراد.. وحتى عام ١٩٤٠ كان يعيش ٣٠,٠٠٠ يهودي في طرابلس، وبإنشاء الوكالة اليهودية مكتبا للهجرة في طرابلس ١٩٣٩ هاجر ١٥,٠٠٠ يهودي عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٦٠ كان اليهود الليبيون يمارسون حياتهم بمساعدة منظمة يهودية من (٧) أفراد. وكانت هذه المنظمة تقدم معونات لليبيين اليهود، على أن اليهود لم يكن لديهم مجلات أو صحف، وكان تأثيرهم معدوما من الناحية السياسية "لكراهية الشعب والحكومة لهم" وللرقابة عليهم.

وفي عام ١٩٦٤ منعت ليبيا الترخيص لفتح فروع للنادي اليهودي، "المكابي" فيها وأغلقت ما كان له من فروع[٢٦] وفي عام ١٩٦٧ كان في طرابلس نحو ٥,٠٠٠ يهودي، وفي بنغازي ٣,٠٠٠ آخرين، وبعد الحرب سمحت ليبيا لليهود الراغبين في الهجرة بالسفر ومنحتهم وثائق سفر بتأشيرة عودة صالحة لمدة (٦) شهور فقط.

وبعد قيام ثورة الفاتح صادر مجلس قيادة الثورة ممتلكات وأموال اليهود وعددهم (٦٢٠) شخصا مع تعويضهم بسندات على الدولة وقد قدرت صحيفة معاريف الإسرائيلية عدد اليهود الليبيين عام ١٩٩٠ بثلاثة يهود[٢٧].

وعلى ذلك فلا تعاني ليبيا من أزمة تكامل على المستوى الديني.. إذ يسودها الإسلام كديانة شبه وحيدة، الأمر الذي يلغي احتمالات الاحتكاكات "عبر الدينية" ويحصرها بالتالي في الاحتكاك داخل الدين الواحد.
وداخل الإسلام في ليبيا تصاعدت مؤخرا موجة "الإسلام السياسي" في مواجهة السلطة ويبدو مهما هنا القول.. بأن العقيد القذافي يمتلك رؤية واضحة وثابتة للإسلام أو الفكر الإسلامي.
فالمكون الأصولي القبلي داخله يدفعه باستمرار باتجاه الإفادة من المقولات الإسلامية، على أن "الرسالة" الثورية التي يحمله تظل هى الأساس في شرعية وجوده فضلا عن شرعيته كقائد، ولذا يعمد القذافي إلى ما يمكن وصفه بالتأويل الثوري للدين، فالقذافي بإعلانه أن المرجعية الأولى والوحيدة لليبيا هى الكتاب الأخضر يكون قد قدم نصه البشري على النص السماوي المقدس، وهو ما يراه الأصوليون وكذا قطاع هام من المتدينين غير المسيسيين خروجا على مقاصد الدين.
ويضيف هؤلاء إلى أسانيد حكمهم ما يردده القذافي بين الحين والآخر بحق الرسول (صلي الله عليه وسلم) وبحق الصحابة والرؤية الإسلامية بعمومها.
وقد شهدت رؤية القذافي للإسلام مرحلتين:
• المرحلة الأولى: تمتد إلى إعلان سلطة الشعب عام ١٩٧٧،وقبل فيها بالتشريع الإسلامي وأعمل جهده في المزايدة على تطبيقه، فمنع الخمر، وأغلق المجلات التي تتصدرها النساء، وأصدر قانون تجريم القرض بالربا في المعاملات التجارية بين الأفراد. وتم لهذا الغرض تعديل عدة نصوص من القوانين المدنية والتجارية دون تعديل في عمليات القروض المصرفية ثم أصدر أول قانون جنائي إسلامي بتطبيق الحدود الشرعية وذلك بتطبيق عقوبة الزنا وقطع يد السارق، كما صدر قانون لدعم ركن الزكاة. وتشكلت لجان برئاسة رئيس المحكمة العليا الليبية لمراجعة الشريعيات وتعديلها بما يتفق مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.(٢٨).
على أن هذا التطبيق الحماسي للشريعة الإسلامية لم يمنع القذافي من الولوج إلى التأويل الثوري للدين دونما اكتراث كبير بهذا الحماس.
• المرحلة الثانية: تمتد من عام ١٩٧٧ إلى الآن، وهى مرحلة النظرية العالمية الثالثة والكتاب الأخضر. ومن الطبيعي أن تشهد هذه المرحلة

نكوصا عن الانفعال الدعائي بالتشريع الإسلامي، ولفت الأنظار إلى شمولية وقوة النظرية العالمية الثالثة التي تقدم نفسها كأيديولوجيا كاملة للإنسان في العالم[٢٩].

وفي هذه المرحلة، بدأ القذافي يردد أن الأحاديث النبوية غير صالحة لأن تستخدمها قواعد التشريع الإسلامي، إذ ليس هناك إلا مصدرا واحدا هو القرآن الكريم وهو ما دعا أحد القضاة المحكمة الشرعية في بنغازي للقول بأن هذا كفر والاعتقاد فيه شرك. واعتقل القاضي وشاعت مقولة القذافي[٣٠]. وزادت المعارضة الليبية فقالت، إن القذافي هو "مسيلمة الجديد" الذي ألغى السنة النبوية والتقويم الهجري وقتل الإمام الصدر واعتقل علماء المسلمين[٣١]. واتهم عم النبي (ص) بالعمالة لأبرهة الحبشي[٣٢].

لقد أدى تواتر هذه الآراء من القذافي إلى زيادة حنق العلماء ودارسي العلوم الشرعية الليبيين، مما أفسح الطريق لظهور جماعات الإسلام السياسي وارتفاع حدة مطالبها في التسعينيات.

وبرغم نفي القذافي وجود تيارا أصولي في ليبيا، لعدم توافر الإمكانية لقيامه نظرا لانعدام البيئة المناسبة له، خصوصا الأسباب الاقتصادية والسياسية. إذ إن الأصولية برأي القذافي انعكاس لعجز النظام عن مواجهة الصهيونية والصليبية[٣٣].

ومع اشتداد المواجهات مع عناصر تنتمي إلى تنظيمات أصولية شرقي ليبيا صار القذافي أكثر تحديدا. فهاجم الحركات الإسلامية في الوطن العربي بأنها تعمل ضد العروبة وضد الإسلام معا[٣٤].

إذ إنها حركات نشأت ووفدت من الدول التي دخلها الإسلام متأخرا وعن غير طريق الدعوة وباستثناء حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، فإن هذه الحركات برأي القذافي- تحاول هدم الإسلام بدعاوى إسلامية[٣٥].

على أن تنظيمات الإسلام السياسي كانت تقوي من هياكلها وطرائق نشاطها، ونجحت في أن تمثل قلقا حقيقيا لنظام القذافي منذ عام ١٩٩٣، وفي إطار المواجهة بين الأصولية الليبية وسلطة القذافي تنامى نوعان متعارضان من الخطاب السياسي توزعا على جانبي الصراع.

١-خطاب الإسلام السياسي الليبي:

تتعدد مكونات هذا الخطاب بتعدد مصادره التنظيمية، وإذا كان يصعب التعرض باطمئنان للأبنية التنظيمية المختلفة لجماعات الإسلام السياسي الليبية، فالمؤكد أن "الجماعة الإسلامية المقاتلة" التي صدر بيانها الأول في أكتوبر ١٩٩٥ هى الأبرز نشاطا، وإلى جوارها يتردد اسم حركة الشهداء الإسلامية، وجماعة أنصار الله الليبية، وجماعة الجهاد الليبية والتي تضم (٥٠٠) من الأفغان الليبيين.

وتولى رئاسة "الجماعة الإسلامية المقاتلة" أبو عبد الله الصادق، وينطق باسمها أبو بكر الشريف، وشعارها مصحف في ضوء الشمس وسيفين غير متقاطعين، وتضم الجماعة عدة لجان شرعية وسياسية وإعلامية وكتائب القتال، وتؤكد الجماعة على استقلالية قرارها وتمويلها وإن تعاونت مع التنظيمات الجهادية الأخرى في العالم علاقة تعاونية لا تنظيمية، لكن الجماعة أوقفت علاقتها ومناصرتها وتأييدها للجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر بعد مقتل الشيخ أبي عب الله أحمد، وتولى جمالٌ الزيتوني إمارة الجماعة مما أدى لتغير المسيرة والانحراف عن الضوابط الشرعية للعمل المسلح(٣٦).

وترى الجماعة أن النظام الليبي برئاسة القذافي نظام كافر ومرتد ويجب الخروج عليه لإسقاطه وتمكين البديل الإسلامي، وتتحفظ الجماعة على المنهج الديمقراطي، إذ انه لا لقاء بين الإسلام والديمقراطية الغربية، فالحاكم هو الله وليس الشعب، وتعلن باستمرار عدم استعدادها لبذل الأرواح لإزالة القذافي ليأتي "علماني جاهلي" آخر مهما أظهر من الليونة والتحضر والابتسامات العريضة، لذا تدعو الجماعة كل الفصائل لمراجعة مواقفها قبل فوات الأوان والرجوع لدينهم وعقيدتهم. وخلاصة الرؤية لدى الجماعة الإسلامية المقاتلة أنها إزاء "نظام كافر" وهى "طائفة مجاهد" تسعى لنصرة "شعب مسلم مغلوب" وليس لدى الجماعة برنامج تفصيلي إذ ترى أن البرنامج قبل وجود الأرض الصالحة كالبذور في الهواء، لكنها تعلن إقرارها للملكية الفردية ولاستقلال القضاء(٣٧).

ويتواتر في خطاب الإسلام السياسي الليبي ممثلا في الجماعة الإسلامية المقاتلة، مفردات "الطاغوت" "الكافر"، "المرتد" "الطائفة المجاهدة"، "الخروج"، "التمكين"، وهى نفس المفردات التي تتردد في خطاب الأصولية المصرية ولا سيما "الجماعة الإسلامية التي يترأسها روحيا الشيخ عمر عبد الرحمن.

٢- استدعاء صيغة إسلام الدولة:

استدعى القذافي في صيغته "إسلام الدولة" للمزايدة على الاستخدام السياسي للدين من قبل الجماعات الأصولية، وصار القذافي يستفيض في أحاديثه عن المسجد الأقصى، وعن الاستضعاف الإسلامي، وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في ليبيا والبلاد الإسلامية، وفي زيارته ذات الطابع الإسلامي للنيجر ونيجيريا في مايو ١٩٩٧ نادى القذافي في سكان النيجر، "لماذا تتحدثون اللغة الفرنسية" والنبي (ص) والصحابة والمهاجرين والأنصار لا يعرفون اللغة الفرنسية"، وقال في كانو "الله معنا، وهم مع الطاغوت وسوف ينتصر الإسلام" وهاجم الولايات المتحدة ودعا للالتزام بالإسلام، ووعد القذافي ببناء مركز إسلامي ضخم في كانو يعلم الإسلام ويكون نواة لمجتمع إسلامي لمواجهة الغرب،وكانت اللافتات التي تحيط بموكب القذافي في زيارته ذات الطابع الإسلامي هذه تحمل عبارات من نوع "درع الإسلام"، قائد القيادة الشعبية الإسلامية العالمية معمر القذافي"، وانتهت الزيارة بمبايعته زعيما للصوفية العالمية*، وتوازيا مع هذا النشاط، قامت الحكومة الليبية ببناء عدد من الزوايا الدينية المسيطر عليها، وتنشيط جماعات يغلب عليها الطابع الصوفي، وظهرت في السياسة الليبية الرسمية الداخلية تعبيرات "مواجهة الكفرة المارقين والزنادقة" والتركيز على أن

---

* في إبريل ١٩٩٨ زار القذافي تشاد للمرة الأولى منذ نهاية التسعينيات ومما قاله فيها، "إن المسلمين غير متعصبين ولا متطرفين كالغربيين لأن المسلمين يسمون بعيسى ومريم وموسى، في حين لا يوجد مسيحي أو يهودي واحد سمى محمد "أو أبا بكر أو عليا" الفهم جعلنا في نظر أمريكا إرهابيين. اللهم ارفع صوتنا فوق صوتهم".

المواجهة مع الأصولية هى مواجهة مع جماعات شاردة ومنحرفة عن صحيح الدين.
وهكذا فيما تنامى خطاب الإسلام السياسي ضد نظام القذافي تنامى بمواجهته خطاب إسلامي رسمي يؤكد على انحراف الخطاب الأصولي من ناحية، كما يؤكد على اتساق الخطاب الإسلامي مع الخطاب الجماهيري في الكتاب الأخضر من ناحية أخرى.
ومن الصعب القول بأن البديل الأصولي يشكل خطرا محيقا بالنظام إلى حد استهلاك النظام في مواجهته، فالبديل هنا ليس بالقوة الفكرية التي عليها الإسلام السياسي المصري، ولا بالقوة الحركية التي عليها الإسلام السياسي الجزائري، كما أن التخوف الذي يبديه الأصوليون من أن يحل "علماني جاهلي" آخر محل القذافي في حال سقوطه، ينتاب وبشكل ما اشد المعارضين الليبيين الذين يخشون أن يكون البديل الأصولي هو القادم بما يكمل "طريق الشمولية" ويبعد الأمل في التحول السياسي نحو الديمقراطية.
والسؤال الذي يطرح نفسه.. إذا كان هذا هو هيكل النظام السياسي الليبي.. فما هو موضع حقوق الإنسان فيه؟ وهنا ندلف إلى قراءة أوضاع حقوق الإنسان الليبي على المستويين النظري والتطبيقي.

ثانيا: الإطار النظري لحقوق الإنسان في ليبيا

تنفرد ليبيا بين دول كثيرة بإصدار وثيقة خاصة بحقوق الإنسان "الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان في عصر الجماهير" ١٩٩٨. ويفسر مسمى الوثيقة جانبا كبيرا من الرؤية الليبية لحقوق الإنسان، إذ إنه لا يراها في السياق العام المعروف عالميا، ولكن في سياق الرؤية الليبية "لعصر الجماهيرية والنظام الجماهيري". وبرغم توقيع ليبيا على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري واتفاقية مناهضة التعذيب، فإن الرؤية الرسمية ترى في الوثيقة الخضراء ميثاقا دوليا جديدا لحقوق الإنسان بدلا من الميثاق الذي وضعته الأمم المتحدة[٣٨].
وبالتوازي مع الوثيقة الخضراء تشكلت في طرابلس "اللجنة العربية لحقوق الإنسان في عصر الجماهير" لتبشر بالرؤية الليبية التي يطرحها القذافي

لحقوق الإنسان في إطار النظرية الثالثة، وكثيرا ما ترجع هذه اللجنة تعزيز حقوق الإنسان في ليبيا إلى قيام سلطة الشعب وسيادة عصر الجماهير، وامتدادا لذلك ترى اللجنة في الوثيقة الخضراء تعبيرا عن الوثائق الإنسانية التي ساهمت في تطوير وتنمية وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان بما تضمنته من حقوق وحريات نصت عليها الاتفاقيات الدولية، وهو ما تأكد بإصدار قانون تعزيز الحرية الذي نص على حق الحياة وعدم اللجوء إلى عقوبة الإعدام إلا لمن تشكل حياته خطرا أو فسادا للمجتمع، وحظر إجراء التجارب العلمية على جسم الإنسان إلا برضاه ومنع المساس بحرية الإنسان، وكفالة حقه في التعبير عن آرائه وأفكاره، وكذا حريته في إنشاء النقابات والروابط المهنية، ومنع استغلاله واحتكاره وسرية مراسلاته وحياته الخاصة، ومنع التعذيب، وكفالة حقه في التقاضي والدفاع[٣٩].

وفي إطار نفس الرؤية لحقوق الإنسان في "عصر الجماهير" تم الإعلان عن "جائزة القذافي الدولية لحقوق الإنسان[٤٠].

أما القذافي نفسه فقد أعلن مرارا تأييده لحقوق الإنسان ورفضه لكافة أشكال الظلم والعبودية.. وراح يؤكد ذلك بالعديد من الحركات الرمزية. فتارة يعلن أنه سيتم إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين ويقود "البلدوزر" ويزيل سجنا في طرابلس رمزا لتحرير السجناء ثم يخطب فيقول، "إن الناس لا يجب وضعهم في أقفاص كالحيوانات، ومرة يوجه نداء إلى جميع الممنوعين من السفر داخل البلاد لتجتمع أمام إدارة الجوازات لوضع حد لتعدد الهيئات التي تحظر السفر[٤١].

ومرة ثالثة يبلغ مدى أبعد فينادي بحق المرأة في الطلاق وفي حيازة العصمة، وحقها في منع تعدد الزوجات[٤٢]. وأخرى يعلن فيها توزيع عائد البترول على الليبيين بمعدل (٧) آلاف دولار لكل أسرة[٤٣]. وكان القذافي قد قرر عام ١٩٧٩ تخصيص (٣٠) رأسا من الماشية لكل صاحب أغنام من المربين في كل محافظات ليبيا، ويسلم الباقي للجنة الشعبية بعد أن تبين أن أصحاب العقارات التي أممها القذافي اتجهوا لشراء آلاف الماشية[٤٤].

وبطبيعة الحال.. فإنه يصعب فهم الرؤية الليبية النظرية لحقوق الإنسان دونما المرور على مضمون الوثيقة الخضراء باعتبارها بيت القصيد في

هذا الإطار. صدرت الوثيقة الخضراء في ٢٦ يونيو ١٩٨٨ من خلال مؤتمر الشعب العام، وأهم ما في الوثيقة هو افتراضها أن تطبيق المبادئ التي تحويها بقوة القانون. إذ تنص المادة ٢٦ على أن "أبناء المجتمع الجماهيري يلتزمون بما ورد في هذه الوثيقة، ولا يحبذون الخروج عليها ويجرمون كل فصل مخالف للمبادئ والحقوق التي تتضمنها، ولكل فرد الحق في اللجوء إلى القضاء لإنصافه من أي مساس بحقوقه وحرياته الواردة فيها". وإعمالا لذلك تم إصدار القانون (٥) لسنة ١٩٩١ الذي أمر بحظر أي تشريع يتعارض مع الوثيقة[٤٥].

وتؤكد الوثيقة على سيادة كل فرد في المؤتمر الأساسي، وضمان حقه في التعبير علنا عن رأيه وفي الهواء الطلق". وتقر الوثيقة مفهوم "الفدية" إذ تنص المادة الثامنة على أن "للمحكوم عليه قصاصا بالموت. طلب التحقيق أو الفدية مقابل الحفاظ على حياته، وتحدد هذه المادة وسائل الإعدام البشعة" كالإعدام بالكرسي الكهربائي والحقن والغازات السامة" وتدينها[٤٦].

والوثيقة الخضراء هى الوحيدة عربيا التي تتضمن إشارة إلى إلغاء عقوبة الإعدام كما شجع على ذلك العهد الدولي، إذ تشير في المادة الثامنة أن "أعضاء مجتمع الجماهيرية يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها، وغاية المجتمع الجماهيري إلغاء عقوبة الإعدام، وحتى يتحقق ذلك يكون الإعدام فقط لمن تشكل حياته خطرا أو فسادا للمجتمع".

وفي مجال المساواة تبنت الوثيقة التفرقة بين البشر بسبب لونهم أو جنسهم أو دينهم أو ثقافتهم، فمن حق الإنسان التمتع بالمنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية". وتحوي المادة (١٨) أقوى وأوضح حماية لحقوق الأقليات من سائر الدساتير العربية إذ تنص على أن "لكل الأمم والشعوب والأقوام الحق في العيش الحر وفقا لاختياراتهم ومبادئ حق تقرير المصير، وحقهم مكفول في إرساء أسس هويتهم القومية، للأقليات الحق في حماية هويتهم وتراثهم،ولا ينبغي قمع الطموحات المشروعة للأقليات، كما لا ينبغي إرغامهم على الاندماج والذوبان في أي أمم أو أقوام"[٤٧]. وداخليا فيما يتعلق بإجراءات التقاضي تفترض الوثيقة براءة المتهم حتى تثبت

إدانته. إضافة إلى المواد الخلابة لهذه الوثيقة فقد وقعت ليبيا على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية في ١٩٧٠/٥/١٥ كما وقعت على العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (البروتوكول الاختياري)، واتفاقية مناهضة التعذيب، ومعاهدة منع الإبادة الجماعية للشعوب والطوائف في ١٩٨٩/٥/١٦.. إلى جانب ذلك وقعت ليبيا على معاهدات القضاء على التمييز العنصري ومنع الفصل العنصر وحقوق المرأة.

إن هذا الاستعراض النظري الموحي بالارتياح ليس صادقا بإجماله، فبنفس السهولة التي انطلقت بها كلمات "الحقوق" انطلقت أوجه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وقبل معالجة هذه الأوجه نود التأكيد على أن الإطار النظري نفسه يعاني ثقوبا عديدة وتكاد تأتى على أحكامه وتماسكه. فكثيرا ما يتعثر القارئ في عبارات من نوع "تشكل حياته خطرا على المجتمع"، "في إطار المؤتمر الأساسي الشعبي" ، "الطموحات المشروعة" وغيرها، ثم إن الوثيقة على أهميتها فهى لا تعد دستورا، وبذلك تظل ليبيا إستثناء من الدول العربية في حيازة الدساتير بعد إلغائه عام ١٩٧٧. والوثيقة في نهاية المطاف هى ورقة عمل رسمية وإطار عام للمبادئ في مجال من مجالات النظام العام وهو حقوق الإنسان، أما ما يتعلق بنظام الحكم ووضعية سلطات الدولة فبما اعتادت الدول صياغتها في شكل معين ومرتب وملموس يطلق عليه مسمى الدستور، فإنه لا ينطبق بأي حال على "الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير". والأمر لا يقف عند غياب الدستور وميوعة خطاب حقوق الإنسان بل يتجاوزه إلى صياغة إطار قانوني لعنف الدولة يمثل صيغة تسهيلية جيدة لانتهاكات حقوق الإنسان. والاهم في هذه القوانين،

١- قانون حماية الثورة ١٩٦٩. ويقضي بإعدام كل من رفع السلاح في وجه الثورة.

٢- قانون تحريم الحزبية ١٩٧٢. ويقضي بإعدام كل من يشكل حزبا سياسيا.

٣- قانون تعزيز الحرية ١٩٩١. ويقضي بإعدام كل من تشكل حياته خطرا على المجتمع.
٤- قوانين الشريعة الإسلامية. وتتضمن قطع يد السارق والجلد على مرأى من الناس وعلى شاشات التلفزيون، وهى القوانين التي خشى المتابعون لصدورها استخدامها ضد المعارضين السياسيين.
٥- قانون تحريم تجارة العملة. ويقضي بإعدام كل من ضبط وهو يتاجر بالعملة أو يهرب عملة صعبة خارج أو داخل الحدود.

وقد وقعت تحت مظلة هذه القوانين العديد من الانتهاكات ولا زالت سندا جيدا لنشاط اللجان الثورية القائمة على حماية النظام.

ثالثا: الإطار الواقعي لحقوق الإنسان في ليبيا

برغم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى الإطار النظري لحقوق الإنسان في ليبيا، فإن الجوانب الإيجابية فيها لم تتجاوز كثيرا حدود اللغة الخطابية الأقل مسئولية. وساعد على ترهل هذا الخطاب ضعف الآلية القضائية في مواجهة سلطة النظام الممثلة بالأساس في شخص القذافي واللجان الثورية. وقد نشأت المحاكم العسكرية الخاصة ومحاكم الشعب والمحاكم الثورية خارج النظام القضائي العادي لتيسير السبل لتمرير الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان بدعوى "حماية الثورة". ولا تتوفر في هذه المحاكم حقوق التقاضي بالشكل المتعارف عليه في الدول الديمقراطية.

لقد أدى القضاء الاستثنائي وسطوة اللجان الثورية ومرجعية الكتاب الأخضر التي تجزم بالضرورة كل ما يخرج عنها. إلى أن تصبح ليبيا نموذجا فجا في مجال انتهاكات حقوق الإنسان. وبتفصيل أكبر يمكننا المرور عليها كالتالي:

١- انتهاكات الحقوق الفردية المدنية والسياسية

تعرض هذا الشق من الحقوق إلى انتهاكات عديدة من قبل السلطة الليبية وقد امتدت هذه الانتهاكات لتشمل حق التعبير والتنظيم السياسي والحرية والحياة إلى حق التملك والتنقل.

أ- **الحق في التعبير:**

ينص القانون الليبي على أن القنوات الوحيدة المتاحة للأفراد للتعبير عن آرائهم هى المؤتمرات الشعبية ووسائل الإعلام الجماهيري التي تديرها لجان شعبية وكل المؤتمرات واللجان مكونات في النظام الرسمي للدولة، الأمر الذي يعني تضييق فرص المختلفين في التعبير عن آرائهم. إذ لن يكون مسموحا لهم بإبداء اعتراضات أو انتقادات للسلطة في وسائل إعلامها. وقانونيا فإنه يشترط ألا تكون الآراء ووجهات النظر ضد "سلطة الشعب" ومبادئ الثورة، وهذا يكون "حق الأفراد في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم واتخاذ القرارات في المؤتمرات الشعبية" حقا مقيدا بالاتساق مع مرجعية السلطة. والخروج عليها لا يعد فقط افتئاتا على وجهات نظر الدولة لكنه قد يعرض صاحبه إلى فقد حق الحياة نفسه.

إذ تنص قوانين الثورة والحزبية وغيرهما على إعدام المخالف. ولأن حق التعبير يتركز في شكله المعاصر قي حرية الصحافة فقد كانت الصحافة موضع تقييد خاص من السلطة الليبية، ففي عام ١٩٧٢ صدر قانون الصحافة والذي نتج عن فشل العديد من الصحف في التكيف مع القانون ماليا وسياسيا، كما حوكم ٢٩ من المحررين ورجال الأعمال بتهمة إفساد الرأي العام خلال العهد الملكي، وفرضت غرامات على العديد منهم، وصدرت أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ ضد البعض الآخر.

كما تم إلغاء ترخيص عشرة صحف، وقصر تراخيص إصدار الصحف على المؤمنين بمبادئ الثورة فقط. ومن بين ٢٥ صحيفة مستقلة تصدر باللغة العربية ١٠ صحف تصدر باللغتين الإنجليزية والإيطالية، وعدة صحف حكومية أخرى مارست نشاطها إلى عام ١٩٧٢، فإنه وبنهاية العام لم يعد هناك سوى أربع صحف، واحدة تملكها الدولة، وثلاث مستقلة. واحدة في طرابلس واثنان في بنغازي[٤٧].

ولا يحتاج قانون الصحافة الذي صدر عام ١٩٧٢ جهدا بالغا لإدراك حجم الانتهاكات لحق التعبير بطريق الصحافة، فقد نص القانون على إيمان أي مالك لصحيفة أو مجلة بالثورة العربية والتزامه بأهداف الاتحاد الاشتراكي العربي، ومنع القانون نشر ومناقشة التحركات العسكرية للقوات المسلحة

والمحاكم السرية، والتشكيك في مبادئ وأهداف الثورة، وأعطى القانون وزير الإعلام حق مصادرة أي أعداد من الصحيفة أو المجلة التي تحتوي موضوعات قد تؤثر على استقرار البلاد أو علي سياستها أو قد تشجع الفوضى وقلب النظام الثوري. على أن هذا القانون على علاته لم يكن نهاية المطاف في انتهاكات حق التعبير، فبصدور الكتاب الأخضر الذي تضمن الفصل الأول منه رؤية القذافي لحرية الصحافة.. صارت كل المؤسسات الإعلامية ملكا للدولة (الجماهير) وفقا للنظرية الثالثة. وأصبحت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة هى المصدر الرئيسي لنشر قيم ومبادئ الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة ومقولات سلطة الشعب[٤٨].

وتسيطر اللجان الثورية على معظم وسائل الإعلام الليبية، فهى تسيطر على "إذاعة الوطن العربي الكبير-صوت اللجان الثورية"، وصحيفتان يوميتان هما "الزحف الأخضر"، "الجماهيرية"، وتعد الإذاعة والصحيفتان منابر أيديولوجية تبشر بالكتاب الأخضر ومبادئ الثورة. وإلى جوار ذلك تتماثل مهام المنابر الأخرى سواء في القناتين التليفزيونيتين وإذاعة البرنامج العام أو من خلال صحيفتا "الفجر الجديد" و"الشمس" اللتان تصدران عن أمانة الإعلام والثقافة.

التبشير الأيديولوجي ذاته يستغرق الخطاب الإعلامي للصحف والمجلات التي تصدرها النقابات والروابط والنوادي. أما تدفق المعلومات إلى كل ذلك، فتحتكره وكالة الأنباء الوحيدة التي تمتلكها الدولة وهى وكالة أنباء الجماهيرية[٤٩].

وهكذا تعرضت الصحف في بداية النظام للإغلاق واعتقال الصحفيين والرقابة الصارمة، وبصدور الكتاب الأخر لم تعد الحاجة ملحة لممارسة الانتهاكات التقليدية فيما يتعلق بحق التعبير من إغلاق ورقابة وأحكام عسكرية وتعظيم متاعب الصحفيين والتضييق في التوزيع.. إذ تم للنظام بطريق اللجان الثورية السيطرة على كل شئ ولم يعد يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي إصدار الصحف، وصارت الحالة الصحفية برمتها منبرا ثوريا يعيد إنتاج خطاب القذافي ليل نهار.

ب- الحق في التجمع السلمي:

يمنع القانون الليبي وسائل التعبير خارج المؤتمرات واللجان، وعلى ذلك فإن الإضرابات والمظاهرات والتجمع خارج إطار التنظيمات الرسمية لا وجود له في ليبيا، وعادة فإن السلطة الليبية لا تلجأ إلى التفاوض حالما تقع مثل هذه التظاهرات، وعموما فإن التجمع السلمي لم يعد ممكنا وقوعه بشكل متكرر في ظل سيطرة اللجان الثورية على قطاعات المجتمع المختلفة، الأمر الذي يجعل مقولة "التخوين" جاهزة لأن تلحق بأي شخص أو جماعة تنخرط في إضرابات أو مظاهرات، وفي الحالات القليلة التي كانت تقع فيها مثل هذه المظاهرات كان ذلك من نصيب القطاع الطلابي الذي لازال نسبيا برغم سيطرة اللجان عليه، قابلا لإبداء الامتعاض بين الفينة والأخرى، وكان تعامل القيادة الليبية مع هذه "الوقفات" الطلابية بالغ القسوة ما بين إعدام للطلاب في جامعاتهم وما بين إطلاق النار على المتظاهرين واعتقال ما يمكن اعتقاله. وعندما اضرب طلبة المعهد الصناعي بمدينة البيضاء بعدما رفضوا التدريب العسكري الذي فرضته القيادة الليبية عن الانتظام في الدراسة وقاموا بالتظاهر داخل المعهد لم تفكر السلطات الليبية في التفاوض مع الطلاب المعترضين بل مارست إجراءات قمع شديدة وأنهت مظاهراتهم بالقوة بعد أن اعتقلت ١٤٠ طالبا من بينهم [٥٠].

وفي عام ١٩٨٤ أمر القذافي بإعدام طالبين أمام زملائهما، الأول في فناء كلية الزراعة، والثاني في فناء كلية الصيدلة وعندما نفذ حكم الإعدام تظاهر الطلاب داخل قاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة طرابلس احتجاجا على شنق الطالبين في ساحة الجامعة، ووجهت مظاهراتهم بعنف شديد من السلطة[٥١].

بل إن قمع السلطة تجاوز ذلك إلى خارج الحدود إذ أطلقت السفارة الليبية في لندن النار على المظاهرات التي نظمها طلاب ليبيون أمام مبنى السفارة مما أدى إلى مصرع ضابطة بريطانية وإصابة ليبيين[٥٢].

وبنفس الطريقة القمعية تعاملت السلطة مع الإضراب الذي قام به المدرسون في مدرسة على وريث الثانوية أكبر مدارس طرابلس- لعدم

حصولهم على مرتباتهم، فقد تدخلت القوات الخاصة وضايقت ا لمدرسين واعتقلت بعضهم وأشرفت هى على الامتحانات التي كانت تعقد حينئذ إلى نهايتها.

ومن الطبيعي أن تزيد حدة القمع هذه في حال تمثيل المظاهرات تهديدا للنظام كتلك التي وقعت عام ١٩٩٤ حينما دعت القيادة الليبية إلى إعدام الضباط المتورطين في أحداث بني وليد التي وقعت في اكتوبر ١٩٩٣ (تمرد عسكري)، مما أدى لوقوع اضطرابات قبلية وتظاهر المئات من المواطنين الذين حاصروا مدرسة التصنيع الحربي في بني وليد حيث كانت عناصر اللجان الثورية مجتمعة فيها لمناقشة كيفية تهيئة المناخ الشعبي لإعدام المتهمين في تمرد اكتوبر. وقد أطلقت أجهزة الأمن الرصاص فأصابت العديد من أقارب المتهمين، واعتقلت آخرين[٥٣].

وفي عام ١٩٩٦ أطلق الأمن الليبي النار على الجمهور الذي حضر مباراة لكرة القدم بين فريقي الأهلي والاتحاد بعد أن ردد الجمهور هتافات معادية للقذافي –مما أدى –طبقا لبعض التقارير– إلى مقتل ٥٠ ليبيا،وجرح ٥٠٠ آخرين مما دعا لخروج مظاهرات ضخمة في العاصمة طرابلس كان نصيبها المزيد من القمع والقسوة[٥٤].

وهكذا فإن حق الإضراب والتظاهر والتجمع السلمي لقى انتهاكا دائما من قبل السلطة الليبية وتجاوز ذلك المنع القانوني إلى التعامل المباشر مع من يخرج عليه حتى لو أدى ذلك إلى التفريط في أهم حقوق الإنسان وهو حق الحياة، وقد تعاملت السلطة الليبية مع هذا الحق بمنطق أحادي قسري لا يقبل التفاوض ولا التراجع.. فقط التخوين والاتهام بالعمالة والتآمر، ثم تهيئة المجتمع لمقولات "البطش" الثوري.

ج- الحق في التنظيم:

يمنع القانون الليبي السماح بإقامة الأحزاب السياسية، ويعتبر النظام الليبي الانضمام للأحزاب السياسية خيانة وطنية، وفي عام ١٩٧٢ أصدر مجلس قيادة الثورة قانون تجريم الحزبية وتكوين الأحزاب السياسية، والذي اعتبر أي عمل حزبي "خيانة في حق الوطن" يعاقب عليها بالإعدام، وطبقا لرؤية

القذافي في الكتاب الأخضر فإن المجلس النيابي تمثيل خادع للشعب والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكلة الديمقراطية" ويصف الحزب بأنه "الديكتاتورية العصرية" و"اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة، ومحتوى أغاني سلطوي" والحزبية "ديكتاتورية صريحة وليست مقنعة، وهى حقا ديكتاتورية القرن العشرين"[٥٥].

وإذا كان هذا هو وضع الأحزاب السياسية، فإن حق التنظيم المهني والاجتماعي وإنشاء المؤسسات والجمعيات الاجتماعية والثقافية واللجان الخيرية ومنظمات العمل التطوعي يرتبط ارتباطا عضويا بالسلطة التي تشكل ذلك في حال احتياجها لتوسيع دائرة التعضيد والمساندة لسياستها وأفكارها، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الاتحادات والروابط النقابية التي تمثل مصالح الجماعات المهنية المختلفة فإنها تخضع للسيطرة الدقيقة للدولة وتحكمها، فهذه التنظيمات يتم خلقها وإلغاؤها بقرارات، وبنيتها التنظيمية تمليها الأجهزة الحكومية الرسمية، وهى تعتمد على الدولة بالكامل في تمويلها، وانتخاب واختيار قيادتها يخضع لتوجيه ومراقبة اللجان الثورية على وجه الخصوص. وينطبق هذا بصفة خاصة على نقابات العمال واتحادات الطلبة[٥٦].

ويطلق الباحثون في النظم السياسية على هذا الوضع لعلاقات جماعات المصالح والدولة في ليبيا بما يسميه فيليب شميتر "كوربوراتية الدولة " statcorporatism الذي يوجد عادة في النظم التسلطية. وهكذا بينما يكفل القانون نسبيا حق التكوين النقابي والاجتماعي خلافا لحق التكوين الحزبي، وهو ما يتمثل في ٣٥ نقابة عمالية فضلا عن اتحاد الطلبة والنقابات المهنية واتحادات رجال الأعمال والمنظمات التطوعية. فإن الدولة هى الأقوى، وهى تسيطر على كافة هذه التنظيمات وعلى عملية اختيار قيادتها بل وبقائها أو إلغائها، وتعتمد السلطة في ذلك على النظرية الجماهيرية التي تحدد المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية إطارا وحيدا للنشاط السياسي لأفراد المجتمع، ومن ثم فإن أية تنظيمات أخرى نقابية أو اجتماعية أو تطوعية لا موضع لنشأتها فضلا عن بقائها واستعلائها أو فعاليتها خارج الإطار الرسمي المذكور. وعلى ذلك فإن حق التنظيم السياسي والمدني لا

يوجد مستقلا عن بنية النظام السياسي المحكمة والتي لا تسمح بالحركة خارجها الأمر الذي يشكل انتهاكا لواحد من أهم الحقوق الفردية والمدنية والسياسية.

د- الحق في الحرية:

تعرض هذا الحق للعديد من الانتهاكات سواء في الاعتقال أو الإقامة الجبرية أو الاختطاف، ومنذ أوائل السبعينيات تم احتجاز أكثر من ١٠٠ مواطن ليبي. وزاد عدد المحتجزين إلى ٤٠٠ منذ أوائل ١٩٨٩.

إضافة إلى اعتقال عشرات المدنيين والعسكريين في أعقاب التمرد العسكري في أكتوبر ١٩٩٣ في معزل عن العالم في مكان مجهول.(٥٧)

وفي عمليات التطهير التي أعلنها القذافي عام ١٩٩٦ ألقى القبض على العديد من رجال الأعمال وأصحاب محلات الذهب والعقارات وشركات الاستيراد والتصدير والمصانع من معظم المدن الليبية. إذ شكل القذافي "لجان البركان" من "الشباب الثوريين" لمداهمة محلات الأغذية ومصادرة البضائع بحجة بيعها بأسعار أعلى، وأقام لذلك ١٢٠٠ لجنة تطهير و ٨١ محكمة عسكرية بقصد تطهير المتهمين بالفساد، ووصل عدد المعتقلين في عمليات التطهير هذه أكثر من ١٢٠٠ شخص(٥٨).

وفي نفس السياق المتعلق بانتهاك حق الحرية بالتمادي في الاعتقالات اعتقلت السلطات الليبية "المئات" من الإسلاميين طيلة صيف ١٩٩٥، نجح ٥٠٠ معتقل منهم في الهروب من سجن بنغازي ي اضطرابات الجبل الأخضر ١٩٩٦. (٥٩)

بل قد وصل هذا التمادي في الاعتقالات إلى انتهاك حق الحرية لغير الليبيين المقيمين في ليبيا لأسباب غير مبررة، فعقب صدور قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي من فبراير ١٩٩٤ بحسم الخلاف على شريط أوزو الحدودي مع تشاد لصالح تشاد. اعتقلت السلطات الليبية أكثر من ٤٠٠ تشادي منهم ٣٠٠ معتقل في طرابلس، ١٠٠ معتقل في سبها منذ فبراير ١٩٩٤، كما تم اعتقال عدد من مواطني نيجيريا والصومال والأردن والعاملين في ليبيا لأسباب ذكرت السلطات أنها تتعلق بتصاريح العمل(٦٠).

وفي ١٩٩٦ تم اعتقال عدد كبير من السودانيين والتشاديين في طرابلس وحولها. وتم تجميعهم في سجن طرابلس أكثر من شهر دون أي سبب وتحت ظروف قاسية. ولما خرج معظمهم من السجن في انتفاضة جماعية باتجاه السفارة السودانية للاحتجاج أطلقت الشرطة النار عليهم إلى أن عاد السودانيون بعد نصائح السفارة إلى سجنهم. فيما رفض التشاديون الذين تضامنت معهم سفارتهم العودة إلى أن حلت المشكلة بالتفاوض. ويذكر البعض أن عددا من المتظاهرين الذين لقوا مصرعهم قد دفنوا على الفور من دون معرفة ذويهم أو سفارتهم.

وفي منتصف ١٩٩٥ نشرت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان قائمة بأسماء (٢١) شخصا تم خطفهم قسرا منذ سنوات ولم يعرف مصيرهم بعد. وهم ، آدم سعيد الحواز وزير الدفاع الأسبق (١٩٦٩)، عمر الواحدي (ضابط) ١٩٦٩، محمد يعقوب السنوسي (ضابط) ١٩٧٠، الزعيم الشيعي موسى الصدر (١٩٧٨)* ، عباس بدر الدين (صحفي) ١٩٧٨، أحمد زمبير (قاضي) ١٩٧٨ عمر عبد الله المحيثي (عضو مجلس قيادة الثورة) ١٩٨٤، جاب الله مطر (ضابط) ١٩٩٠، عزت المقريف (ضابط) ١٩٩٠، منصور الكيخيا (وزير الخارجية الأسبق) ١٩٩٣، وهكذا تعرض حق الحرية لانتهاكات عدة تمثلت في الاعتقالات العشوائية الواسعة وكذلك الإقامة الجبرية والاختطاف.

* اختفى الإمام موسى الصدر أثناء زيارته لليبيا في أواخر أغسطس ١٩٧٨، وقالت السلطات الليبية أنه غادر إلى روما، فيما اتهمت حركة أمل الشيعية ليبيا بالاختطاف، وفي مايو ١٩٩٧، اتهم القذافي نبيه بري زعيم حركة أمل باختطاف الإمام الصدر ليحل محله في زعامة حركة أمل الشيعية في لبنان، وهو ما رفضته الحركة وأعادت الاتهام لليبيا، ولا زال الملف مفتوحا.

هـ- الحق في السلامة من الأذى البدني والمعنوي:

يأتي انتهاك هذا الحق استكمالا لانتهاك الحق السابق، فعلى اتساع واندفاع عمليات الاعتقال وقمع الحريات تتسع أساليب الإيذاء الجسدي والمعنوي للمعتقلين، فبالإضافة إلى ضعف الرعاية الصحية والتغذية للمعتقلين، فإنهم ممنوعون من الاتصال بالخارج بطريق السماح بالزيارات أو سماع الإذاعات أو قراءة الصحف، ويتعدى الأمر ذلك إلى تنوع أساليب التعذيب والإيذاء للمعتقلين، فالبعض يتعرض للحبس الانفرادي، الأمر الذي دعا لجنة مناهضة التعذيب في التقرير الدوري الثاني لليبيا الصادر في منتصف ١٩٩٤، للإعراب عن قلقها إزاء استمرار "الحبس الانفرادي"، وبرغم إدماج نصوص "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب" في القانون الوطني الليبي بعد أن تمت المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، وطبقا لرؤية هذه اللجنة فإن استمرار الحبس الانفرادي" يهيئ الظروف التي تقود إلى انتهاك الاتفاقية في الوقت الذي تؤكد فيه التقارير وجود حالات تعذيب في ليبيا من قبل معلومات لمنظمات غير حكومية، وتتعدد أساليب هذا التعذيب على النحو التالي،

١- التعذيب بالفلقة، الضرب على باطن القدمين حتى الإغماء، بينما تكون الأرجل والأيدي مقيدة حول عصا غليظة بين القدمين والذراعين.

٢- تعليق السجين من إطار مطاطي متدلي وضربه بالعصا أو الهرامات أو السياط أو الأسلاك الحديدية أو خراطيم المياه المحشوة بسلاسل الحديد حيث يكون الضرب عشوائيا وعلى جميع أجزاء الجسم.

٣- ربط السجين على عمود خشبي بما يشبه عملية الصلب وضربه بالسياط بواسطة قضيب أو عصا خيزران او سلك كهربائي يحمل كرة حديدية في نهايته.

٤- إرغام السجين على الاستلقاء بكامل ملابسه في حوض مملوء بالمياه القذرة والبراز طوال الليل.

٥- ربط السجين بمروحة في السقف أو ربط ذراعيه وساقيه على كرسي معدني وتدمير عموده الفقري(٦١).

ومن الوارد أن تكون هناك مبالغة في المعلومات المذكورة آنفا. نظرا لانخراط مصدرها (فايز جبريل) في جماعات المعارضة السياسية للنظام الليبي في الخارج، ومن شأن هذه المبالغات خدمة أهداف سياسية لجماعته أو للمعارضة عموما، على أن هذا لا يسقط الكثير مما قاله حول أساليب لتعذيب، والتي يتواتر ذكرها في تقارير منظمات حقوق الإنسان، ثم أنها تأتي اتساقا مع مكونات ومخرجات النظام السياسي الليبي بشكل عام. وهكذا يشكل السجن الانفرادي وضعف الرعاية الصحية والغذائية للمعتقلين ومنع الاتصالات والزيارات واستخدام التعذيب انتهاكا واضحا لحق الإنسان الليبي في السلامة من الأذى البدني والمعنوي.

و- الحق في المحاكمة العادلة:

يبدأ انتهاك هذا الحق من عدم وجود دستور يرتب الحقوق ويحدد الواجبات ويصيغ العقد بين الحاكم والمحكوم. ويمر هذا الانتهاك بضعف غموض الإطار القانوني الذي يوفر الحماية الاعتيادية لحقوق الإنسان، إذ تمنع بنية السلطة من وضوح طريقة محددة لتقديم مشروعات القوانين أو إصدارها، وحيث لا يوجد برلمان ولا نواب، ولا سلطة تنفيذية أو قضائية بالمعنى المتعارف عليه في نظم الحكم الأخرى، فإن الأمر يظل رهنا برغبات ورؤى القيادة السياسية التي تأخذ شكلا مزاجيا وانفعاليا دونما وجود مؤسسات ترشيدية لهذه الأمزجة والانفعالات. ثم إن الإطار القانوني الموجود في بعض القوانين المدنية والجنائية يوازيه إطار آخر من القوانين الثورية الاستثنائية تظل لها الغلبة في البنية القانونية الليبية نظرا للحجم الفادح للعقوبات التي تنجم عن اتهام الأشخاص بالخروج عليها ثم لعدم توافر الأساليب القانونية للخروج من أسر الافتئات على الحقوق في هذا الجانب من القانون،وقد تأسست لهذا الإطار القانوني الاستثنائي ثلاثة أنواع من المحاكم هى، "المحاكم الدستورية"، "محاكم الشعب"، "المحاكم الثورية". وفيما يتعلق بمحاكم الشعب والمحاكم الثورية، فقد تم إنشاؤهما عام ١٩٦٩ بناء على قرار "حماية الثورة"، وطبقا لهذا القرار، فإن من يحمل السلاح ضد النظام الجمهوري أو يشترك في أي عمل مسلح لهذا الغرض يعاقب

بالإعدام، كما يعاقب بالسجن كل من يقوم بالدعاية ضد النظام السياسي أو بين طبقات الشعب أو ينشر الشائعات حول الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد أو يشترك في مظاهرة أو إضراب ضد النظام، ويعفي النائب العام أثناء إجراء التحقيق حول هذه القضايا من القيود والإجراءات التي يحددها قانون الإجراءات والعقوبات، ولا يوجد حق الاستئناف في هذه المحاكم التي لا يتولى القضاء فيها قضاة المحاكمات العادية، ولكن يتم تعيين قضاتها بقرار من مجلس قيادة الثورة ولما كان المجلس على حالته المذكورة سلفا، فإن الأمر كله يظل في يد القذافي الذي تعطيه هذه الآلية "القانونية" طريقا جيدا للقضاء عل الخصوم والمخالفين بيسر وسهولة.

وأما محاكم الثورة (النوع الثالث) فقد أنشأت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام ١٩٨٠، وتتكون هذه المحاكم من أعضاء اللجان الثورية، ولا يوجد بهما حق الاستعانة بدفاع قانوني أو الاستئناف أمام محاكم أعلى، ولهذه المحاكم سلطة تناول الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية، على أنه في عام ١٩٨٨ صاغ مؤتمر الشعب العام قانونا جديدا أنشئت بموجبه "محكمة الشعب" لدمج كل هذه المحاكم الخاصة في محكمة واحدة، وتتكون محكمة الشعب من دائرتين، دائرة ابتدائية ودائرة استئناف، ولها رئيس وعدد غير محدود من المستشارين يعينهم جميعا مؤتمر الشعب العام، ويعطي القانون المتهمين حق الدفاع القانوني ومختلف الضمانات القانونية الأخرى[٦٢].

وتعد محكمة الشعب هذه تطورا أحسن حالا مما سبق، إذ إنها تضم دائرة للاستئناف، وتكفل للمتهمين حق الدفاع وهو حق لا وجود له في المحاكم الاستثنافية الثلاث، على أنها لم تصل بعد للشكل المقبول، إذ إن قضاة المحكمة ليسوا مستقلين فهم معينون من قبل مؤتمر الشعب العام، وعلى ذلك فإنهم عرضة للوقف والعزل في أي وقت،ثم إن هؤلاء القضاة غير المستقلين يعملون في إطار قانوني لا يساعد المتهمين على إثبات براءتهم في حال عدم تورطهم في الاتهامات الموجهة إليهم. فقانون تحريم الحزبية وغيره من القوانين الاستثنائية التي تعمل بها "محكمة الشعب" تمثل عائقا أساسيا ضد صياغة إطار قانوني طبيعي يتم الإجماع فيه على مسمى

الجريمة وصياغة التوازن بين الجريمة والعقاب، وفيما يتعلق بحق الدفاع نفسه فإنه عانى ضعفا شديدا طيلة السنوات الماضية من جراء الضعف المستمر لأوضاع المحامين الليبيين، ففي عام ١٩٨١ تم إدماج مهنة المحاماة في الإدارة الحكومية، وفقد المحامون وضعهم المهني المستقل، فقد نشأت "إدارة المحاماة الشعبية" ضمن أمانة (وزارة العدل)، وأصبح جميع المحامين موظفين فيها، وألغيت نقابة المحامين، على انه في عام ١٩٨٦ صدر قانون ليسمح للمحامين بتكوين رابطة منفصلة وإن ظل المحامون موظفين في أمانة العدل إلى عام ١٩٩٠، حيث سمح للمحامين بممارسة مهنة المحاماة بصورة مستقلة، وعاد مسمى "نقابة المحامين" للوجود من جديد(٦٣).

لقد أدى هذا التغير المتواصل في وضعية المحامين الليبيين إلى ضعف فرصة المتهمين في الحصول على سبب هام في حق المحاكمة العادلة، وهكذا فإن حق المحاكمة العادلة تعرض للانتهاك من جراء غياب الدستور وتمايز السلطات واستقلال القضاء ونمو المحاكم الاستثنائية خارج الإطار القانوني الطبيعي وضعف وضعية المحامين.

على أن فرصة تطوير محكمة الشعب هذه والجنوح نحو استقلال قضاتها عن مؤتمر الشعب العام وتفعيل دور نقابة المحامين كجماعة مهنية وتنظيم مصلحي مستقل قد يفسح الاحتمالات أمام تطوير هذا الحق من حقوق الإنسان، وإن ظل ذلك كله أسيرا بمنظومة القوانين المكبلة للحريات التي اعتادت القيادة الليبية اللجوء إليها لحظات الخطر والغضب على السواء.

ز- الحق في الحياة:

تعرض هذا الحق للانتهاك من قبل السلطة الليبية على مستويين. الأول، الإعدام بطريق محاكمات لا تتوفر لها الضمانات الكافية، والثاني، التصفية الجسدية للمعارضين في الداخل والخارج.

وفي المستوى الأول، يتكرر عادة سيناريو الاتهام بالعمالة والخيانة، ثم الاعتقال.. التعذيب.. الإكراه.. الاعتراف.. الإعدام. وفي تطبيقات هذا المستوى، تم إعدام طلاب وعسكريين ومثقفين بتهم شتى تكررت فيها

مفردة "الخيانة". وأبرز هذه النماذج إعدام ٣ من رموز الطلبة شنقا في ميدان بنغازي وكذلك إعدام ٢٣ ضابطا في الجيش رميا بالرصاص أمام جنودهم وزملائهم عام ١٩٧٦. وآخر هذه النماذج إعدام ٨ ليبيين بتهمة التجسس لحساب وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) دون ضمانات كافية.[٦٤]

وفي المستوى الثاني، تعرض عدد يصعب حصره للتصفية الجسدية في الداخل والخارج، وفي حين يمكن استطلاع الأسماء الرئيسية فيمن تمت تصفيتهم بالخارج بواسطة "اللجان الثورية" المنوطة أساسا من قبل القذافي بتصفية "أعداء الثورة" بالخارج، فإنه يصعب حصر ذلك بالداخل، وقد تصاعدت أعداد الذين قتلوا في السنوات الأخيرة بسبب تصاعد النشاط الأصولي المعادي للنظام.

وتقدر بعض المصادر أن عدد الذين لقوا حتفهم في اشتباكات مناوئة للحكومة عام ١٩٩٥ فقط يصل إلى ٦٠٠ شخص، من بينهم ٢٥٠ قتيلا مواليا للحكومة، ٣٥٠ قتيلا معارضا، إضافة إلى نحو ٨٠٠ جريحا من الطرفين[٦٥].

وعادة ما تلجأ السلطة في هذه الحالة إلى شعار "الكلاب الضالة" وهو الوصف الذي اعتادته السلطة في خطابها عن المعارضة الليبية، وهو يعني ملاحقتهم وتصفيتهم جسديا. ومما جاء في بيان لأمانة مؤتمر سيدي حسين- اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن، "إن في فجر يوم ١٤١٥/٥/٢٥ تم تصفية الكلب الضال "المسلاتي" بشجاعة من الأجهزة الأمنية. مع القوى الثورية، والثاني هو الكلب "عابد الغرياني" وأخذته القوى الثورية والأجهزة المنفذة في التصفية، والثالث هو الكلب الضال "الكرامي"، وكان ذلك انتصارا.. وإلى الأمام والكفاح الثوري مستمر". بهذه الطريقة تتعامل السلطة الليبية مع حق الحياة سواء في إطاره القانوني بـ "الإعدام" أم السياسي بـ "التصفية"، أو الاعتقال حتى الموت.

س: الحق في الملكية

اتساقا مع النظرية الثالثة، تعرض حق الملكية لانتهاكات عديدة، بطريق المصادرات أو نسف المنازل، ففي أكثر من مرة تقوم اللجان الثورية بهدم بيوت المعارضين ومنع الناس من إيواء أصحاب هذه المنازل المهدمة[٦٦].

وقانونا فإنه يمنع نظر القضاء العادي من التدخل في القرارات الاشتراكية للدولة، وفي عام ١٩٨٥ صاغ مؤتمر الشعب العام قانونا يمنع المحاكم العادية من النظر في أية دعاوى للتعويض أو أية دعاوى تتعلق بتطبيق المبادئ الثورية للكتاب الأخضر تجاه مصادرة الأملاك الخاصة، والاستيلاء على المحلات التجارية والمصانع من قبل عمالها وموظفيها[٦٧].

وهكذا مثلت المصادرات ونسف المنازل دونما الحق في اللجوء للقضاء الأساس في انتهاك حق الملكية.

ص: الحق في التنقل

يتعلق انتهاك هذا الحق أساسا بمنع السفر إذ تقل حالات الطرد والإبعاد والنفي تجاه المواطنين الليبيين، فيما يظل منع السفر من جهات عديدة لمواطنين ليبيين هو الأساس في انتهاك هذا الحق*.

وبرغم دعوى القذافي للمواطنين الممنوعين من السفر التجمع أمام الجهة المختصة لوضع حد لتعدد جهات أسباب منع السفر، فإن شيئا من ذلك لم يتم.

---

* الأمر يتجاوز لدى البعض ممن يحملون جواز سفر ويكتب أمام خانة الجنسية لهم "عائد مهجر" بدلا من "ليبي" . ويقصد بهذه الفئة أولئك الليبيون الذين سافر آباؤهم إلى دول أخرى قبل وبعد الغزو الإيطالي لليبيا. وتميز الحكومة بينهم وبين الذين بقى آباؤهم بليبيا وقتها، يشعر هؤلاء "عائدو المهجر" بالتمييز الشديد ضدهم وبانتهاك حقوقهم لأسباب لم تكن بأيديهم.

٢-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية:

تعرض هذا الشق من الحقوق هو الآخر لعدة انتهاكات لا سيما الجانب المتعلق بالحقوق الاقتصادية، على أنه يمكن القول هنا بأن هذا الجانب من الحقوق كان أقل تعرضا للانتهاكات مما تعرضت له الحقوق المدنية والسياسية. ذلك أن الجانب السياسي والمدني يقع في صميم مرجعية النظام السياسي ويرتبط مباشرة بالرؤية الخاصة للعقيد القذافي في الحريات والممارسات. هذه الرؤية تخفت نسبيا على الأقل في التطبيق- فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية وإن ظلت بارزة في الحقوق الاقتصادية.

على صعيد حق التعليم.. وقعت عدة انتهاكات، أهمها إعلان القذافي إلغاء السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي والاكتفاء بالتعليم في المنازل، غير أن هذا الرأي لم يستمر إثر اعتراض المؤتمر الشعبي العام، وتعد الرغبة في إلغاء التعليم الإلزامي على هذا النحو أخطر ما تعرض له حق التعليم في ليبيا،وداخل انتهاك هذا الحق تم منع طلاب الجامعات الليبية من دراسة اللغتين الإنجليزية والفرنسية في الجامعات فيما وصفت بأنه "عمل ثوري" وقد قام الطلاب الثوريون في جامعة الفاتح بإغلاق قسمي اللغة الفرنسية والإنجليزية في الجامعة وأحرقوا بعض المراجع والكتب باللغتين بحجة أن اللغة العربية يجب أن تكون لغة التعليم في الجامعة، غير أن هذه الحجة سرعان ما انهارت بقرار تدريس اللغة الروسية في جميع المراحل الدراسية بدلا من اللغة الإنجليزية بعد إلغائها[٦٨].

ويمكن تفسير قضية "اللغة الإنجليزية" هذه في إطار الارتجالية التي تمارسها السلطة تحت مسمى "الثورية" إذ يصعب تفسير ذلك في إطار مصالح أو أمن النظام، والأمر لا يعدو أن يكون ممالأة من النظام "للطلاب الثوريين" بدعوى رفض التغريب واللغات "الإمبريالية" والعودة للأصول.

لقد تكررت الممالأة أثناء زيارة القذافي للنيجر حيث سأل جمهور الحضور، لماذا تتحدثون اللغة الفرنسية، والرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة لم يكونوا يعرفون اللغة الفرنسية؟ إن .. وعلى أية حال فإن مثل هذه القرارات تأخذ شكل "النوبات" ويسهل العدول عنها بمرور الوقت على عكس المواقف السياسية والمدنية الأخرى.

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية، فإن النظام يرفع بصددها شعار "شـــركاء لا أجراء" منذ الأول من سبتمبر عام ١٩٧٨ حين طلب القذافي من العمـــال أن يزحفوا للمصانع والمنشآت التي يعملون بها ليحققوا الشراكة بدلا مـــن الأجر، غير أن هذا الشعار لم يتحقق في واقع يمكن محاسبته إذ ظل حـــق العمل والحقوق النقابية في دائرة الانتهاك، وقد التقى الباحث أثناء زيارتـه لليبيا بعدد من الليبيين الذين أوضحوا مدى الصعوبات التي تواجه الشـــباب من الجنسين في الحصول على عمل من دون أن يكونوا أعضاء في اللجـان الثورية، وقال بعضهم إن الحاصلين على شهادات متوسطة وعليا لا يجدون عملا مناسبا، وبعضهم لا يجد أي عمل في الوقت الذي ترتفع فيه تكـــاليف المعيشة اليومية، والمشكلة في الحقوق الاقتصاديـــة هـــي ارتباطـــها هـــي الأخرى بمرجعية الكتاب الأخضر التي تلغي الملكية الخاصة، وفـــي عـــام ١٩٧٨ صدر قانون تحديد الملكية العقارية.. ويقضي بأن تكون لكل أســـرة الحق في بيت واحد فقط لسكناها، كما حظر القانون تأجير العقارات كما تـم إلغاء الملكية الخاصة في قطاع الصناعة تحت الشعار المذكور "شـــركاء لا أجراء".

ومنذ ١٩٧٩ تعرضت التجارة الخاصة للتقييد والإلغاء التقليدي وأصبحـــت التجارة الداخلية والخارجية بالكامل تحت سيطرة الدولة والقطـــاع العـــام، وفيما يتعلق بالأنشطة المهنية لم يسمح للمحـــامين بفتـــح مكـــاتب خاصـــة لممارسة المحاماة، كما لم يسمح للأطبـــاء بفتـــح عيـــادات ومستشـــفيات خاصة[٦٩].

على أن الاتجاه البطيء نحو الخصخصة والإصلاح الاقتصـــادي قـــد أدى للسماح لليبيين بممارسة جميع أنواع الأنشـــطة الاقتصاديـــة بأنفســـهم أو بالمشاركة مع آخرين، كما سمح للأطباء والمحامين وغـــيرهم بممارســـة العمل الخاص وفتح مكاتب وعيادات ومستشفيات خاصة.

ومن الممكن برغم اعتراض اللجان الثوريـــة علـــى عمليـــة الإصـــلاح الاقتصادي- أن تسفر عملية التحـــول الاقتصـــادي عـــن دعـــم الحقـــوق الاقتصادية للمواطن الليبي. فمن الطبيعي في هذه الحالة أن تخفت شـــعارات

"التطهير" والتي طالما سمحت للسلطة بأعمال السطو والنهب والتخريب وإغلاق المحال والمصالح الخاصة بالأفراد.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي قد تضررت من جراء تراكم العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الامن مما ضاعف من تدهور حالة حقوق الإنسان، إذ ألحقت العقوبات الاقتصادية الضرر بأوجه الحياة الإنسانية، مما أسفر عن وفاة من تعذر سفرهم للعلاج،كما أثرت بالسلب على قطاع الصحة والضمان الاجتماعي(٧٠).

ومن المنتظر في حال رفع العقوبات والاستمرار في الإصلاح الاقتصادي أن تشهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي تقدما ملموسا.

وهكذا.. يتضح لنا أن هيكل النظام السياسي قد أفضى إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، إذ إن الهيراركية المحكمة للنظام والتي يتصدرها ما يمكن تسميته بـ "نخبة للفرد الواحد" مع الالتزام المغالي فيه بمرجعية الكتاب الأخضر والنظرية الثالثة ومقولات "سلطة الشعب" "والمجتمع الثوري" لم تسمح للبناء الاجتماعي الليبي بالتطور بما يدفع إلى دعم حقوق الإنسان مع الحفاظ على النظام القائم.

وإذا كان هذا هو حال المرجعية الرسمية الليبية فإن المبادرات واتجاهات التغيير لوضع حقوق الإنسان تقع في معظمها في يد البناء المجتمعي الليبي، إذ يصبح الرهان على "المجتمع" في هذه الحالة "ضرورة" أقرب إلى الحتمية.

الفصل الثالث

الأيديولوجيا.. القبلية.. النفط
المجتمع والدولة في ليبيا

العادة في استخدام مفهوم "المجتمع والدولة" أن ينصرف التحليل إلى دراسة العلاقة بين الأبنية المجتمعية والأبنية السلطوية في إطار الدولة، وفي الحالة الليبية فإن العلاقة بينهما تخضع لمحددات ثلاثة رئيسية، الأيديولوجيا والقبيلة والنفط.

فالأولى: تركن إلى الدين في البناء المجتمعي وتنسب إلى الكتاب الأخضر في بناء السلطة، والثانية تبدو كأساس في تفسير حركة المجتمع وكركيزة في تحليل خطاب السلطة، وأما النفط فقاسم مشترك أسهم في تطوير قشرة تحديثية في المجتمع واسهم أكثر في دعم السلطة في مواجهة القوى والطبقات والفئات الاجتماعية. والمحددات الثلاثة ليست قصرا على الحالة الليبية، إذ تبدو قائمة بالدرجة ذاتها في حالات أخرى في المشرق العربي. غير أن للحالة الليبية خصوصيتها في بنائها القبلي الأرخبيلي وفي تشطير الأيديولوجيا إلى بعدين، أحدها أرضي من وضع البشر، وبإمكان الصورة أن تكتمل وضوحا حال المرور بشئ من التفصيل على هذه المكونات، وهو ما نعرضه في التالي:

١- الأيديولوجيا

إلى إعلان سلطة الشعب في عام ١٩٧٧. ظلت الأيديولوجيا الدينية هى المسيطرة على المركز والدواخل في ليبيا، وبإعلان سلطة الشعب نهضت إيديولوجيا أخرى يمكن وصفها بـ"الأيديولوجيا

الجماهيرية"، والتي تعتمد -طبقا لخطابها- على سيطرة الجماهير على الثروة والسلطة.

ومن الصعب اعتبار عام ١٩٧٧ فاصلا بين أيديولوجيتين مختلفتين، إذ إن الأخيرة برغم تقديمها لنفسها باعتبارها بديلا مكتملا لكافة الأيديولوجيات في العالم وفي التاريخ، وبرغم أن الكتاب الأخضر "النص الأيديولوجي" الوحيد لم يتضمن كلمة "الإسلام" وأشار إلى كلمة "الدين" مرات محدودة.. فإن الاصطدام بالدين لم يقع على نحو جاد ، بل إن الاستخدام السلطوي للدين في الخطاب والتجنيد والتشريع ظل مقاربا لما كانت عليه السلطة الليبية من "موقف ديني" أصولي الطابع بين العامين ٦٩، ١٩٧٧.

وبرغم أن الأيديولوجيا الجماهيرية التي يتبناها الكتاب الأخضر هي المحدد الرئيسي للنظام السياسي الليبي، وهي بالتالي المعوق الرئيسي لتطوير حالة حقوق الإنسان في ليبيا، فإن الدين يظل هو الأساس في البناء الأيديولوجي للمجتمع الليبي. ذلك أن الدين ظل المكون الرئيسي للنظام الاجتماعي بمداخلاته ومخرجاته طيلة الحكم العثماني إضافة إلى ما سبقه فضلا عما لحقه.

فباستناد العثمانيين إلى الدين في بناء إمبراطوريتهم اعتلى الدين كمعيار أعلى ووحيد للسلوك الاجتماعي والسياسي في ليبيا شأن الذي كان في معظم الولايات العثمانية، وحينما تسرب الامتعاض إلى كثير من غير الراضين عن أداء النظام العثماني نشأت حركات الإصلاح داخل وخارج الدولة العثمانية منذ القرن الـ ١٨. فكانت حركة الإصلاح والتجديد في تركيا في عهد السلطان مصطفى الثالث اعتمادا على الجانب العسكري، إثر الهزائم المتكررة للدولة العثمانية ثم كانت الحركة الوهابية في نجد على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وحركة محمد علي باشا في مصر، والحركة السنوسية ابتداء من الربع الثاني من القرن التاسع عشر. وفي حين استندت هذه الحركات جميعها للإسلام، ونشأت في أسبابها لمواجهة تحديات، وقامت على أيدي نخبة، فإنها اختلفت في وسائلها من العسكرية في

تركيا إلى العقيدية في الوهابية إلى الإدارية في المصرية إلى المجتمعية في ليبيا، كما اختلفت مواقع تركيزها من المدائنية في اسطنبول والقاهرة في حالتي تركيا ومصر. إلى البدوية الصحراوية في الحالتين الوهابية والسنوسية(٧١).

لقد أدى المدخل المجتمعي للدين في ليبيا إلى انتشار وقبول المقولات الإسلامية على نطاق واسع إلى أن وصل المجتمع الليبي في عهد محمد بن على السنوسي، ومحمد المهدي بن محمد على السنوسي إلى درجة عليا من التعبئة الدينية يسرت تفعيل صيغة "الإسلام الصوفي" إلى صيغة الإسلام الجهادي وتحولت بالتوازي الزوايا التعبوية إلى ثكنات قتالية ضد الاستعمار. ولأن المدخل المجتمعي للدين اتخذ مواقعه في البوادي والصحاري نظرا لضعف الحواضر الليبية وسيطرة الدواخل على السلطة المركزية بحكم البناء القبلي للمناطق الليبية. فقد نشأت صيغة ما من "الإسلام الصحراوي" الذي ينطلق من الكليات ويحلق في الآفاق، ويعلي من قيم الزهد والتقشف ومجاهدة النفس وجهاد الآخر، وظل البناء القبلي محتفظا بفاعليته في إطار هذه الصيغة نظرا لتشابه الهيكل القيمي كالكرامة والعدالة والمروءة والحسم والحساسية ضد الآخر.

لقد تمكنت صيغة "الإسلام الصحراوي" هذه باعتمادها "الدين" و"القبلية" في سياق واحد من أن تؤسس أيديولوجيا قوية تمكنت من طرابلس وبرقة وخزان طيلة أكثر من قرن من الزمان، بل إنها امتدت لتصل "مجتمعيا" ما انقطع "سياسيا" في العهد الثوري.

إذ يلحظ في خطابات العقيد القذافي اقتران مقولات "القبيلة و"الإسلام" على نحو متواتر.

وقد احتفظ التصوف هو الآخر بموقعه كمكون رئيسي في صيغة "الإسلام الصحراوي" في العهدين السنوسي والثوري، ومن الملفت للنظر أن الإمام محمد بن على السنوسي وخلفه المهدي كانا إمامين صوفيين كبيرين، وأن القذافي الذي كسر "الحظر الجوي" في مايو

١٩٩٧ في زيارة "إسلامية إلى النيجر ونيجيريا رتب لنفسه البيعة ليعلن أميرا للمؤمنين" و"زعيما للصوفية العالمية".
بل إن "المهدوية" -نسبة إلى المهدي المنتظر- والتي ارتبطت بالإمام الثاني (محمد المهدي) بن الإمام الأول (محمد السنوسي)، وهي الفكرة التي تظهر كلما استحكم الخطر واشتد البلاء لم تفارق طابعها الكهنوتي في ظل العهد الثوري حيث بدا القذافي مبشرا "مهديا" في ثوب جديد. فجاء بالكتاب الأخضر والنظرية الثالثة وأعلى عصر الجماهير ورفع راية الفقراء والمظلومين والمهمشين وقدم الوعود بالحلول وإيصال الإنسان الى الجنة الموعودة.
على أي حال.. فإن صيغة "الإسلام الصحراوي" قد نجحت في تملك الخريطة القبيلة والسيطرة على العقل الجمعي إلى حد صعب الدخول معها في صدام فكان أن قدم النظام الثوري صيغة موازية لم تعلن صدامها مع مكونات الصيغة الإسلامية. وهكذا توازى في الأيديولوجيا القائمة في ليبيا حاليا خطان أيديولوجيان يهتدي الأول بالإسلام، ويأنس الثاني بالكتاب الأخضر. لقد أدت هذه الثنائية الأيديولوجية إلى تأرجح الوضع السياسي والقانوني لحقوق الإنسان. إذ يخضع الإنسان الليبي إلى جملة من القوانين الاستثنائية التي يرتبط بعضها بمقولات النظرية الثالثة وينسب بعضها الآخر إلى الشريعة الإسلامية. ولأن كلتا المرجعيتين تستعملان على نحو أيديولوجي خالص فإن فرص الإفلات من نتائج هذا الاستعمال تبدو صعبة للغاية. ثم إن نقد الاستخدام السلطوي للمرجعية الدينية يلقى امتعاضا وتجريما من المجتمع والسلطة على أجواء، أما نقد الأيديولوجيا الجماهيرية، فالأمر يتعدى إزاءه الامتعاض إلى إيقاع الأذى والعقاب البالغين على من ينسب إليهم فعل النقد. إذ إن هذه المرجعية تتعلق بشرعية ووجود النظام السياسي وهو ما تمثله المرجعية الأولى. ويغلب أن تستخدم الأيديولوجيا الدينية كغطاء أخلاقي له بريقه القبلي لدعم الأيديولوجيا السياسية وهى الأيديولوجيا الجماهيرية.

وفي هذا الإطار يمكن تفسر العنف الشديد الذي تواجه بـــه الســلطة جماعات المعارضين السياسيين وجماعات الإسلام السياسي علـــى السواء.وبوضوح شديد يقول العقيد القذافي أثناء خطـــاب لـــه فـــي معسكر "براعم وأشبال وسواعد فتح" في ١٩٩٠/٧/١٦، "تلقوا واحد منكم يقول الدعوة ولا التكفير ولا الإخوان، هذا تقطعوا لـــه رقبتـــه وتلوحوه في الشارع".

وفي خطابه بالملتقى الثالث عشر لحركـــة اللجـــان الثوريـــة فـــي ١٩٩٠/١٠/٢٦ قال القذافي، "من يعارض الجماهير يســحق تحـت أقدام الجماهير.. حتى بلا محاكمة.. إنه كلام فارغ.. لا نقاش أبـــدا مع من يعترض سلطة الجماهير.. لا تسمعوا الكلام الفارغ، حقـــوق الإنسان ، قانون، محكمة.. عدو الشعب يسقط تحت أقدام الشعب من دون محكمة.. من دون محكمة". وفـــي خطـــاب بتـــاريخ ١٠/٧/ ١٩٨٠" كل الإجراءات مهما كانت عنيفة. حتى الموت لا يمكـــن أن نخشاها، ولا يمكن أن نخجل من القيام بها، الآن نستطيع أن نعـــدم واحد، ما نخجل أبدا. نأتي به في التلفزيون أمام العالم. أحضر جميع صحفيين العالم وأتركهم يتفرجون عليه". "نعدم حتى الأبرياء بقصـــد إرهاب الجاني الحقيقي الذي قد لا يكون معروفا في تلك اللحظة[٧٢].

وهكذا يرى القذافي طريقة التعامل مع من يخرج على الأيديولوجيـــا الجماهيرية. المرجعية الأولى والأساسية في المجتمع. ومـــن غـــير المتصور إحراز تقدم هام على صعيد حقوق الإنســـان دون تقطيـــع أوصال هذه الأيديولوجيا. وتقويض آليات العنف الضامنة لها.

٢- القبيلة

تكاد "القبيلة" أن تكون العامل الأهم في فهم العلاقـــات الاجتماعيـــة البينية والعلاقات المجتمعية، السلطوية على السواء، إذ تأتي ليبيا فـــي مقدمة البلدان العربية التي تنهض في بنائها الاجتماعي على مكونات الخريطة القبلية، وللوهلة الأولى يمكن ملاحظة الصورة التوزيعيـــة المنبسطة للقبائل الليبية. إذ أنها لا تنضوي ضمن قبيلتين أو ثـــلاث

قبائل كبرى بحيث يمكن الحديث عن كتل قبلية ممتدة فيسهل استطلاعها وتنظيم العلاقة معها. والصورة أقرب إلى "أرخبيل قبلي" تبدو القبائل الليبية خلاله متناثرة في عدد من الجزر القبلية الصغيرة، وبرغم إمكان التمييز بين مجموعات جزر متقاربة ومتمايزة فإن كثرة عدد القبائل تزيد كثافة الضباب فوق هذا الأرخبيل. ويمكن تحديد أهم القبائل الليبية طبقا للمغيزي- فيما يلي:

١) برقة:

تضم برقة مجموعتين رئيسيتين من القبائل وهما، السعادي والمرابطون. وينقسم السعادي إلى فرعين رئيسيين هما:

أ- الحرابي، ويمثلون قبائل العبيدات والبراعصة والدرسة والحاسة وعائلة فائد.

ب- الجبارنة، ويمثلون قبائل العواقير والمغربة والمجابرة والجوازي والعبيد والعرفة والعريبات.

ويرجع أصل السعادي إلى قبائل بني سليم التي وفدت إلى ليبيا في القرن الحادي عشر، أما قبائل المرابطين فترجع إلى أصول بربرية وعربية تكونت من رجال القبائل الذين تبعوا الفتح العربي في القرن الحادي عشر أو جاءوا من المغرب والأندلس إلى طرابلس وبرقة.

ونظر لصغر عدد وضعف قبائل المرابطين فإن كل قبيلة منها تتحالف مع إحدى القبائل السعادي القوية، ومن أهم قبائل المرابطين المنفة والقطعان والفواخر والشواعر.

٢) فزان:

أهم القبائل في فزان، أولاد سليمان والحساونة والمقارحة.. كان أولاد سليمان يعيشون في منطقة سرت ثم انتقلوا إلى منطقة فزان حيث أصبحوا يمثلون القوة السياسية الرئيسية في المنطقة.

٣) طرابلس:

تتمثل القبائل الرئيسية في أولاد بوسيف، ورفلة، المحاميد، الغواتير، أولاد الشيخ، الكراغلة، الأهالي من مصراتة، إلى جانب الفرجان والقذاذفة في منطقة سرت.

وقد فرض هذا النظام القبلي على أي نظام سياسي ضرورة التعامل معه وإرضاءه والاستناد إليه في بقاء شرعيته، وإذا صح القول بأن النظام الملكي في عهد الملك ادريس الأول قد اعتمد على التحالف بين الأيديولوجيا والقبيلة. أي بين الحركة السنوسية والبناء القبلي، فإن النظام الثوري في ظل القذافي يعتمد على التحالف ذاته بين الأيديولوجيا والقبيلة في خطابه وسلوكه السياسي، وهو يستخدم فيه شعارات أقرب إلى "أخلاق القبيلة" في لغة مشابهة لتلك التي استخدمها الرئيس السادات في مصر حول "أخلاق القرية". ويتعامل القذافي في أحيان كثيرة- كفرد في قبيلة اكثر منه مواطن في دولة، إذ إنه كثير الإلحاح على ارتداء الزي القبلي والسكن في خيمة بدوية وحملها معه أينما رحل(٧٣).

وسبق للقذافي في مؤتمر دولي في شرق آسيا أن شيد خيمة في حديقة الفندق وربط إلى جوارها ناقة جلبها من ليبيا.

إن الأمر يتجاوز هذه المظاهر القبلية إلى اعتماد القذافي بشكل أساسي في إدارته للسلطة على تحالفات قبلية تصب في صالح بقائه. لقد استغل القذافي العامل القبلي والجهوي في إيجاد حساسيات وخصومات بين مختلف قبائل ومناطق ليبيا. وسمحت له هذه الخصومات بإمكانية الحركة داخل الخريطة القبلية، وحيث لا ينتمي القذافي إلى قبيلة كبرى. إذ أن قبيلة القذاذفة من أصغر القبائل الليبية في سرت، وهى أوهن كثيرا من قبائل العبيدات والبراعصة والحاسة والعواقير والمغاربة وأزويد وأولاد سليمان والمقارحة وورفلة والكراغلة وقصر حمد وترهونة والبلاعزة(٧٤).

فقد أعطى القذافي قبيلته المناصب الهامة وضمن نفوذها بإقامة تحالف قبلي أوسع مع القبائل الأقوى. في هذا السياق صاهر القذافي

قبيلة البراعصة التي ينتمي إليها المعارض حسين مازق رئيس الوزراء السابق،وأغرق المال على قبيلة العواقير تقربا منها[٧٥].
ومنذ بداية عام ١٩٩٧ والتحالف القبلي الواضح يضم ثلاث قبائل هى، القذاذفة وورفلة وأولاد سليمان إذ اجتمعت القبائل الثلاث فيما سمى بالذكرى الـ ١٦٥ لمعركة "زيتونة بايع راسة" وهى المعركة التاريخية التي واجهت فيها هذه القبائل الحكم التركي. وفي بيان مشترك أكدت القبائل وحدة الدم باعتبارها جميعا تنحدر من قبائل بني سليم العربية، وأنها ماضية إلى مستقبل واحد وتعاون دائم. ومن المهم هنا القول بأن الشائع أن قبائل السعادي في برقة هى التي ترجع في أصولها إلى قبائل بني سليم العربية. وعلى ذلك فإن أيا من القبائل الثلاث ليس محسوما أصلها المشترك في قبائل بني سليم، حيث إن القذاذفة قبيلة صغيرة في سرت، وأولاد سليمان قبيلة كبرى كانت في سرت ثم انتقلت إلى فزان لتصبح أهم قوة اجتماعية سياسية هناك،وقبائل ورفلة تقع ضمن القبائل الرئيسية في طرابلس.. وأيا من القبائل الثلاث لاصلة له بقبائل السعادي التي تؤكد أصلها في قبائل بن سليم.
ولأن صحة الصلة بقبائل بين سليمان أو عدم صحته لا يعطي فضلا ولا ينقص وزنا بالمعايير الحداثية، فإن تأكيد الأصل المشترك في هذه القبائل يدل على المستوى العالي للتسييس القبلي لإضفاء الشرعية القبلية على تحالفات سياسية بحتة.
وتأتي حسبة التحالف القبلي بين القذاذفة وورفلة وأولاد سليمان على النحو التالي:
قبائل بني وليد بورفلة.. كبيرة العدد شديدة البأس صعبة المراس، لعبت دورا بارزا ضد الإيطاليين، ومنها المجاهد عبد النبي بلخير أحد أربع زعماء قبليين أسسوا الجمهورية الطرابلسية ١٩١٨، وعلى عكس القذاذفة تتميز قبائل بني وليد بارتفاع نسبة التعليم والمتعلمين بين أفرادها وخاصة من حملة الشهادات العليا، وهناك عداء بين قبائل بني وليد وقبائل مصرانة، وهو العداء الذي رجح كفة قبائل

ورفلة في حسابات القذافي السياسية خاصة بعد أغسطس ١٩٧٥، وهو الشهر الذي يؤرخ لفشل أكبر محاولة عسكرية قادها الرائد عمر المحيثي للإطاحة بالقذافي بالاشتراك مع ٣ من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة ومئات الضباط بين صفوف القوات المسلحة. وينتمي المحيثي إلى إحدى قبائل مصراتة، والتي اعتبرت منذ ذلك التاريخ العدو الأول للقذافة.

هكذا وجد القذافة في بني وليد حليفا مناسبا، كما وجدتها بني وليد فرصة لوضع مصراتة بين شقي الرحى القذافة وبني وليد . وبذلك تمكنت بني وليد من الاستحواذ على أجهزة الدولة ومؤسساتها، وحاز أبناؤها أهم المناصب وأخطرها في الجيش والأجهزة الأمنية ودواوين الحكومة، وكما جاءت القذافة بورفلة لضرب مصراتة، فقد جاءت أيضا بأولاد سليمان لضرب المقارحة، والمقارحة قبائل قوية ينتمي إليها الرائد الركن عبد السلام جلود، وتسيطر على منطقة الشاطئ، ويمتد نفوذها ليشمل منطقة جنوب ليبيا. تحالفت قبائل المقارحة مع القذافة في السبعينيات والثمانينيات واحتفظت بعلاقات ودية بنظام القذافي، ولعبت المقارحة دوهرا كحائط صد ضد نفوذ وقوة أولاد سليمان، مستغلة في ذلك كراهية لأولاد سليمان حيث كان القذافة يعملون رعاة لإبل أولاد سليمان وتابعين لهم،ثم صاروا حكاما لليبيا وتراجع نفوذ أولاد سليمان أو اعتاد القذافي أن يهاجم اولاد سليمان ويشهر بعائلة سيف النصر الأهم في أولاد سليمان- وأقال غيث سيف النصر سفير ليبيا في تشاد وعين مكانه ابن عمه بوقرين صالح.. مما زاد في حنق أولا سليمان على القذافة ودفع غيث سيف النصر للانضمام للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا كنائب للأمين العام. ولم يغير من الأمر إلا تداعي تحالف القذافة والمقارحة الذين كانوا يوازنون أولاد سليمان.. ولم يكن أمام القذافي إلا التحالف مع أولاد سليمان ليأمن شر قبائل المقارحة المسلحة حتى أنيابها والمتحفزة للانقضاض عليه، والتي تحمل للقذافي إبعاده لعبد السلام جلود الرجل الثاني وإحلال عبد الله السنوسي محله بعد

خلاف جلود مع القذافي حول تسليم عبد الباسط المقارحة المتهم في قضية لوكيربي*.

وهذا استقر التحالف عند المثلث القبلي، القذافة، ورفلة، أولاد سليمان، حيث تتوازن ورفلة ومصراتة بضمان العداء، كما يتوازن أولاد سليمان والمقارحة بذات الضمان، وبلغت حاجة القذافي لهذا التحالف أن غض الطرف عن إعدام المتهمين في أحداث بني وليد بعد أن قاوم، شيوخ القبائل ذلك واشترطوا إلغاء الإعدام مقابل دخولهم التحالف(٧٦).

وعلى أي حال فإن طبيعة هذه التحالفات التبديل والتغيير حسب المتغيرات الأخرى وطبقا لرؤية القذافي لمصلحة نظامه الثوري. والقاعدة العامة أن القذافي يعي الخريطة القبلية الليبية جيدا ولكن هذا لا يمنعه من إلحاق الضرر بالكثير من القبائل إذا كان ذلك ممكنا، وقد لحق بعض هذه الأضرار بقبيلة القذاذفة نفسها بعد ما تعرضت لأعمال قمع على يد العقيد أبو القاسم القانقا الذي كلف بتأديب الخارجين منها والذي شمل أحمد إبراهيم وزير الإعلام والتعليم السابق، وطبقا للمقريف.. فإنه لا توجد قبيلة ولا بيت في ليبيا لم يلحقه الضرر من نظام القذافي. ومعظم القبائل الليبية من قبيلة العبيدات التي تتهم المخابرات الليبية بقتل إبراهيم بكار وزير الداخلية والعدل السابق، مرورا بقبائل المغاربة والحاسة ومصراتة والمقارحة وفرجان، إلى القبائل المتحالفة نفسها أولاد سليمان وورفلة، تكن عداء للقذافي وتبدو في صمتها مغلوبة على أمرها(٧٧)

---

* طبقا لبعض المصادر فإن الرئيس القذافي كانت لديه الرغبة في تسليم المتهمين في حادث لوكيربي غير أن ضغوط القبلية وقد حالت دون ذلك، إضافة إلى أن هذه الضغوط جاءت منسقة مع طبيعة الفكر الثوري للقذافي مما ساعده في التراجع ثم المزايدة، غير أن الأمور كانت قد تفاقمت بين القذافي وجلود لأسباب منها هذا السبب مما ولد خلافا اكبر بين القذافي والمقارحة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما المدى الذي يمكن أن يسهم به البناء القبلي الليبي في تطوير أوضاع حقوق الإنسان؟. ويمكن القول ابتداء.. أنه من الصعب دراسة أوضاع حقوق الإنسان داخل البناء القبلي، أي حقوق الفرد كعضو في القبيلة،ومدى الضمان الذي توفره القبيلة لأفرادها في دعم حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وترجع هذه الصعوبة إلى ندرة المعلومات في هذا الصدد، وهى في تقديرنا تحتاج لدراسة مستقلة تعتمد على العمل الميداني داخل مجموعات القبائل الليبية، إذ من الوارد أن تختلف أوضاع العضو من قبيلة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. على أن ما يقلل الأسف على ندرة هذه المعلومات هو عنايتنا بحقوق الإنسان في مواجهة السلطة بالأساس. ثم إن ميوعة التحالفات القبلية وتهافت القبائل على التحالف مع السلطة، قد أضعف كثيرا من مركز هذه القبائل كقوى وسيطة مستقلة وفاعلة،وهى في أغلب الأحوال مفعول بها يتم تحريكها طبقا لمصالح النظام. وعلى ذلك فهى كقوة اجتماعية ليس لها الثقل السياسي ولا الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في مساومات مع السلطة لحماية مصالح أعضائها، بل إن نخب هذه القبائل الذين تم تصعيدهم إلى مواقع هامة في السلطة التنفيذية لم يكونوا بالقوة بحيث يمثلون (لوبيهات) لحماية مصالح قبائلهم ومناطقهم، ثم إن القبائل نفسها لم تكن بالقوة التي تمكنها من حماية هذه اللوبيات في حال تشكلها، فأعضاء مجلس قيادة الثورة وكثير من قادة الجيش والوزراء ورؤساء الوزراء السابقون تم اعتقالهم أو إعدامهم أو إبعادهم دون أن يلقوا الحماية المتوقعة من غطائهم القبلي، بل إن عبد السلام جلود نفسه لم يتمكن من الاحتفاظ بموقعه ولا موقع قبيلة (المقارحة) عندما اصطدم بالقذافي، وعندما طلب من المقارحة فيما سبق القيام بدور قاموا به، وعندما طلب منهم الابتعاد وطلب من أولاد سليمان التقدم حدث ذلك بيسر واضح، وهكذا كان التعامل مع مصراتة قبل ١٩٧٥ ومع ورفلة بعد ذلك. لقد مكنت سهولة الحركة من قبل النظام داخل الأرخبيل القبلي من إحكام

السيطرة على الحالة القبلية برمتها، ويبدو أن النظام هنا معتمد على طبيعة التكوين القبلي (الأرخبيل)، فإنه في الوقت ذاته يعمل مستقلا عنه، فقد هيأت الخصومات القبلية وكذا تشتت القوة القبلية فرصة الحركة المرنة للنظام داخلها تحالفا وضغطا وقمعا دون قلق بالغ من جراء استخدام هذه الآليات نظرا لضعف التكوين القبلي على وجه الإجمال في مواجهة الدولة، ولوعي الدولة في الوقت ذاته بمعالم الحركة داخل الأرخبيل.

وامتدادا لذلك، يمكن القول في توصيف الحالة القبلية في ليبيا بالإفادة من علم الأنثروبولوجيا- بإننا إزاء مجتمعات قرابية تقليدية تقوم على الاشتراك في النسب. والقبيلة الليبية حالة ارتحالية تتعارض مع متطلبات نهوض الدولة القومية بالمفهوم الأوروبي. إن الكثير من القبائل الليبية قد تغيرت مواضعها في العقود الأخيرة، فقبائل أولاد سليمان أقوى القبائل الليبية قد ارتحلت من سرت إلى فزان فيما يشبه الهجرة الجماعية. وقد عمق من الحالة الارتحالية البدائية هذه اعتماد النظامين الملكي والثوري على الهيكل القبلي كما هو كأساس للشرعية وضمان للبقاء. ولعل "خيمة القذافي" الشهيرة رمز بالغ لحالة الارتحالية التي عليها العقل والسلوك القبلي الليبي*.

وقد أدى النظام الخاص للقذافي والذي يلغي المؤسسات والهيئات، ويلغي الشكل الطبيعي للدولة إلى تعميق أزمة الدولة في ليبيا لصالح القبيلة، ولا يعد من فيض الخيال أن يتكهن البعض بإمكان تفكك

---

* من الصعب رصد حركة توطين البدو في ليبيا بمعلومات دقيقة، غير أن مصادرا عديدة تشير إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن،وأنها وصلت إلى ٤٤,٥% سنويا في الثمانينات، وطبقا لتقديرات البنك الدولي عام ١٩٨٠ فإن أكثر من ٦٠% من السكان يعيشون في المدن، ولم يزد عدد السكان العاملين بالزراعة عام ١٩٩٠ عن الـ ٢٠%، ويذكر كتاب "التحولات السياسية والاقتصادية" بالبيان الرسمي الذي أصدرته الجماهيرية عام ١٩٩٤ إن نسبة المخصصات لقطاع الإسكان زادت إلى نحو ١١% من إجمالي المخصصات في الثمانينات، وليست معروفة نسبة إفادة البدو من حركة التمدن والنمو السكني.

الدولة الليبية بعد القذافي إلى الولايات الثلاث التي كانت عليها قبل تحولها إلى دولة بسيطة عام ١٩٦٣.

وفيما كان متصورا أن يؤدي ظهور النفط إلى الدخول في دائرة التحديث وظهور الطبقات والقوى الاجتماعية بديلا للعائلات والعشائر كأساس للتصنيف الاجتماعي، وكذا التجنيد والتصعيد، مما يسهل الاندماج الوطني في "الدولة"، لا التشتت الاجتماعي في "القبيلة". غير أن ذلك يتم بفعل التغذية السلطوية الدائمة للمكون القبلي، ويدعم من ذلك تحالف الأيديولوجيا مع القبيلة، ولأن الأيديولوجيا هنا تستند في شق منها إلى الدين كوسيلة بين السلطة والقبيلة فقد تم استخدام الدين كعامل تعميق للحالة القبلية، وهو استخدام غير جديد، إذ إن الإسلام لم يصطدم عموما مع البناء القبلي في المجتمع العربي منذ البداية، حتى يرى البعض أن الإسلام لم يتمكن من الحلول محل القبلية السياسية كوسيلة لتحقيق اندماج الأمة، إذ أنه كان مشحونا منذ بدايته بشعور عميق بالهوية الإثنية مما جعله جذابا لأكثرية التجمعات القبلية.

وعند تنظيم المجتمع الإسلامي الأول في المدينة أثناء الهجرة جرت العودة إلى مبادئ التنظيم القبلي، ثم إن مقتل الخلفاء الراشدين الثلاث بعد أبي بكر دليل على بروز الولاءات القبلية، وليس انتصار الأمويين في الواقع إلا انتصار القبلية السياسية على الاندماج الخلقي المعنوي.(٧٨).

وفي الحالة الليبية فقد أدى الاستخدام السلطوي للدين إلى تجذر الانقسام القبلي على حالته القرابية البدائية المرتكزة على صلة الدم،وهكذا فإن الحالة القبلية الليبية لم تتبلور إلى قوى اجتماعية في مواجهة السلطة، ولكنها انكفأت بعيدا عنها في بعض الطقوس والسلوكيات الانغلاقية التقليدية مع بعض الزهو الكلاسيكي بشرف الانتماء القبلي، الأمر الذي منعها من التحول إلى "مؤسسة" تعمل بشكل مواز لمؤسسات الدولة الحديثة وبيروقراطيتها المركزية على النحو الذي حدث في المشرق العربي، حيث نجحت المؤسسة القبلية

في أن تكون تضامنيات موازية للمؤسسات الحداثية، حيث القبيلة رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ماهى مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائجية المغروسة في أعماق وجدان الجماعة(٧٩).

إن عدم تحول القبيلة الليبية إلى مؤسسة ترابطية على هذا النحو أضعف فرصة تشكيل مجتمع مدني قوي يساعد على دعم حقوق الإنسان الليبي، بل إن الملفت للنظر هنا أن النظام الثوري بإقراره الحالة القبلية قد احدث ما يمكن تسميته بـ "التسامي السياسي" أي المرور من حالة القبلية إلى حالة الأممية دون المرور بحالة الدولة. فتحليل الخطاب الثوري الليبي يدل على قوة الخطابين القبلي والأممي وإهمال الخطاب القطري الليبي بل وتجريمه في بعض الأحيان. ولفظ ليبيا بذاته لفظ حديث تم بعثه من ركام الحقبة الرومانية والإغريقية، وجاء الاسم مع الاحتلال الإيطالي الذي كان يحلم بمجد الإمبراطورية الرومانية في البحر المتوسط، وفي العهد الملكي ظلت "المملكة الليبية" دولة فيدرالية إلى أن تحولت إلى دولة بسيطة عام ١٩٦٣، وفي العصر الملكي لعبت التنشئة السياسية خصوصا من خلال المدرسة دورا رئيسيا في تشكيل وتكوين هوية موحدة بين الفئات الجديدة ارتكزت على أفكار القومية العربية والوحدة العربية. فبعد الاستقلال كان على ليبيا أن تعتمد على مصر بصورة أساسية لتوفير الكتب المدرسية والمدرسين، وكان لهذا العامل أثره الكبير على الطلبة الليبيين، فبدلا من خلق الإحساس بالهوية الليبية، فإن المقررات الدراسية كانت تحتوي على موضوعات عن التاريخ العربي والقومية العربية، وهكذا فإن كل كتب القراءة في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في ليبيا خلال العهد الملكي احتوت على موضوعات حول القومية والتضامن والوحدة، وفي كتب القراءة للصف الثالث والرابع والخامس كان يوجد ١٨ موضوعا عن التاريخ والدول العربية، لم يتم ذكر ليبيا أو

الإشارة إليها في أي من هذه الموضوعات،ومن بين ٨٧ موضوعا في كتب القراءة من الصف السابع إلى الصف العاشر كان ٧٩ موضوعا عن العروبة، ٨ موضوعات فقط عن ليبيا تم ربطها بالوحدة العربية[٨٠].

وقد امتدت حالة التسامي هذه من "القبلية" إلى "الأممية" دون بلورة الهوية الوطنية إلى المرحلة الثورية، إذ وصل الخطاب القومي العربي إلى أقصاه كما ظل الخطاب والتحالف القبلي معطيا نتائجه في الحياة الليبية، واستمرت الهوية الوطنية دون بلورة هامة.

إن حالة التسامي هذه بقدر ما أعطت قوة خفية للحالة القبلية بحكم استناد الأممية على صلة الدم واللغة والتاريخ المشترك، شأن الذي عليه الجماعات القرابية التقليدية.. فقد منعت من تبلورها كمؤسسة نظرا لغياب الدولة وخطاب الدولة. وعلى ذلك، فقد يكون مطلوبا أن تتبلور الهوية القطرية الليبية المستقلة وبناء مؤسسات الدولة الحديثة موازية لمؤسسات الدولة بحيث يمكن لها الضغط والتفاوض وحماية أعضائها كترابطية حداثية شأنها مؤسسات المجتمع المدني في الدول الحديثة. لكن، ألا يكون من الأفضل حينئذ أن تنشأ مؤسسات حداثية تقوم على المعطيات الطبقية والتعليمية وغيرها من المعايير المعاصرة للاندماج والتفاعل الوطني؟ ثم ألا تعد الحالة القرابية البدائية التي عليها القبلية الليبية بذاته معوقا لتطورها إلى مؤسسة حديثة بالتوازي مع مؤسسات الدولة؟

ومن الطبيعي القول، بأن تقويض البناء القبلي لصالح البناء الاجتماعي الحداثي يظل الأفضل على طريق بناء دولة ديمقراطية حديثة. فمن شأن ذلك تراجع القبيلة لصالح الدولة كوطن للجميع. غير أن القول باستحالة تحول القبيلة الليبية إلى مؤسسة حديثة هو قول مشكوك في صوابه، ومن المؤكد أن لذلك التحول صعوباته ومعوقاته، غير انه بالإمكان الإفادة من التجربة المشرقية وتجارب أخرى في تطوير البناء القبلي الليبي. وإن ظل ذلك التحديث رهنا بإجماله بإحداث تغييرات هامة في هيكل وأيديولوجيات النظام السياسي في ليبيا.

٣- النفط

عادة ما يستدعي التحليل مقولات نظرية التحديث على ذكر النفط باعتباره أساسا في التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي باتجاه الحداثة والعصرانية، وقد أدت الطفرة النفطية في ليبيا في منتصف الستينيات إلى تغير الكثير من جوانب الحياة فيها، وامتد ذلك التغيير ليشمل البنية الاقتصادية والتعليمية والخدمات الصحية ووسائل الاتصال والمواصلات في المناطق الحضرية والبدوية على السواء، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد وتعظيم فرصته في الحصول على موقع أفضل بفعل الحراك الاجتماعي وبالتوازي مع ذلك بدأت قيم الفردية والإنجاز والتنافس تتسرب إلى نظام القيم الليبي لتحدث تغييرا ليس فقط في أنماط الحياة الحضرية بل والبدوية كذلك(٨١).

ولأن المؤسسات الليبية لم تكن مستعدة لاستيعاب التحولات التحديثية في بداية الحقبة النفطية، فقد أدت حالة التعبئة الاجتماعية بفعل ظهور جماعات وفئات وقوى جديدة إلى عدم الاستقرار السياسي لصعوبة مشاركة الفئات الجديدة في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطريق المؤسسات الاستيعابية الحديثة، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تقويض النظام الملكي وقيام نظام بديل بادر بإعلان قدرته على استيعاب "كل فئات وقوى الشعب". وبرغم أن النظام الملكي لم يستوعب المطالب الجديدة بفتح قنوات مناسبة للمشاركة فلم يضمن لنفسه الاستقرار، فإن النظام الجديد لم يتعامل مع التحولات الجديدة بما كان متوقعا، حيث تم قمع الفئات الجديدة وتقويض الطبقة الوسطى وإضاعة فرصة تطور المجتمع المدني، مما أعاق تحديث المجتمع والدولة في ليبيا، فعلى حساب الفردية تم فرض مقولات "الشعبوية" المترامية الأطراف، وعلى حساب مؤسسات الدولة الحديثة تم تكريس الخطاب القبلي والنظر بتقدير إلى نمط الحياة البدوية. وفي حين أدت التعبئة الاجتماعية وغياب المؤسسات إلى عدم الاستقرار السياسي في الحقبة الملكية فإن كفاءة استخدام آلية القمع والقهر حالت إلى الآن دون تقويض النظام الثوري شأن سلفه برغم تشابه الظروف، ولأن النفط هو

عماد التحولات التحديثية الممكنة في المجتمع الليبي فقد دخل القذافي في صراع مع شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا حتى تمت له السيطرة على قطاع النفط بكامله سيطرة مباشرة ولم يعين له لجنة شعبية (وزارة) أو جهازا مستقلا يمكن مساءلته، وقد ساهم في بقاء النفط في يد القذافي النشاط المتزايد للسياسة الخارجية الليبية والحاجة إلى تخصيص موارد ضخمة لها، ويذكر بيسكورنر سميث أن الانفاق العسكري الليبي لإعداد جيش قوي لمواجهة التحديات الخارجية بلغ في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٣ أكثر من ٢٠ مليار دولار، وقد استمر معدل الإنفاق على الدفاع والسياسة الخارجية مرتفعا برغم انخفاض العوائد النفطية من أكثر من ٢١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠[٨٢].

وقد أدت سيطرة القذافي على قطاع النفط ابتداء ثم حاجته المتزايدة للحفاظ على موقعه بين يديه لمواجهة المتغيرات الداخلية والتحديات الخارجية إلى اقتراب ليبيا من وصف "المجتمع الهيدروكربوني" طبقا لرؤية "كارل ويتفوجل"، حيث تتوفر السمتان الأساسيتان المتعلقتان بالاعتماد على الخارج في العمالة والتكنولوجيا والتصدير، وانعدام الحاجة للتمثيل النيابي لفرض الضرائب نظرا لوفرة العائد من المادة الأولية، وحيث إن المجتمع الهيدروكربوني الليبي ينهض على النفط أساسا له. فإن ضمان سيطرة القذافي عليه يتضمن بالأساس سيطرته على قطاع النفط. وطبقا لمنظور "ويتفوجل" فإن السيطرة على النفط أدت إلى استبداد السلطة. ولا يعني هذا بالطبع أن النفط كان الدافع الوحيد من وراء الاستبداد السلطوي في ليبيا. إذ إن الركائز الايديولوجية والتنظيمية لهذا الاستبداد تتعلق في معظمها بمقولات ابتدائية قبلية لا صلة مباشرة لها بموضوع "النفط". وهكذا فإن "تحديث" المجتمع والدولة في ليبيا لم يجر على النحو المعهود في تجارب أخرى، حيث لم يتم استيعاب المطالب الجديدة والجماعات الجديدة في قنوات جديدة بغية الحفاظ الرضائي على الاستقرار السياسي، كما أن النفط الذي أنيطت به عملية التحديث في العهد الملكي فألقى بمعطياته على البناء الاجتماعي والنسق القيمي. الحضري والبدوي لم يتمكن من استكمال دوره في تحديث المؤسسات السياسية والاجتماعية في العهد الثوري، الأمر الذي

حصر المظاهر التحديثية في عدد من المنشآت والمرافق الأساسية دون أن يتمكن من النظام السياسي والاجتماعي.
وبنفس المنطق. فبإمكان النفط أن يكون مدخلا جيدا للتحديث. حيث إن من شأن الاستخدام الاقتصادي الأمثل للعائد النفطية إحداث نقلة اقتصادية تتبعها في الأغلب نقلة سياسية ومجتمعية تؤدي في مجموعها إلى تطوير المجتمع والدولة في ليبيا.
لقد ألقت الأيديولوجيا بشقيها والقبيلة باتساعها والنفط بإمكاناته بظلال كثيفة على المجتمع والدولة في ليبيا. وفي ذلك فإن التحليل الماكروسوسيولوجي الذي اعتمدناه- ليس كافيا بكشف الحالة بكاملها. باعتباره تحليلا تخطيطيا عاما يشير أكثر مما يحيط.
على أنه، بالإمكان تلمس حالة الضعف التي عليها المجتمع وحالة الشدة التي عليها السلطة من دون أن يسفر ذلك عن "قوة الدولة".
وفي تحليل ذلك تبرز العديد من النظريات الغربية محاولة التفسير. وتبرز منها، النظرية الانقسامية، النظرية التحديثية، نظرية البناء الوظيفي، النظرية الماركسية، نظرية الفسيفساء لجاك بيرك.
وتعد نظرية البناء الانقسامي هي الأكثر شيوعا في بريطانيا لتحليل المغرب العربي وفيه ليبيا. بدأت النظرية بكتابات "إميل دوركايم"، وطورها عالم الانثروبولوجيا الاجتماعية البريطاني "ايفانز بريتشارد" ومن بعد "ارنست جلز". وتقوم النظرية على افتراض وجود مجتمع قبلي مكون من وحدات قبلية متشابهة في غياب وجود دولة مركزية، وعلى ذلك فإن النظام والقانون يتطلبان ردعا مشتركا للعشائر والبطون المتشابهة للقبيلة أو بين القبائل لأية عشيرة(٨٣).
ويعد إميل دوركايم" أول من استعمل مفهوم "الانقسامية" لدراسة المجتمعات وتطورها في أطروحته "تقسيم العمل الاجتماعي" ١٨٩٣. يرى دوركايم أن المجتمعات تنتقل تدريجيا عبر التطور التاريخي من أشكال "التضامن الآلي" إلى أشكال "التضامن العضوي" أي من تضامن يؤسسه التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع إلى تضامن يفرضه الاختلاف والتكامل اللذان يؤدي إليهما تقسيم العمل نظرا للنمو السكاني. إن أشكال التضامن العضوي

هى التي تسود في أوروبا المعاصرة، أما مجتمعات التضامن الآلي، فتمثلها العشيرة، وهى عبارة عن تكتلات اجتماعية تتفرع مباشرة إلى أفـــراد ولا تحتوي على وحدات أبسط منها. كل مجموعة تسمى عشـــيرة، والمجتمـــع تجمع عشائر، وكل عشيرة (قسمة اجتماعية) داخل المجتمع الشمولي. لـــذا نتحدث عن مجتمع انقسامي، إنها مبنية على كتلات متشابهة فيما بينها على غرار حلقات متتالية، وتسمى الكتلة عشيرة، لأن هذه الصيغة تعـــبر عـــن طبيعة مزدوجة عائلية وسياسية في آن واحد وسماتها:

١- ضعف تقسيم العمل.

٢- أشكال جماعية للملكية.

٣- تمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية.

٤- قوة الوعي الجمعي واعتناق الجميع لمنظومة قيم موحدة.

٥- يقوم الدين بوظيفة الضبط الاجتماعي.

وقد أيد "ايفانز برتشارد" وجود هذه السمات في بحث هام حـــول القبـــائل الليبية بمنطقة برقة[٨٤].

ويدور الانتقاد الأساسي لهذه النظرية حول اعتمـــاده الســـكونية والثبـــات والتصور الدائري للتاريخ دونما التفات لحالات التغير والتحول التي تجـــوي باستمرار. وضمن نقده لابن خلدون الذي زكت كتاباته هذه النظرية يدعـــو جاك بيرك إلى إعادة النظر في التراث الخلدوني والتـــأويلات الفرنســـية التي نسجت على منوال المقدمة، إذ لابد من وضع القبيلـــة علـــى محـــك السيرورة التاريخية. النقد ذاته يطرحه، عبد الله العروي في "مجمل تـــاريخ المغرب" حيث يؤكد على قصور التصور الأنثروبولوجي بصورة عامـــة، وعجز الانقسامية بصورة أخص على الفهم والتفسير، لأن كليهما يخـــتزل عناصر السيرورة التاريخية وعوامل التطور الاجتماعي، ويركز أن مقـــابل ذلك على سببية بنيوية سكونية تختفي فـــي إطارهـــا الأســـباب التاريخيـــة والإرادة التي تتعامل مع هذه الأسباب أو تتجاهلها، سواء كان ذلك لتوجيـــه هذا التطور أو عرقلته[٨٥].

وإذا كان هذا هو حال النظرية الانقسامية فإن النظرية التحديثية ليست أوفر حظا، تمثل نظرية التحديث النموذج التفسيري لدراسة ليبيا فـــي الولايـــات

المتحدة الأمريكية. والافتراض الأساسي هنا، أن ليبيا كالعالم الثالث، تتكون من مجتمعات تقليدية بدأت في عملية التحديث في المرحلة الأوروبية. المعتقدات التقليدية والقبلية بدأت في الانحسار وتبدلت بقيم غربية عقلانية حديثة. ولم تسلم نظرية التحديث الأمريكية من النقد هى الأخرى لفشلها في تفسير التحولات المعاصرة، فبرغم التحولات الرأسمالية في المرحلة الاستعمارية فما زالت ليبيا تعاني الضعف الاقتصادي واستمرار البناء القبلي، ثم إن الأصولية تشكك في النموذج العلماني الذي افترض كجزء أساسي من عملية التحديث والانتقال من المجتمع الاسلامي التقليدي إلى المجتمع العلماني الحديث.

وتقوم نظرية البناء الوظيفي على افتراض أساسي مؤداه أن المؤسسات الاجتماعية كالقبيلة لها وظيفة أو دور في الحياة الاجتماعية، بحيث تسهم مجموعة الوظائف والأدوار في استمرار الجسد الاجتماعي. وترتبط الوظيفية أصلا بعلم الأحياء الذي نظر إلى الوظيفية على أنها العمليات، أو الأنشطة التي تسهم في بقاء الكائن الحي. وعلى ذلك فالنظام الاجتماعي يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لاستمراره، ويؤدي اخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي. وأي بناء اجتماعي لا أهمية له في حد ذاته، وإنما تنبثق أهميته من تفاعله مع غيره من الأبنية الأخرى على النحو الذي يؤدي إلى استقرار واستمرار النظام الاجتماعي. ويأخذ منتقدو هذه النظرية عليها الاهتمام بسرد الوظائف التي تؤديها الأبنية دون توضيح أسباب وجودها وعلاقاتها. كما أنها تفترض سكون النظام القائم وتتحيز لصالح بقائه واستمراره،كما أن مسلمة "اللزومية الوظيفية" أي تفسير كل ماهو قائم على أنه ضروري وجوهري ولا غنى عنه يقود إلى تبرير أشياء وعلاقات لا مبرر لها[٨٦].

ويكتفي إيف لاكوست الماركسي الفرنسي بتحليل المجتمع المغربي وفيه ليبيا- قبل الاستعمار الإيطالي بأنه مجتمع ذي تكون أسيوي للإنتاج. دولة مركزية قوية ومجتمعات قروية تعيش على الاكتفاء الذاتي. أما جاك بيرك فيطرح صورة "الفسيفساء" التي تتكون من عناصر دقيقة تنتمي ألوانها برغم كثرة عددها إلى سلم واحد يتشكل من الأسماء الكبرى التي تتخلل

تاريخ المنطقة. والهدف الشامل للمغرب العربي الكبير بإجماله هو ،البحث عن هوية في هذه الفسيفساء. وربما كان تاريخ المنطقة مجرد سجل للهرطقات والبدع، حيث ارتد سكانها طبقا لبيرك- اثني عشر مرة بحثا عن الهوية، ومن المحتمل أن يكون ذلك مستمرا إلى الآن. بيد ان التمايز بالأسماء والنعوت يلعب الدور الأكبر في إحداث الانشقاق الديني وظهور الفرق، بهذا الشكل تحدد شخصيات الأفراد والجماعات موقعها، في حياة الكلمات يكمن قسط من التاريخ(٨٧).

على أي حال. فإن هذه النظريات جميعا تحظى بأهمية كبرى للعلوم الاجتماعية،ولها أهميتها بالطبع في الحالة الليبية، فالنظرية الانقسامية تجد تطبيقا لمقولاتها السكونية في معظم جرائم الارخبيل القبلي الليبي، لاسيما وأن الدواخل ظلت تسيطر على المدن الليبية طيلة التاريخ المعاصر. وباستثناء مدينة طرابلس. فقد لعبت المدن الساحلية دورا اقتصاديا ثانويا على الدواخل. ليس كمدن المشرق كالقاهرة، وبيروت ودمشق. ولم تعرف برقة مدنا مركزية كبيرة قبل المرحلة الاستعمارية. إن هذه الدواخل تمثلها القبائل ظلت إلى الآن تمثل قاعدة المجتمع الليبي، وهي المسئولة عن النضال ضد الاستعمار.

وتكمن أهمية النظرية الانقسامية في توضيح الإطار التماثلي للقبائل الليبية وكذا الاستاتيكية البنائية لها التي برغم توفيرها قوة ذاتية للبقاء إلا أنها سهلت بالقدر ذاته السيطرة عليها من قبل اللجان الثورية في ظل نظام القذافي. وهنا فإن الحداثة "الظاهرية" التي عنتها نظرية التحديث تم تعريفها وتوظيفها بفعل المدد النفطي الكبير لخدمة نخبة السلطة. وهنا تصلح نظرية البناء الوظيفي لتفسير الدور الذي باتت تضطلع به القبائل الليبية في دعم النظام السياسي. بل والتنافس في القيام بهذا الدور الأمر الذي ضمن استقرار النظام قرابة الثلاثين عاما برغم حدة الاستياء منه. وبدوره قام النظام بتوفير الإطار الذي تتحرك فيه القبائل لتحقيق وظيفة الاستقرار. معتمدا في ذلك على سطوته القمعية في جانب الرهبة، وعلى قدرته المادية في جانب الرغبة، إذ وفر النفط ريعا ضخما للقذافي مكنه من تقديم العون السخي للقائمين على إقرار سلطانه. وهنا يأتي الاختلاف التحليلي- بين ما

سبق وصفه بالمجتمع الهيدروكربوني الليبي الذي ينهض على النفط أساسا له، وبين ما وصفه "إيف لاكوست" بنمط الإنتاج الآسيوي.

إن أهم ما يلفت النظر في التحليل السابق هو ما طرحه الفيلسوف الفرنسي جاك بيرك في تصوره للفسيفساء والبحث عن هوية، حيث يلحظ بيرك أن التمايز بالأسماء والنعوت يلعب الدور الأكبر في الأحداث، وأنه في حياة الكلمات يكمن قط من التاريخ. ففي الحالة الليبية، يمكن إدراك ذلك للتو في ذلك الكم من "الكلمات" التي جاء بها النظام السياسي بعد ١٩٦٩. فالجماهيرية، واللجان الثورية، المؤتمرات واللجان الشعبية تنهض في جانب أساسي منها على بريق المفردة واستقلالية اللغة، فالجماهيرية في مقابل الجمهورية، واللجان في مقابل الحزب، والمؤتمرات في مقابل البرلمان، واللجان الشعبية مقابل الحكومة. وفوقهم جميعا، الكتاب الأخضر في مقابل الدستور والأخ القائد في مقابل الرئيس. بل الإلحاح على استقلالية اللغة والنفخ فيها وكأنه يكفي. زاد على "الجماهيرية" وصف "العظمى" ليصل اسم الدولة إلى (خمس كلمات).

إن ما يسترعي الانتباه هنا. أن اسم "ليبيا" نفسه لم يكن موجودا قبل الاستعمار، وأن الاستعمار الايطالي هو صاحب الاسم. إذ إن اسم "ليبيا" قد استخدم لأول مرة خلال الفترة الإغريقية الرومانية، وأعادته الحكومة الاستعمارية الإيطالية استخدامه كنوع من التبرير الأيديولوجي الاستعماري، أو بعبارة موسوليني، "لابد من إعادة الإمبراطورية الرومانية في البحر المتوسط"، ومنذ القرن السادس عشر استخدم العثمانيون اسم طرابلس الغرب لوصف ليبيا[٨٨].

وهذا تتضح جوانب الخصوصية الليبية. الأيديولوجيا القائمة على الدين والكتاب الأخضر، القبلية المترهلة، الهيدروكربونية القائمة على النفط. الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى توحش السلطة وضعف المجتمع وشحوب الدولة. وباستمرار، تحرص السلطة على البقاء بطريق القمع وكذا بطريق اللغة. الكلمات ثم المزيد من الكلمات، هنا تكمن صعوبة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في ظل النظام القائم.

الفصل الرابع

مستقبل حقوق الإنسان في ليبيا
حدود الطرح الإصلاحي

هل يمكن تحسين أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا في إطار النظام السياسي القائم؟

أغلب الإجابات التي يمكن أن يتحصلها سائل من مجيبين حول هذا السؤال تقطع بالنفي، وتدخل الإجابات الناطقة بالإيجاب في عداد الاستثناء. وربما يقف وراءها شعور الأمل أكثر مما تقف جدية التوقع.

وتكاد تجمع فصائل المعارضة السياسية على ضرورة إسقاط النظام القائم وإحلال نظام ديمقراطي. وهي في هذا ترى في نظام القذافي "أسوأ البدائل" وترى في أي لاحق فضلا في ذاته، ويتكرر في أحاديث المعارضين السياسيين إعلان قناعاتهم بخطأ التململ من النظام الملكي السابق والعمل ضده إلى أن ساعد ذلك على وجود نظام القذافي. ويقرر د. محمد المقريف أمين عام الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (المعارضة) أن "العهد الملكي كان يتيح للإنسان الليبي فرصة الإبداع والتعبير عن ذاته ووجوده وتحقيق طموحاته وأمنياته، ولم يكن هناك عسف أو قمع أو استبداد أو خيارات فكرية أو أيديولوجية أو سياسية معينة. كنا في العصر الملكي نطالب بالتغيير. ولو كنا نعلم ما كان ينتظرنا بعد التغيير لكنا سنعض على النظام الملكي بالنواجذ، وبالنسبة لي شخصيا كنت على استعداد للموت من اجل الحيلولة دون وقوع مثل هذا التغيير. إن الذي يصاب بالجذام لا يستطيع أن يشكو بأنه كان ذات يوم يشكو من الأنفلونزا. نحن في ظل القذافي كمن

أصابه الجذام فلا نستطيع أن نشكو أننا كنا نعاني الأنفلونـــزا، فـــي العـــهد الملكي"[٨٩].

في هذا السياق تطرح المعارضة خيار الإسقاط. إذ ليست هنا توقعات بـــأن يقوم القذافي بتغيير جذري داخل ليبيا، فالقذافي الذي ضيق الخناق كل هـــذا الوقت لن يتغير الآن، إنه لا يستطيع التعايش مع أي منـــاخ ديمقراطـــي يسمح بتعدد الآراء،ذلك أنه لن يسمح بسن تشريعات تقوم عليها مؤسســـات في الدولة، وهذا يحتم وجود دستور، ويحتم وجود رموز وطنية في الساحة السياسية. من الصعب الاعتماد على وعود شفوية من القذافي في بلد بـــلا مؤسسات أو قوانين أو دستور[٩٠].

إن عدم الثقة في وعود القذافي الشفوية لا تقف عند بعض رموز المعارضة السياسية بل تتجاوزها إلى قطاعات أوسع ممن باتوا يفقـــدون الثقـــة فـــي مصداقية نظامهم السياسي، وقد غذى هذا الشعور العديـــد مـــن الأفكـــار والسياسات العشوائية التي يتبناها الرئيس القذافي فـــي مجـــالات السياســـة الداخلية والخارجية.

ويذكر له المتشككون فتاواه بعدم أحقية المسلمين في البوســـنة والهرســـك، وبكون الكويت جزءا من العراق، وبأن الأديب البريطاني "وليم شكســـبير" هو "الشيخ زبير" الليبي، كما يذكرون قراره بنقل العاصمة من طرابلس إلى "راس لانوف" مسقط رأسه في خليج سرت، لأنه لم يـــرض عـــن موقـــف سكان العاصمة الذين لم يثوروا ضد الغارة الأمريكية التي كانت تســـتهدفه، كما يذكرون له نظرية عن "الراهبات الثوريات" التي تقـــول بـــأن الرجـــل العربي مهزوم ولا يشرف أي فتاة أن تكون زوجة له، لـــذا علـــى الفتـــاة العربية رفض الزواج والتفرغ للرهبنـــة الثوريـــة. والراهبـــة الثوريـــة لا تتزوج، وهدفها استفزاز الرجال العـــرب الخـــانعين ليعـــودوا لســـلاحهم ونضالهم. وشعارها "لا أتـــزوج مـــهزوما لأنجـــب مـــهزومين". ويذكـــر المتشككون كذلك قيام الشرطة بتنظيـــم الامتحانـــات والإشـــراف عليـــها والاضطلاع بالعملية التعليمية.

إن مساحة الإحباط هذه التي تسهم في تكريسها عشوائية السلوك الرئاســـي الليبي يغذيها تراجع العملية الثقافية في ليبيا، ومن ثم سد منافذ الأمـــل فـــي

التطوير والإصلاح وبلورة فكر ورأي عام لصالح المستقبل. ويذكر السنوسي بلالة محبطا- أن القذافي قد عمل سنوات طوال من أجل ترسيخ فكرة أنه هو شخصيا فقط مصدر الإشعاع الوحيد للفكر والثقافة في ليبيا، وسعى لإقناع الجماهير بذلك سواء بالإرهاب الذي ألم بالمثقفين والمبدعين، أو بالقمع الذي أحاط بالثقافة ووسائلها داخل البلاد عموما، مما أدى إلى تردي وبؤس الواقع الثقافية واضمحلال مستواه على الجوانب كافة.

لقد أتاح ذلك للقذافي فرض الظهور المبرمج كبديل فكري وثقافي يمكن أن يسد الرغبات المختلفة التي علت سطح الأرضية الثقافية في البلاد، بعد إهالة التراب على إبداعات الأدباء الراحلين خليفة التكبالي ويوسف الدلنسي وغيرهم وتوقف المجلة الثقافية الوحيدة "الثقافة العربية" عن الصدور ليسطع نجم "الكاتب" معمر القذافي(٩١).

أ- ففي التعليم، ظل المستوى دائما دون المطلوب؛ بسبب ضعف المناهج، وقصر مدة وفترة المواسم الدراسية،بسبب مشاركة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وبقية أعضاء الهيئات التعليمية في جميع المظاهرات المؤيدة لسلطة سبتمبر بالإلزام. وذلك بمعدل مرتين أو أكثر أسبوعيا وفي مختلف المناسبات. وأحيانا دون معرفة السبب، كما ساهم الوضع المعنوي والمادي المتردي للمعلم في زيادة بؤس وتقهقر المستوى التعليمي حيث تنعدم الحوافز في قطاع التربية والتعليم على وجه الخصوص. كما أن القذافي يلح في منزلية التعليم الابتدائي للتلاميذ، والدعوة لشعار "التعليم تدجيل" و"التعليم الإلزامي تدجيل إلزامي"، وعلى مستوى النشر يقول، "الكتب المستوردة جعلت الشباب يفقدون عقولهم.. سأحرق كل الكتب المضللة، سأشن ثورة على المكتبات والجامعات والمناهج الدراسية وعلى أي شئ مكتوب".. "أيها الشعب.. حطم كل المكتبات التي تنبعث منها قذارة الفكر المستورد". من هنا صودرت الكتب ودوهمت المكتبات الخاصة والعامة، وأحرقت آلاف الكتب ومنع استيرادها ولو بغرض الدراسة.

ب- في المسرح، تم القضاء على منابع الإبداع والفنون والثقافة والآداب، واقتصرت على التغني بالقذافي لا سواه. وفي ١٩٨٥ قرر القذافي حرق

الآلات والمصنفات الموسيقية المستخدمة في الغرب التي اعتبرها القذافي غزوا ثقافيا.

ج وفي السينما، لم تصل السينما إلى أي مستوى، ولا يمكن الحديث عن سينما ليبية.

د- وفي الإذاعة والتلفزيون، فلا عمل لهما سوى متابعة القذافي ثم التبشير بأفكاره، وفي أوائل عام ١٩٩٢ فوجئ المشاهدون بصورة أسفل الحذاء تعترض الشاشة عدة أيام. وعلموا أن ذلك بسبب استياء القذافي من عدم تحقيق الوعي الثوري لغايته.

هـ- الكاسيت، اختفت شرائط الكاسيت الجيدة، ليظهر فريق "فرسان القذافي" الذي أصدر اسطوانة "العالم الثالث".. "الطريق الثالث" نسبة لنظرية القذافي.. فقالت صحيفة إنجليزية، "من الواجب نقل أعضاء الفريق إلى مستشفى أو حجزهم بإحدى المصحات العقلية".

و- الصحافة، اعتادت منظمة "صحفيون بلا حدود" أن تشير إلى ليبيا في قائمة أقل الدول احتراما لحرية الصحافة وهكذا يبلور المحبطون صورة قاتمة لا تومئ إلى خلاص، ويبدو غريبا إزاء ذلك الحديث عن طرح إصلاحي أو تغيير تدريجي يؤتي أكله يوما ما.

على أن هؤلاء المحبطين ليسوا وحدهم في دائرة الرأي. فهناك نفر قليل لكنهم موجودون.. يراهنون على الإصلاح التدريجي ويرون إمكانية التطور البطيء من دون أن يكون وقفا على سقوط القذافي. وينظر هؤلاء بتقدير وأمل شديدين إزاء شوارد الأخبار التي تأتي بأي من جوانب الإصلاح. كأحاديث القذافي المتكررة في عام ٩٦، ١٩٩٧ عن ضرورة مكافحة الفساد والانحراف والكسب غير المشروع والعمولة والمخدرات والتلاعب في قوت الشعب، وكذا هجومه المنقطع على أداء اللجان الثورية التي تحولت إلى "ملتقى للبورجوازيين والنفعيين الساعين إلى السلطة". والإيجابية الأكثر بروزا هنا تتمثل في الاتجاه نحو التخصيصية في المجال الاقتصادي بما قد يساعد على فتح الباب باتجاه الحريات السياسية وباقي حقوق الإنسان، إذ تم السماح بافتتاح أول بنك خاص هو "بنك مصراتة المحلي للاستثمار". في إطار قانون البنوك الصادر عام ١٩٩٣ الذي يسمح

بإقامة بنوك خاصة لتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) قرارا بتنظيم التعليم الخاص لأول مرة في ليبيا واصدر مؤتمر الشعب العام قانونا للملكية العقارية يسمح للقطاع الخاص بإنشاء المساكن وبيعها، ودعا القذافي إلى بيع الشركات المملوكة للدولة إلى الليبيين بهدف تحسين إدارة الشركات وعملية الإنتاج[٩٣].

لقد تواكب السعي نحو التخصيصية خلافا لمقولات الكتاب الأخضر – مع الضغوط الغربية والمحلية بعد الحظر على ليبيا، وهو ما يقلل المصداقية من جديد، غير أن أنصار الإصلاح يرونها "ضرورة" إيجابية تستخدم التحول نحو المزيد من حقوق الإنسان بعد إقرار حق التملك على نحو يخالف الأيديولوجيا الخضراء.

وامتدادا للرؤية الإصلاحية. يقترح "عامر أبو ضاوية" ترتيب فعاليات شرائح المجتمع والتنظيمات الاجتماعية للمجتمع الليبي كقوة محركة لتطوره، ويدعو لذلك عبر آلية التقويم الوظيفي، وبما أن القبيلة لازالت هي التنظيم الشعبي الوحيد في منظومة القوى المشكلة للمجتمع، فالحل، مصالحة وطنية في "إطار صياغة استراتيجية وظيفية وطنية شاملة. ويحدد أبو ضاوية ثلاثة اقتراحات من شأنها دفع المشروع الإصلاحي،

١– الكشف عن الممارسات الخاطئة للقائمين على أدوات السلطة الشعبية.

٢– العمل على خلق فاعلية شعبية إيجابية.

٣– عدم إثارة المفاسد التي أثرت في مسار الثورة والاكتفاء بفلسفة إحلال أهل التخصص محل أهل الثقة.

٤– إنكار أسلوب العنف في مواجهة السلطة والبحث عن حلول إجرائية.

على أن هذه الأمور الإصلاحية لم تلق قناعة لدى معارضي الحل الإصلاحي، ويذكر "أحمد الماقني" ردا على رؤية "عامر أبو ضاوية" أنه.. لا يمكن لليبيا الخروج من الأزمة وهى مكبلة بإرث الإعلان الدستوري، أو نقاط خطاب زوارة، ووثيقة سلطة الشعب، ولا يمكن بناء دولة عصرية وهى مكبلة بمقولات الكتاب الأخضر، ومحاصرة ضمن بنود البرنامج الثوري، ومعلقة من رقبتها بوثيقة "الشرعية الثورية". وسط سيل من الدمار الإداري والاجتماعي[٩٤].

على أي حال.. فإن هذا الجدل، هو بالأساس جدل سياسي يدور حول أولوية الإصلاح السياسي، وبرغم وجاهة القول بأسبقية الحل السياسي لتحسين أوضاع حقوق الإنسان. غير أنه يمكن القول بإمكانية التحسين بخطى أسرع من الحل السياسي، فالأخير يصطدم مباشرة مع رأس السلطة السياسية، فيما يمكن أن يكون تطوير أوضاع حقوق الإنسان أقل اصطداما وأهدأ صخبا. فإذا أمكن بطريق التخصيصية الحصول على حق التملك، ولضمان استقرار المعاملات المالية والمدنية سيكون ضروريا التوسع في إقرار حق الحياة والمحاكمة العادلة والسلامة من الأذى، حينئذ لن يكون ميسورا الوصول إلى ماهو أبعد حيث حق التنظيم السياسي وحق التعبير والتجمع السلمي. غير أن ما سيكون ميسرا سيدفع بالحقوق الفردية والمدنية حثيثا إلى الأمام. وسيكون لذلك انعكاسه بالضرورة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإلى جوار حق التملك تسمح التخصيصية بحق إنشاء البنوك والمستشفيات والمدارس الخاصة الذي يعني في نهاية المطاف وضعا أفضل على صعيد السياسات العامة والتنمية البشرية.

أيضا فإن الانفتاح الاقتصادي التدريجي سيسمح بالعودة إلى ذوي التخصص العلمي في إدارة أجهزة الدولة ومن ثم الشروع في الإصلاح الإداري الوظيفي، إن هذه التطورات مجتمعة من شأنها أن تدفع حالة حقوق الإنسان في ليبيا باتجاه الأفضل.

خاتمة

هل يمكن توريط القذافي في دعم حقوق الإنسان في ليبيا من منطلق الكتاب الأخضر؟ وهل يمكن تفعيل حركة حقوق الإنسان داخل ليبيا بطريق دفع المجتمع المدني الهزيل نحو الحركية والديناميكية لنصل إلى الهدف، وضع أفضل لحقوق الإنسان؟ ثم.. هل يمكن تطوير البنية القانونية بتحديث النظام التشريعي والقضائي بما يسمح بتحسين حالة حقوق الإنسان دونما صدام مع النظام أو اشتراط لإسقاطه؟

وفيما يغلب في إجابات أداة الاستفهام "هل".. نعم أو لا.. فإن هذه التساؤلات الثلاث قد تتلكأ بين الإيجاب والنفي مائلة إلى النفي وفي كل الأحوال غير قادرة على الحسم.

فنحن إزاء نموذج من الديمقراطيات المحبطة، حيث يختفي الدستور كما تختفي المؤسسات والأبنية الرسمية وغير الرسمية، وحيث يحيط الغموض بألقاب الرئيس وأعضاء الحكومة ومسمى البرلمان بل ومسمى الدولة نفسه. نحن أيضا إزاء حالة لها خصوصيتها، من وجود الكتاب الأخضر، وجرأة النظام البالغة على الفتك والتصفية، وتجذر الانتماء القبلي وشيوع ظاهرة "الافتراس الأفقي"، أي الاضطهاد من أدنى، ومن ثم ضعف المجتمع المدني الحداثي برغم وجود النفط الذي كان يمكن منطقيا أن يؤدي إلى قوة المدن واتساع حركة التصنيع وخلخلة البناء القبلي غير أنه لم يفعل. وبقى البناء الاجتماعي بعيدا عن المكونات المهنية أو الطبقية. لقد ساهم ضعف المجتمع بدوره في استفحال سلطوية الدولة. غير أن هذه السلطوية نفسها لها خصوصيتها هنا في الرعونة والعشوائية التي يتعامل بها النظام السياسي. إن هذه العشوائية ذات الخلفية البدوية، أتت على وضوح وتمايز أبنية الحكم، وكذا استقرار ونضوج النظام القانوني، فكانت ظاهرة "النسخ". أي الإقرار بحقوق الإنسان على أكمل وجه ثم الاستدراك بلكن ليكون ما بعدها ناسخا لما قبلها وكأنه لم يكن. أيضا ظاهرة "النقلات الأيديولوجية" في مواجهة المشكلات اليومية. فقرارات كثيرة يأخذها القذافي لأسباب عفوية ترد على خاطره لحظة إلقائه خطابا سياسيا أو انفعاله في مؤتمر صحفي. مثل قرارات الشريعة الإسلامية ١٩٩٣ وغيرها. وهكذا فيما يكون

السلوك الصحيح في التعامل مع المشكلات في حدودها وداخل نطاقها. يكون السلوك حيالها بإصدار التشريعات والقوانين المكبلة. تساعد على ذلك عمومية الكتاب الأخضر وترهل شروحه مما يوفر باستمرار انتهاكات هيكلية لحقوق الإنسان. أي أنها انتهاكات متضمنة في طبيعة النظام السياسي (من خلال الكتاب الأخضر)، وليست فقط موقفية من خلال يوميات الأحداث. ولأنها انتهاكات هيكلية على هذا النحو- فإن لها غطاء أيديولوجيا يعصمها من نفوذ تقارير ومنظمات حقوق الإنسان . لذا يصبح التوقيع على كافة مواثيق حقوق الإنسان من جانب الدولة أمرا هينا، فلا خشية من الالتزام بشئ، طالما أن كل ذلك يتم النظر إليه على ضوء الكتاب الأخضر.

إن السؤال هنا، من يمكن التوجه إليه من أجل الإصلاح؟ أو من يحكم في ليبيا؟

والإجابة الحاسمة، القذافي. والإجابة الواسعة، إنها اللجان الثورية، من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية ومن خلال أجهزة القمع الرسمية.. المخابرات والشرطة وما بينهما من أجهزة ولجان يكتنف طبيعتها الغموض. بل إن الغموض يكتنف طبيعة وهيراركية النظام الأمني الأساسي ممثلا في "الشرطة"، فلا يوجد مسمى وزارة الداخلية، واللجنة الشعبية للأمن عرضة لتغير المسمى باستمرار، وجهاز الأمن السياسي ليس اسما معروفا، فيما تختص اللجان الثورية فعليا بأمن النظام بكامله الأمر الذي يثير التساؤل بشأن كيفية تسليم النظام أمنه للجان غير محترفة باستثناء القائمين على حماية القذافي. وحيث لا توجد -كالعادة- إجابة شافية.

فإن الثابت، أنه أمام نظام سلطوي قوي، وأمكنه الاستمرار أكثر من ربع قرن برغم تراكم الأخطاء وتقلص مساحة التأييد العام. وعلى ذلك فإنه "معطى" . والمهم هو كيفية التعامل مع هذا المعطى بما أنتج على صعيد النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبما أسفر على صعيد حقوق الإنسان . وهنا يبدو ضروريا التأكيد على صعوبة التطوير، وأهمية النظر في مرحلة "ما بعد القذافي". غير أنه من الضروري بالدرجة ذاتها التأكيد على إمكانية التطوير، وقد قدم البحث في فصليه الثاني والثالث حالة حقوق الإنسان، وكذا حال المجتمع والدولة في ليبيا، وفي كليهما تم التعرض لأوجه الخلل النظري والتطبيقي. ومال الفصل الرابع إلى إمكانية الإصلاح الاقتصادي ثم السياسي بما يعني تطوير حالة حقوق الإنسان.

والقول الذي ننتهي إليه- هو أننا إزاء حالة تحمل من الفوضى اكثر مما تحمل التنظيم، ويغلب فيها المجهول على المعلوم، ونصيب الأمل في الحالتين ضعيف.

وبرغم قبولنا بإمكانية التحسين التدريجي في أوضاع حقوق الإنسان، فإن الثقة في الوصول إلى المستوى العالمي لحقوق الإنسان (حالة الغرب) يبدو مستحيلا في ظل وجود الأيديولوجيا الخضراء، وطالما أنها باقية بقاء القذافي؛ فإن الخيال يظل شاردا باتجاه مرحلة ما بعد القذافي، حيث يختفي الكتاب الأخضر وتنهي دولة الجماهير، على أن الخيال قد يصطدم باحتمالات لا تبدو مريحة، فنفوذ الأصوليين الليبيين يتصاعد وينتظر، ومؤسسة العنف العشوائي التي خلقها القذافي اللجان الثورية- قد تهذي يمينا ويسارا ولا تسلم، وجماعات المعارضة السياسية قد تدخل في صدام على السلطة التي سيعتبرونها إرثا ثابتا فور تنفسهم الصعداء برحيل القذافي، وبقاء الأسرة السنوسية قد يجدون دعما من عواصم غربية ليدخلوا حلبة الصراع على ميراث الجماهيرية.

إن كل هذه السيناريوهات قد تؤجل باب الأمل من جديد، ولذا فإن الحكمة تقتضي الشروع في الإصلاح التدريجي من الآن، فلو أمكن في ظل القذافي تحسين الأوضاع، سيكون التحسين حدا أدنى للقادمين. إن المقاطعة الكاملة لنظام القذافي سيجعله يشرد بعيدا، ولن يكون ذلك في صالح الداخل الليبي الذي لن يمكنه المقاومة طويلا أمام النظام، وأيا كانت احتمالات التحسين وصعوبات التطوير فإن دواعي الوجود تظل قائمة باستمرار، فتكرس المعارضين على قارعة الحدود لن يجدي كثيرا أمام مصلح واحد يقيم في طرابلس فيعدل لائحة أو يرفع ظلما أو ينقذ بائسا.

ويذكر "بيتر بيرجر" في "الانتصار الناقص للرأسمالية الديمقراطية". أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى دعى المفكر السياسي "جوزيف شومبيتر" للانضمام إلى لجنة تخطيط السياسات لتأميم الصناعات في ألمانيا. وقبل الدعوة رغم معارضته القوية للتأميم. ولما سئل عن سبب ذلك قال،

"إنه إذا أراد شخص ما أن ينتحر، فإنه من الضروري أن يوجد بجانبه طبيب يرعاه".

وما أحوج ليبيا إلى المزيد من الأطباء.

المراجع

١- د. محمد نعمان جلال، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، كراسات استراتيجية عدد ١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩٣. ص٧.

٢- د. محمد السيد سعيد، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، كراسات استراتيجية عدد ١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩٣. ص٧.

٣- د. محمد نعمان جلال، م.س.ذ، ص٢٠-٢١.

٤- أنظر عرضا نقديا متميزا للتصورات الثلاثة في، السيد ياسين، الوعي القومي المحاصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص١٣٧.

٥- د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٤١.

٦- السيد ياسين، م.س.ذ، ص١٣٥-١٣٦.

٧- د. محمد عابد الجابري، م.س.ذ، ص١٤٤.

٨- المرجع السابق، ص١٥٣، ١٥٨-١٥٩.

٩- المرجع السابق، ص١٧٣، ١٧٤، ١٧٩.

١٠- د. محمد نعمان جلال، م.س.ذ، ص١٠-١١.

١١- د. محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ١٩٩٥، ص٥٩.

١٢- المرجع السابق ص١٧٣.

١٣- نفسه، ص١٧٣.

١٤- في معالجة النخبة الليبية. أنظر البحث المتميز، نجلاء محمد نجيب، نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية،

في، (د. على الصاوي (محرر)، النخبة السياسية في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٩٦.

Raymond A. Himebuch, Libya prsonalitic leadership a populist revaluation, in، William zartman and others , political ethos in Arab North Africa, New York. Longman inc, ١٩٨٢.

١٥- د. محمد زاهي المغيربي، م.س.ذ، ص٦١ عن، صبحي قنوص وآخرون، ليبيا والثورة في عشرين عام ٦٩-١٩٨٩، ليبيا،الدار الجماهيرية، ١٩٨٩.

١٦- نجلاء محمد نجيب،م.س.ذ، ص٥٨-٦٠، من ، محمد مخلوف، انقلاب ليبيا في ذاكرة الدولة، الحياة،١٩٩٥/٩/٣٠. د. اوليام زارتمن السياسة الخارجية الليبية والسعي إلى البطولة في د. بهجت قرني، د. على الدين هلال (محرران)، ترجمة د. جابر عوض، السياسات الخارجية للدول العربية.مركز البحوث والدراسات السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٨٤.

١٧- د. زاهي المغيربي، م.س.ذ، ص٦٦-٧٥.

١٨- د. سي سكينا، هل تؤكد الأحزاب السياسية الديمقراطية، منشورات الملتقى الثاني، مركز أبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ١٩٨٧، ص٣٧-٤٣.

١٩- د. زاهي المغيربي، م.س.ذ، عن، Plamer and EL. Fatally, the transfer Nation of mass political institution in revolutionary Libya in E. joffe and K. mclachon, social and economic of Libya. (England: middle east and North African studies press, ١٩٨٢) P.٢٤٢.

٢٠- د. زاهي المغيربي، المرجع الساق،ص٧٦-٨٢.

٢١- المرجع السابق، ص٨٣-٨٤ عن، هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، ليبيا، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص٢٠٢-٢٠٨.

٢٢- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، ص٢٠-٢١.
٢٣- د. زاهي المغيربي، م.س.ذ، ص١١٦.
٢٤- المغيربي عن، دراسة بالمورو الفاثلي في كتاب جافي عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، سبق ذكرها في الإحالة المرجعية رقم (١٩).
٢٥- ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر ١٩٩٥.
٢٦- الأهرام، ١٩٦٤/٧/١٦.
٢٧- معاريف، ١٩٩٠/٤/٩، نفس التقرير لعدد اليهود الليبيين في العالم اليوم، ١٩٩٣/٥/٩.
٢٨- الأهرام، أعداد، ١٩٧٢/٤/١٧، ١٩٧٢/٦/١١، ١٩٧٢/١٠/١٢، ١٩٧٢/١١/٩، ١٩٧٣/١٠/٤.
٢٩- يرى القذافي أن النظرية الثالثة مشروع عالمي مواز للإسلام، وجاءت كلمة "الدين" في الكتاب الأخضر مرتين، وعادة ما كان يستخدم "الطبيعة" بديلا عن "الدين".
٣٠- الأهرام، ١٩٧٧/٤/٩.
٣١- الأهرام، ١٩٧٩/٧/٢٥.
٣٢- من حوار صحفي مع فايز جبريل (الجبهة الوطنية الليبية للإنقاذ)، الأنباء الكويتية، ١٩٩٦/٨/٧.
٣٣- الحياة، ١٩٩٤/٩/٥.
٣٤- عرض القذافي رؤيته الاقتصادية الشديدة للإخوان المسلمين في كتاب "أنا معارض على الصعيد العالمي".
٣٥- الأحرار، ١٩٩٦/١٢/٧، نقلا عن حوار تليفزيوني مع القذافي أجراه الصحفي المصري عماد الدين اديب.
٣٦- الجماعة الإسلامية المقاتلة، بيان رقم (٦).. أنظر مقتطفات من البيان في الوسط، ١٩٩٦/٨/٥.
٣٧- من حوار "أبو بكر الشريف" الناطق باسم "الجماعة الإسلامية المقاتلة"، الحياة ١٩٩٦/١٠/٢١.

٣٨- الأهرام ١٩٩٨/٥/٢١.
٣٩- اللجنة العربية لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، مذكرة بمناسبة ذكرى إعلان قيام سلطة الشعب ١٩٩٥/٣/١٨.
٤٠- الأهرام، ١٩٩٦/٨/٢٩.
٤١- الأهرام، ١٩٨٨/٣/١١.
٤٢- أخبار ليبيا (مجلة)، فبراير ١٩٨٤.
٤٣- الأهرام، ١٩٩٣/٢/٢٨.
٤٤- الأهرام، ١٩٧٩/١١/١٢.
٤٥- فاتح سميح عزام، ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥، ص٢٨، ٢٩.
٤٦- المرجع السابق، ص٤٠.
٤٧- د. زاهي المغيربي، م.س.ذ، ص١٦٦.. وفي تطور الصحافة الليبية منذ النشأة إلى عام ١٩٧٢، أنظر، Shaban Goshut, the development of Libya News papers, ١٨٦٦-١٩٧٢ (unpublished, university of Kansas , ١٩٧٢).
٤٨- المغيربي، المرجع السابق، ص١٦٦-١٦٨.
٤٩- المرجع السابق، ص١٦٨-١٦٩.
٥٠- الأهرام ١٩٨٥/١٢/٢٩، ١٩٨٦/١/٤.
٥١- الأهرام ١٩٨٤/٥/٨، عن الجارديان وديلي تلجراف البريطانيتين.
٥٢- الأهرام ١٩٨٤/٤/٢٣ عن وكالة الأنباء الفرنسية.
٥٣- حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة ١٩٩٥.
٥٤- الوفد ١٩٩٦/٧/١٥.
٥٥- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول ص٢٠-٢١.
٥٦- المغيربي، م.س.ذ، ص١٢٠.
٥٧- طبقا لتقديرات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير ١٩٩٥، ص٢٣١-٢٣٢.

٥٨- وكالات الأنباء، ١٩٩٦،١١/١٦.
٥٩- تقرير رابطة حقوق الإنسان الليبية، العالم اليوم ١٩٩٦/١٢/١٥، عن الميدل إيست.
٦٠- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير ١٩٩٥، ص٢٣٣.
٦١- من حوار مع فايز جبريل، الأنباء الكويتية، ١٩٩٦/٨/٦.
٦٢- المغيربي، م.س.ذ، ص٨٤-٨٦.
٦٣- المرجع السابق، ص١٣٣-١٣٤.
٦٤- وصفت الجبهة الوطنية للإنقاذ من وقع بحقهم الإعدام مناضلون شرفاء، الأهرام ١٩٩٧/١/٥.
٦٥- الوسط، ١٩٩٦/٨/٥، العالم اليوم ١٩٩٦/١٢/٥، عن الميدل إيست.
٦٦- من حوار مع فايز جبريل، الأنباء، ١٩٩٦/٨/٧.
٦٧- المغيربي، م.س.ذ، ص٨٦.
٦٨- الأهرام، ١٩٨٦/٣/٣٠، ١٩٨٦/٤/١، ١٩٨٦/٥/١٣.
٦٩- المغيربي، م.س.ذ، ص١٧٥-١٧٦.
٧٠- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير ١٩٩٥، ص٢٢٧.
٧١- د. أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية (١٢٠٢هـ ١٣٢٠هـ)، ط٢، ١٩٨٨، بدون ناشر، ص٢٨-٣٠.
٧٢- المقتطفات من حوار المعارض الليبي فايز جبريل في الأنباء الكويتية، ١٩٩٦/٨/٧.
٧٣- الخيمة السكنية للرئيس القذافي ليست بالبساطة التي يمكن أن يتوقعها القارئ، فبرغم ما يفترض حول حالة البدائية والتقشف التي عليها الخيام البدوية، فإن الخيام الرئاسية للقذافي تصل في فخامتها وكلفتها مدى غير مسبوق. وقد التقى الباحث -ضمن وفد صحفي- بالرئيس القذافي في خيمته الرئاسية بمدينة سرت ولاحظ مقدار الأبهة التي عليها الخيمة، وبسؤاله لأحد الليبيين حول تصميمها علم أن معمارين إيطاليين تخصصوا في تصميم وتنفيذ الخيام الفاخرة هم الذين يتولون ذلك مقابل مبالغ طائلة.

٧٤- د. محمد المقريف، حوارات من أجل الحرية، ص١٠٦-١١٢.
٧٥- الوسط، ١٩٩٦/٨/٥.
٧٦- محمد العابد الصديق، أي تحالف قبلي يحكم ليبيا الآن، الحياة ، ١٩٩٧/١/٢٠.
٧٧- الوسط، ١٩٩٦/٨/٥.
٧٨- خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص١٩-٢٠.
٧٩- المرجع السابق، ص٩، ١٠.
٨٠- المغيربي، م.س.ذ، عن رسالة للدكتوراه، EL. Moghrbi, M, the socialization of s coal children in Libya. (Unpublished PH.D dissertation, university of misouri, Columbia, ١٩٧٨,P٣٤).
٨١- المغيربي، م.س.ذ، ص٥١، وحول شرح واف لمؤشرات التحديث في ليبيا في المناطق الحضرية والبدوية تدور أطروحة الهمالي، EL. Hammali. A. Modernization trends in Libya (unpublished PH.D dissention, university of Pittsburgh. ١٩٧٩).
٨٢- المغيربي، م.س.ذ، ص١٤٤، ١٤٥.
٨٣- د. علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص١٩، ٢٠.
٨٤- ليليا بن سالم وآخرون، الأنثروبولوجيا والتاريخ، ترجمة عبد الأحد السبتي، وعبد اللطيف الفلق، ار توبعال للنشر، ط١، ١٩٨٨، ص١١، ١٢، ١٧، ١٩.
٨٥- المرجع السابق، ص٥-٩.
٨٦- د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١٩٨٧. ص١٠١-١١٢.
٨٧- ليليا بن سالم، م.س.ذ، ص١١٦.
٨٨- د. علي عبد اللطيف، م.س.ذ، ص٢١.

٨٩- من حوارات تمام البرازي مع د. محمد المقريف، في، حوارات من أجل الحرية، الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية (شيكاغو)، ط١، ١٩٩٠، ص١٦،٢٦.
٩٠- من تصريحات لأحمد الماقني (جبهة الإنقاذ)، الحياة، ٦/١٥/ ١٩٩٢.
٩١- السنوسي بلالة، حالة الثقافة في ليبيا في موازاة الاحتفاء بالعقيد القذافي أدبيا، الحياة، ١٩٩٥/١١/٣٠.
٩٢- السنوسي بلالة، وسائل نشر الثقافة وتعميم الأيديولوجيا في ليبيا الجماهيرية، الحياة، ١٩٩٤/١١/١٧.
٩٣- الأهرام ١٩٩٢/٩/٧، ١٩٩٢/١١/٤، ١٩٩٦/٣/٤. والحياة، ١٩٩٦/١/١٠.
٩٤- عامر أبو ضاوية، التصحيح يبدأ بإحلال أهل التخصص محل أهل الثقة، الحياة، ١٩٩٦/١١/١٠.

فهرس

مقدمة:		٥
تمهيد:		١١
الفصل الأول:	نظرية حقوق الإنسان.. إشكالية المنهج	١٣
الفصل الثاني:	حالة حقوق الإنسان في ليبيا	٢٣
الفصل الثالث:	الأيديولوجيا.. القبيلة.. النفط.. المجتمع والدولة في ليبيا	٦٠
الفصل الرابع:	مستقبل حقوق الإنسان في ليبيا: حدود الطرح الإصلاحي	٨٣
خاتمة :		٨٩
مراجع:		٩٢

قائمة إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

1 . ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني (بالعربية والإنجليزية) : منـــال لطفـــي ، خضر شقيرات، راجى الصورانى ، فاتح عزام ، محمد السيد سعيد.

2 . الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر ، أحمـــد صدقـــي الدجانى ، عبد القادر ياسين ، عزمى بشارة ، محمود شقيرات .

3 . الشمولية الدينية وحقوق الإنسان – حالة السودان 1989 – 1994. علاء قاعود، محمـــد الســـيد سعيد، مجدي حسين، احمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.

4. ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تمـــاري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.

5 . التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

ثانياً : كراسات مبادرات فكرية :

1 . الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر.

2 . الضحية والجلاد : هيثم مناع.

3 . ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية : فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

4 . حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية : هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

5 . حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د. أحمد عبد الله.

6 . حقوق الإنسان – الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى.

7 . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان : تقديم وتحرير : يحيي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).

8. نقد دستور 1971 ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ

9- الأطفال والحرب: حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس

10 . المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي : د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).

11- اللاّجئون الفلسطينيون والسلام: بيان ضد الأبارتايد: محمد حافظ يعقوب

ثالثاً : كراسات ابن رشد :

1 . حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم : محمد السيد سعيد – تحرير : يحيي الدين حسن.

2 . تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان : التيار الإسلامي والماركسي والقومـــي. تقديم : محمد سيد أحمد – تحرير : عصام محمد حسن. (بالعربية والإنجليزية).

3 . التسوية السياسية – الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم : عبد المنعم سعيد – تحرير : جمـــال عبـــد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).

رابعاً : تعليم حقوق الإنسان :

1 . كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون تحت إشراف المركز في الدورة التدريبية الأولى 1994 للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

2 . أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون - تحت إشراف المركز - في الدورة التدريبية الثانية 1995 للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

3. مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: هشام محمد فوزي، تقديم محمد مرغني خيري .

سادسا: مبادرات نسائية:

1. موقف الأطباء من ختان الإناث: أمال عبد الهادي- سهام عبد السلام

2. لا تراجع: كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: أمال عبد الهادي

مطبوعات دورية:

1 . " سواسية " : نشرة دورية باللغتين العربية والإنجليزية.

2 . رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP .

3 . رواق عربي : دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters

إصدارات مشتركة :

أ- بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية :

1 التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام

2- ختان الإناث: أمال عبد الهادي

ب بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

1 إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي/ تحرير د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة

ج بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

1 من اجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة.

رقم الإيداع : ٥٩٦٤ / ٩٩

الطباعة : المتحدة للطباعة والنشر
٢٦٨ ش السودان ـ شقة ١٠ ـ المهندسين
تليفون وفاكس : ٣٠٢١٥٩٢

دراسات حقوق الإنسان

تستهدف هذه السلسلة تبنى مداخل جديدة لتأصيل قيم ومبادئ حقوق الإنسان فى الثقافة، والمجتمعات العربية الإسلامية، كما تسعى لإعادة قراءة الواقع بجوانبه المختلفة سياسية كانت، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

وتقوم فلسفة هذه السلسلة على أن مستوى احترام حقوق الإنسان فى مجتمع ما هو محصلة لمجمل أوضاعه السياسية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذى يجعل تحسين أحوال حقوق الإنسان مرهونا بفهم تعقيدات الجوانب المختلفة لأبنية الثقافة والمجتمع. وهو ما تسعى إليه هذه السلسلة.

وتضطلع سلسلة دراسات حقوق الإنسان بنشر دراسات معمقة لجوانب مختلفة من هذه القضايا، ويجرى إعداد هذه الدراسات بتكليف من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ويسعد مركز القاهرة تلقى اقتراحات من السادة الباحثين والكتاب فى العالم العربى بموضوعات يمكن نشرها ضمن أعمال هذه السلسلة، وذلك بعد الاتفاق عليها مع الهيئة البحثية بالمركز.